



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل/كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

أثر الائتمان المصرفي في العرض الكلي للاقتصاد العراقي
للمدة (2003 – 2019)

رسالة تقدمت بها

منى عبد صكبان

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ المساعد
حسين عباس حسين الشمري

الأستاذ المساعد الدكتور
مهدي خليل شديد

2022 م

1444 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَيُرِي الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي

إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾.

صدق الله العلي العظيم

سورة سبأ

الآية (6)

الإهداء

إلى... أكرم الخلق أبي القاسم محمد (صلى الله عليه وعلى اله الطيبين
الطاهرين وسلم).

إلى... الأرواح التي سكنت تحت تراب وطني الغالي... شهدائنا الأبرار.
إلى... أبي وفاء" له... رحمه الله.

إلى... أُمِّي رمز التضحية والوفاء.. أطال الله في عمرها.
إلى... زوجي... رفيق دربي في مسيرتي.

الباحثة

الشكر والتقدير

بسم الله والحمد لله الذي وفقني لإتمام كتابة الرسالة وأفضل الصلاة والسلام على القائم من آل محمد (صل الله عليه وعلى اله وسلم)

أما بعد...

فمن واجب الاحترام والتقدير أن أتقدم بخالص الامتنان والعرفان إلى مشرفي الفاضل الدكتور مهدي خليل شديد لمساعدتي في تخطي الصعاب وبذل الجهد ، من خلال التوجيهات القيمة فقد كانت الحجر الأساس في إعدادها، ايضاً" أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ المساعد حسين عباس حسين الشمري لمساعدته لي في اكمال متطلبات الرسالة... سائلة المولى عز وجل ان ينعم عليهما بوافر الصحة والسلامة.

واقدم فائق شكري واحترامي إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ المساعد الدكتور حيدر علي محمد الدليمي الذي بذل الجهد والإخلاص في لما أبداه من مساعدة واهتمام بطلبة الدراسات العليا. و أتقدم بوافر الشكر إلى أساتيذ الأعراف في كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية لما أسدوه من النصح خلال مسيرتي العلمية.

واتقدم بوافر الشكر والامتنان الى الدكتور جواد البكري لما ابداه من تعاون واهتمام في اتمام رسالتي سائلة المولى ان ينعم عليه بالصحة والعافية .

كذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين وفقهم الله لقبول رسالتي وتجشمهم عناء السفر وإبدائهم الملحوظات القيمة التي تصب حتماً في إغناء الرسالة بالمعلومات القيمة داعية الله حفظهم من كل مكروه وإكمال المسيرة العلمية. وواجب الوفاء يقضي في أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من تمنى لي الخير وساندني في إتمام الرسالة لاسيما موظفي المكتبة في كلية الإدارة والاقتصاد والست (أم هيا) وفقها الله وحفظها. وشكري وتقديري إلى زملائي الأعراف من طلبة الدراسات العليا فهم كانوا رفقة لي وعونا" وسندا" طيباً" ... أسأل الباري عز وجل أن يوفقهم جميعاً".

الباحثة

المستخلص

يهدف البحث إلى فحص العلاقة بين الائتمان المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين منح الائتمان المصرفي والعرض الكلي للقطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي والقياس الاقتصادي لتأثير الائتمان النقدي والتعهدي في العرض الكلي، علماً أن البحث افترض أن النشاط الائتماني للقطاع المالي والمصرفي يؤدي إلى زيادة المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يقود بالنتيجة إلى زيادة العرض الكلي.

أستند البحث إلى المنهجين الوصفي والاستنباطي، إذ تمثل المنهج الوصفي بالوصف النظري لأهم الأفكار والفلسفة الاقتصادية لموضوع البحث، بينما ضم المنهج الاستنباطي المنهج التحليلي والاستنتاجي الذي يعمل على ربط الأسباب بالنتائج انطلاقاً من الأسس النظرية واعتماداً على تحليل الوقائع الملموسة فضلاً عن استخدام الأسلوب الكمي لتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج، وفي الجانب العملي، تم استخدام دوال استجابة النبضة (Impulse Response Function) مع الاختبارات الخاصة بالنموذج ومن خلال اختبار جذر الوحدة للنموذج وجد أن النموذج الأول استقر عند المستوى $I(0)$ والفرق الثاني $I(2)$ واستقر النموذج الثاني عند المستوى $I(0)$ والفرق الأول $I(1)$ ، مما يعني ضمناً عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والذي اثبت من خلال الاختبارات، أي عدم الإقرار بوجود توازن في الأجل الطويل، أي نموذج للتوازن في الأجل القصير، وقد استخدمت دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة) من خلال توجيه صدمة مقدارها انحراف معياري واحد من حد الخطأ من الائتمان النقدي والتعهدي بشقيه العام والخاص باتجاه GDP، ووجد تأثير صدمة الائتمان النقدي العام في العرض الكلي ضعيفة وسالبة نتيجة توجيه أغلب الائتمان النقدي العام نحو الاستهلاك، في حين كانت صدمة الائتمان النقدي الخاص ضعيفة التأثير في العرض الكلي خلال المدد الأولى وتحولت إلى استجابة إيجابية نتيجة العديد من الإجراءات الصارمة من قبل البنك المركزي المتمثلة بمتابعة القروض الاستثمارية للمستثمرين المحليين ومتابعة سير المشروعات الحيوية والمنتجة والتأكد من الملاءة المالية للمقترضين، كما أن فترات التأخير المتعارف عليها ما بين اتخاذ القرار والتعرف على المشكلة لعبت دوراً مهماً في طبيعة الاستجابة الفورية لصدمة الائتمان، على أن اختلال الهيكل الاقتصادي للاقتصاد العراقي حال دون وضوح التأثير الائتماني سريعاً، كما أن صدمة الائتمان التعهدي بشقيه العام والخاص لا تؤثر على العرض الكلي في الأجل القصير، وقد يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة القطاعات الموجه إليها الائتمان والذي أغلبه يعود إلى قطاعات المطاعم والفنادق والتجارة، مع العلم أن من كانوا يمنحون الائتمان التعهدي من القطاع الخاص غير ملتزمين بشروط منح الائتمان ولا يوجه " نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة فضلاً عن هروب رأس المال الممنوح إلى الخارج وتعثر السداد من قبل المدينين.

لذا توصي الباحثة إعادة هيكلة العرض الكلي وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنوعها بهدف زيادة استجابته للتغيرات في الائتمان النقدي والتعهدي وإعادة هيكلة البناء المؤسسي للنظام المالي ومراجعة شروط منح الائتمان والضمانات المقدمة لتتلائم مع طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية في الاقتصاد العراقي، مما يؤدي إلى زيادة فاعلية اقتصاد السوق في توجيه العرض الكلي والائتمان معاً.

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ت
	المستخلص	ث
	قائمة المحتويات	ج-ح
	قائمة الجداول	خ-د
	قائمة الأشكال البيانية	ذ
	قائمة الملاحق	ر
	المقدمة	1
	منهجية البحث	3-2
	الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	7-3
1	الفصل الأول: الائتمان المصرفي والعرض الكلي/ اطار نظري ومفاهيم عامه	42 -8
1.1	المبحث الأول: الائتمان المصرفي - المفهوم والمحددات	20-9
1.1.1	مفهوم الائتمان المصرفي	10 -9
1.1.2	نشأة الائتمان المصرفي	12-10
1.1.3	عناصر الائتمان المصرفي	13-12
1.1.4	أنواع الائتمان المصرفي	15-13
1.1.5	أهداف الائتمان المصرفي	17-15
1.1.6	محددات الائتمان المصرفي	17
1.1.7	مخاطر الائتمان المصرفي	19-18
1.2	المبحث الثاني : السياسة الائتمانية - السمات وتنوع المحددات	26-20
1.2.1	مفهوم السياسة الائتمانية	20
1.2.2	سمات السياسة الائتمانية	23-21
1.2.3	أهداف السياسة الائتمانية	23
1.2.4	عناصر السياسة الائتمانية	24-23
1.2.5	محددات القرار الائتماني	26-24
1.3	المبحث الثالث :تطور مفهوم العرض الكلي والائتمان النقدي طبقاً لتطور النظرية الاقتصادية وبعض المؤشرات للعلاقة بينهما	42-27
1.3.1	تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية	30-27
1.3.2	تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً للنظرية الاقتصادية الكينزية	32-30
1.3.3	تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً لنظرية اقتصاديو جانب العرض	33
1.3.4	تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً لنظرية التوقعات العقلانية	35-33
1.3.5	تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً لنظرية الإدراك	36-35
1.3.6	مؤشرات التحليل الائتماني	42-36
2	الفصل الثاني : تحليل العرض الكلي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2019)	99-43
2.1	المبحث الأول : تطور هيكل العرض الكلي GDP للمدة (2003- 2019)	65-44

الترقيم	الموضوع	رقم الصفحة
2.1.1	تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية والثابتة مع أجمالي تكوين راس المال الثابت مع النفط وبدونه للمدة (2003-2019)	54-44
2.1.2	تطور مساهمة القطاعات السلعية للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	61-54
2.1.3	تطور مساهمة القطاعات التوزيعية للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	63-62
2.1.4	تطور مساهمة القطاعات الخدمية للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	65-64
2.2	المبحث الثاني : تحليل دور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي للمدة (2003-2019)	76-66
2.2.1	تحليل تطور إجمالي الودائع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	68-66
2.2.2	تحليل تطور الائتمان النقدي والتعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	76-69
2.3	المبحث الثالث : فاعلية السياسة النقدية في توجيه الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	99-77
2.3.1	مفهوم السياسة النقدية	78-77
2.3.2	أهداف السياسة النقدية	79-78
2.3.3	مفاهيم عرض النقود	81-79
2.3.4	تطور عرض النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	82-81
2.3.5	تطور معدلات الفائدة للمدة (2003-2019)	84-83
2.3.6	تطور معدلات الصرف للمدة (2003-2019)	86-84
2.3.7	تحليل بعض مؤشرات التحليل الائتماني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	99-86
3	الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والعرض الكلي للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019) باستخدام دوال الاستجابة الفورية IRF	127-100
3.1	المبحث الأول : توصيف وصياغة النماذج الاقتصادية	108-101
3.1.1	توصيف النموذج القياسي	102-101
3.1.2	تحليل السلاسل الزمنية	103
3.1.3	اختبارات الاستقرار	106-103
3.1.4	تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)	108-107
3.1.5	دوال استجابة النبضة	108
3.2	المبحث الثاني : تقدير وتحليل علاقة الائتمان النقدي المصرفي في العرض الكلي للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	118-109
3.3	المبحث الثالث : تقدير وتحليل علاقة الائتمان التعهدي في العرض الكلي للاقتصاد العراقي للمدة (2009-2019)	127-119
	الاستنتاجات	129-128
	التوصيات	129
	المصادر	138-130
	الملاحق	145-139

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47-46	الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي مع إجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية والثابتة مع النفط وبدونه للمدة (2003- 2019)	1
57	تطور المساهمة المطلقة لبعض القطاعات السلعية الرئيسية في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية للمدة (2003- 2019)	2
63	تطور المساهمة المطلقة لبعض القطاعات التوزيعية الرئيسية في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية للمدة (2004- 2019)	3
65	تطور المساهمة المطلقة لبعض القطاعات الخدمية الرئيسية في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية للمدة (2004- 2019)	4
68	تطور حجم الودائع للقطاعات العام والخاص في العراق للمدة (2003- 2019)	5
72	الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2019)	6
73	التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2008- 2019)	7
74	الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية للمدة (2009- 2019)	8
76	التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009 - 2019)	9
82	تطور عرض النقود بالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2019)	10
84	تطور معدلات فائدة البنك المركزي العراقي للمدة (2003- 2019)	11
86	تطور سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2003- 2019)	12
89-88	تطور مؤشر حجم الائتمان الكلي /GDP	13
91	مؤشر فجوة الائتمان الكلي /GDP	14
95	مؤشر الائتمان الخاص /GDP	15
98-97	العمق المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2019)	16
99	إجمالي الديون المتأخرة التسديد للقطاعات العام والخاص لدى الجهاز المصرفي ونسبتها إلى إجمالي الائتمان النقدي العراقي للمدة (2010-2019)	17
102-101	توصيف متغيرات الانموذج	18
110-109	نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية	19

111	معايير تحديد عدد فترات التخلف الزمني	20
112	اختلاف تباين بواقي قيم الانموذج (VAR)	21
113	اختبارات (LM) لارتباط سلسلة بواقي النموذج (VAR)	22
114	اختبار تحديد اتجاه الخطية لنموذج (VAR) بعد فترات التأخير الزمني (المعدلة)	23
115	تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)	24
116	استجابة العرض الكلي لحدوث الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد	25
120-119	نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية	26
121-120	معايير تحديد عدد فترات التخلف الزمني	27
122	اختبار اختلاف تباين بواقي قيم النموذج (VAR)	28
123-122	اختبارات (LM) لارتباط سلسلة بواقي النموذج (VAR)	29
124-123	اختبار تحديد اتجاه الخطية لنموذج (VAR) بعد فترات التأخير (المعدلة)	30
125-124	تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR)	31
126	استجابة العرض الكلي لحدوث الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد	32

قائمة الاشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	سمات السياسة الائتمانية	1
24	محددات القرار الائتماني	2
27	منحنى العرض الكلاسيكي	3
28	الأجور والأسعار في النموذج الكلاسيكي	4
29	تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك في الأجل الطويل	5
32	منحنى العرض الكلي في النموذج الكينزي في المدى المتوسط	6
32	عرض العمل والطلب عليه في النموذج الكلاسيكي والكينزي	7
48	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	8
51	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	9
53	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	10
54	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)	11
85	معدل التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)	12
94	حجم الائتمان النقدي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام (2016) لمجموعة من الدول العربية	13
112	استقراريه البيانات لمتغيرات الأنموذج الأول	14
118	استجابة العرض الكلي لصدمة من الائتمان النقدي الخاص والعام بمقدار انحراف معياري واحد	15
121	استقراريه البيانات لمتغيرات الأنموذج الثاني	16
127	استجابة العرض الكلي لحدوث الصدمة المتراكمة من الائتمان التعهدي العام والخاص بمقدار معامل انحراف معياري واحد	17

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الإيرادات النفطية ومعدل التغير السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2019)	139
2	تطور المساهمة النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2019)	140
3	تطور أجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة بالأسعار الجارية للمدة (2004 - 2018)	141
4	تطور المساهمة النسبية لبعض القطاعات السلعية الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2003 - 2019)	142
5	تطور المساهمة النسبية لبعض للقطاعات التوزيعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2003 - 2019)	143
6	المساهمة النسبية لبعض القطاعات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2003 - 2019)	144
7	تطور أجمالي الائتمان النقدي إلى أجمالي الودائع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2019)	145

المقدمة:-

تلعب المصارف دوراً "حيوياً" في الاقتصاد القومي من خلال الدور المزدوج الذي تنتهجه متمثلاً "بتجميع المدخرات وقبولها في صورة ودائع لأجل مختلفة وأوعية ادخارية من جهة ، ومن جهة أخرى قيامها بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض لجميع القطاعات لتمويل عملياتها المتعددة ، وأن الآثار التي تفرزها عملية منح الائتمان المصرفي تكاد تكون متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد والتي لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، فضلاً عن أن عملية منح الائتمان المصرفي مرتبط بشكل مباشر بأوضاع الاقتصاد القومي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا فإن أي تغييرات تحدث في الاقتصاد القومي سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على الوظيفة الائتمانية وبالتالي على الاستقرار المصرفي ،لذا يعد القطاع المصرفي في البلدان النامية والعراق بشكل خاص أحد أهم عوامل التطور الاقتصادي والمالي وتحقيق عملية التنمية ، وبسبب ذلك ازداد الاهتمام بالائتمان المصرفي الذي يعمل على تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو فرص الاستثمار الحقيقية التي تحقق عملية التنمية .

وبذلك يعد العرض الكلي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للاقتصاد الوطني ، كما يعطي صورة واضحة لمدى المساهمة القطاعية للقطاعات المكونة للهيكلة الاقتصادي ، وفي العراق يوجه العرض الكلي إلى تمويل الطلب الكلي ذي النزعة الاستهلاكية مع عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي لمواكبة الطلب الكلي مما سيقود بالنتيجة إلى تعمق الاختلالات الهيكلية مستقبلاً ومن ثم حدوث الأزمات الاقتصادية في المدى المتوسط والبعيد . وقد غلبت المساهمة المنخفضة للقطاعات التوزيعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على المساهمة النسبية العالية للقطاع النفطي في تكوين ذلك الناتج بعيداً عن القطاعات الأخرى، مما شكل اختلالاً هيكلياً عميقاً على مدار مدة البحث، هذا ولم تؤثر الارتفاعات أو الانخفاضات في معدلات الفائدة على الائتمان بشكل كبير في نمو العرض الكلي مما يدل على ضعف العمق المالي للاقتصاد العراقي في توفير الائتمان لتمويل المشروعات المختلفة وكذلك عدم قدرة الجهاز المصرفي على الاستثمار في الجانب الحقيقي فالائتمان الممنوح كان في أغلبه قصير الأجل نظراً للمخاطر العالية في استرداد القروض وفوائدها كما انها استعملت في مجالات المضاربة وليس القطاع الحقيقي ، فضلاً عن ذلك فإن إنتاجية القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج تعتمد على المالية العامة للدولة في تمويل عملياتها التشغيلية وليس على السوق النقدية وان نمو الناتج مرتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيراً من الفائدة والائتمان .

وأن أغلب الائتمان مقدم من قبل المصارف الحكومية وبنسبة (75%) من إجمالي الائتمان الكلي على الرغم من كونها تستحوذ على (21%) من رؤوس أموال المصارف كافة في حين ان نسبة الائتمان المقدم من المصارف الخاصة لا يتجاوز (25%) بالرغم من كونها تستحوذ على (79%) من رؤوس أموال الجهاز المصرفي ككل وبالتالي الإشارة الى ضعف مساهمتها في نمو العرض الكلي ، مما يعني ان المصارف الحكومية ما زالت تنتهج سياسة المجازفة في منحها الائتمان وبالتالي لا بد من بناء مصدات من رأس المال والاحتياطات لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي .

منهجية البحث

1- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الكشف عن دور الائتمان المصرفي في زيادة العرض الكلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال توجيه الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات و تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات البحث.

2- مشكلة البحث:

ضعف الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد القومي فضلا عن عوامل أخرى (اقتصادية، سياسية، مالية، نقدية) حال دون فاعلية الائتمان المصرفي في تنشيط الاقتصاد الوطني، لذلك يسعى البحث إلى فحص العلاقة بين تغيرات الائتمان المصرفي الموجه إلى القطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي وزيادة المساهمة النسبية لكل قطاع .

3- فرضية البحث :

يؤدي النشاط الائتماني للنظام المالي والمصرفي الى زيادة المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،مما يقود بالنتيجة إلى زيادة العرض الكلي للاقتصاد العراقي .

4- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأتية:-

1. تحليل وتقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
2. تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين الائتمان المصرفي والعرض الكلي للقطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي .
3. تحليل هيكل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي وأثره في نمو النشاط الاقتصادي .
4. القياس الاقتصادي لتأثير الائتمان النقدي والتعهدي في العرض الكلي .

5- منهجية البحث:

أستند البحث إلى المنهجين الوصفي والاستنباطي ،اذ تمثل المنهج الوصفي بالوصف النظري لأهم الأفكار والفلسفة الاقتصادية لموضوع البحث، بينما ضم المنهج الاستنباطي المنهج التحليلي والاستنتاجي الذي يعمل على ربط الأسباب بالنتائج انطلاقاً من الأسس النظرية واعتماداً على تحليل الوقائع الملموسة فضلاً عن استخدام الأسلوب الكمي لتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج

6- حدود البحث:

- الحدود الزمانية : بيانات الاقتصاد العراقي تمثلت بالمدة من (2003- 2019).
- الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

7- هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة فصول بغية تحقيق أهدافه ، تناول الفصل الأول الإطار النظري للائتمان المصرفي ، اما الثاني فتناول تحليل أداء الاقتصاد العراقي والهيكل الاقتصادي المكون له مع فحص بعض المؤشرات الخاصة بالتحليل الائتماني ، في حين تضمن الفصل الثالث القياس الاقتصادي لأثر الائتمان المصرفي في العرض الكلي و التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

الاستعراض المرجعي:

احتل موضوع الائتمان المصرفي وعلاقته بالعرض الكلي حيزا " كبيرا" في الدراسات والأبحاث المتخصصة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وعلى الرغم من استطرادنا في ذكر بعض الدراسات لكن هذا لا يعني اننا قد احصينا تلك الدراسات بالكامل وإنما بقدر تعلق الأمر بدراستنا الحالية وانتقاء بعضا" منها لاسيما القريبة من موضوع بحثنا ومن هذه الدراسات:

أولا": العربية

1- دراسة (الجزائري ،نائل رسول سعيد ،2008)

عنوان الدراسة	السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعريف بمدى تأثير أدوات السياسة النقدية في الائتمان المصرفي
نتائج الدراسة	1- ان استخدام الأدوات النوعية من خلال سقف الائتمان والتحديد الإداري لسعر الفائدة يمثل استجابة في المرحلة الأولى من تنفيذ برامج التنمية لتلافي القصور الحاصل في البنية المصرفية 2- تعد السياسة النقدية من المؤثرات الاقتصادية في حجم وكلفة الائتمان المصرفي ، فمن خلال استخدام أدواتها التي تؤثر في سيولة المصارف التجارية ومن ثم قدرتها في منح الائتمان 3- ان اغلب الائتمان المقدم من المصارف التجارية عبارة عن ائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل ولأغراض تجارية واستهلاكية وانها لا تحبذ تقديم القروض طويلة الأجل تجنباً للمخاطر
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلتا الدراستين تناولتا الائتمان المصرفي
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	الدراسة السابقة تناولت اثر السياسة النقدية في الائتمان المصرفي اما الدراسة الحالية درست اثر الائتمان المصرفي على العرض الكلي.

2- دراسة (التويجري ،نعم عباس عبيد، 2017)

عنوان الدراسة	دور الائتمان المصرفي في نقل آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي للمدة (2003 - 2015)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي في العراق من خلال الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في نقل اثرها إلى النشاط الاقتصادي
نتائج الدراسة	خلصت الدراسة إلى الدور المهم الذي يمارسه الائتمان المصرفي على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال دوره في تمويل المشروعات الاستثمارية والاستهلاكية للأفراد وكذلك يمارس دوره في توزيع واستخدام الموارد المالية ، ويساهم الائتمان المصرفي وحسب القطاعات في نقل آثار السياسة النقدية وتفعيل دورها في استقرار النشاط الاقتصادي في العراق

من خلال استخدامها الأدوات النوعية والكمية.	
كلتا الدراستين تناولتا الائتمان المصرفي للاقتصاد العراقي	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
الدراسة السابقة تناولت دور الائتمان المصرفي في نقل اثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي للمدة (2003-2015) ، فيما تناولت الدراسة الحالية اثر الائتمان المصرفي في العرض الكلي للاقتصاد العراقي للمدة من (2003-2019).	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

3- دراسة (الجبوري، عمار عباس عناد ،2017)

دور المصارف المتخصصة في تمويل تنمية قطاعاتها الاقتصادية في محافظة بابل للمدة (2003-2015)	عنوان الدراسة
1- معرفة مدى قدرة المصارف المتخصصة على تحقيق التنمية بالقطاعات الاقتصادية الحيوية التي تختص بها هذه المصارف لا سيما في محافظة بابل ويربط هذه المصارف بهذه القطاعات (الزراعية ، الصناعية ، العقارية أو البناء والتشييد) ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية فيها وفي الناتج المحلي الإجمالي.	هدف الدراسة
2- استخدام الأسلوب الرياضي لحساب التفاوت في المساهمة التمويلية للمصارف المتخصصة العامة والفرعية في محافظة بابل من خلال معامل جيني لتحديد نسب التفاوت في المساهمات لعملية التنمية الاقتصادية بين فروع المصارف المتخصصة العامة ومثيلاتها في محافظة بابل.	نتائج الدراسة
توصل الباحث إلى أن المصارف المتخصصة لها دورا في التنمية الاقتصادية ويعود السبب إلى ان هذه المصارف تعمل على منح القروض إلى القطاعات الإنتاجية ومتابعة هذه القروض و تسعى إلى عدم انفاقها في المكان غير المناسب .	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
كلتا الدراستين تناولتا تحليل بيانات القطاعات الاقتصادية .	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
الدراسة السابقة تناولت تحليل بيانات القطاعات الاقتصادية للمدة (2003-2015) لمحافظة بابل حصرا" أما الدراسة الحالية تناولت تحليل بيانات القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019).	

4- دراسة (عباس، رقية كريم،2019)

دور السياسة الائتمانية في الحد من التعثر المصرفي في العراق/ دراسة عينة من المصارف	عنوان الدراسة
1- دراسة وتحليل مشكلة حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد وما هي السياسة الائتمانية المتبعة من قبل إدارة المصرفين	هدف الدراسة
2- دراسة وتحليل حجم القروض المتعثرة وحجم الائتمان الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية والقطاعات العام والخاص على مستوى الجهاز المصرفي العراقي واهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاعها	نتائج الدراسة
1- ان نجاح السياسة الائتمانية تكمن في الحفاظ على الموازنة ما بين أهداف السيولة والربحية والأمان وكذلك تحديد حجم الائتمان الممنوح بعد تحليل ودراسة البيانات المالية لطالبي الائتمان من قبل إدارة الائتمان وطبيعة الضمانات المطلوبة مقابل منح القروض بعد التامين عليها ومتابعة القروض بعد منحها	
2- ان مشكلة التعثر المصرفي ناجمة عن ارتفاع حجم القروض المتعثرة بسبب تخلف المقترضون عن السداد فضلا" عن ضعف الضمانات المقدمة وعدم كفاءة إدارة الائتمان في تحليل ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الممولة	
3- ان ارتفاع حجم القروض المتعثرة في المصرفين هي نتيجة ضعف الضمانات المقدمة وقد تكون منحت وفقا" لمحاباة ومصالح شخصية وبعض منها منحت بمستمسكات عقارية مزورة فضلا" عن عمليات الفساد الإداري المصرفي والاختلاسات والسرقات داخل فروع المصارف	

أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلتا الدراستين تناولتا السياسة الائتمانية في العراق.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	الدراسة السابقة أخذت عينه من المصارف والدراسة الحالية تناولت كافة المصارف العاملة في العراق.

5- دراسة (جاسم ،خولة غازي علي، 2021)

عنوان الدراسة	الائتمان المصرفي وتأثيره في القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990 - 2018)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعرف على قدرة السياسة الإقراضية للمصارف في تمويل القطاع الزراعي بالأموال اللازمة للنهوض بالنتائج الزراعي ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومدى قدرة تلك القروض على تحقيق الأهداف المرسومة أو المخطط لها
نتائج الدراسة	1- أن القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من المصارف تتميز بضعفها وعدم قدرتها على النهوض بالقطاع الزراعي 2- ان القطاع الزراعي اذا ما أريد منه ان يساهم بنسبة اكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، يجب زيادة نسبة القروض والدعم الحكومي له 3- عدم المتابعة والرقابة الحقيقية والصارمة على القروض الممنوحة للقطاع الزراعي مع وجود الفساد المالي والإداري الذي يؤدي إلى انحراف القروض عن الهدف المنشود
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلا الدراستين تناولتا الائتمان المصرفي في العراق
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	الدراسة اخذت اثر الائتمان المصرفي في القطاع الزراعي للمدة(1990-2018)، الدراسة الحالية تناولت اثر الائتمان المصرفي في العرض الكلي للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1-(Study Lorenzo Cappiello and others,2010)

عنوان الدراسة	Do Bank Loans and Credit Standards have an effect on Output ?Panel Approach for the Euro Area هل القروض المصرفية ومعايير منح الائتمان تؤثر على الإنتاج؟ منهج خاص لمنطقة اليورو
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليلًا "تجريبيًا" على وجود قناة الإقراض البنكي لنقل السياسة النقدية في منطقة اليورو
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن التغييرات في عرض الائتمان في منطقة اليورو سواء من حيث الحجم أو من حيث معايير الائتمان المطبقة على القروض المقدمة للمؤسسات لها تأثيرات كبيرة على نشاط الاقتصاد الحقيقي وهذا يسلط على أهمية مراقبة تطورات الائتمان في مجموعة أدوات السياسة النقدية ويدعم السبب وراء إعطاء التحليل النقدي والائتماني دوراً بارزاً في استراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي كما يشير إلى الانعكاسات السلبية المحتملة على النمو الاقتصادي الحقيقي لانخفاض قيمة الميزانية العمومية للبنوك الناشئة في سياق الأزمة المالية التي اندلعت في منتصف عام 2007 والتي أدت إلى حاجة البنوك إلى التخلص من ميزانياتها العمومية وربما تقليل المعروض من القروض
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	كلتا الدراستين تناولت معايير منح الائتمان
أوجه الاختلاف مع	الدراسة السابقة تناولت معايير منح الائتمان في منطقة اليورو، الدراسة الحالية تناولت

2-(Study Ibrahim m. Awad and Mohammed S .AL Karaki,2019)

The Impact of Bank Lending on Palestine Economic Growth : An Econometric analysis of time series data أثر الإقراض المصرفي على نمو الاقتصاد الفلسطيني : تحليل قياسي لبيانات سلسلة زمنية	عنوان الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإقراض المصرفي على نمو الاقتصاد الفلسطيني	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وعلاقة ضعيفة في الأجل القصير كما أوجدت الدراسة علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإقراض المصرفي إذ أن الدليل التجريبي الأساسي يكشف أن الإقراض المصرفي لا يتسبب في النمو الاقتصادي ، ولكن النمو الاقتصادي يتسبب في الإقراض المصرفي ، وقد استخدمت الدراسة اختبار ديكي فولر لاختبار الثبات في السلسلة الزمنية كما استخدمت التكامل المشترك جوهانسون ونموذج الانحدار التلقائي المتجه ونموذج تصحيح الخطأ المتجه لتحديد العلاقة في الأجل الطويل والقصير والديناميكيات بين المتغيرات واختبار جرانجر السببية لتحديد اتجاه السببية	نتائج الدراسة
كلتا الدراستين تناولتا الائتمان او الإقراض (شكل من أشكال الائتمان)	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
الدراسة السابقة تمت في فلسطين والدراسة الحالية في العراق	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

3-(Study Shahriyar Mukhtarov and others ,2019)

The Impact of Bank Credits on Non-Oil GDP :Evidence From Azerbaijan تأثير الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي دراسة في أذربيجان	عنوان الدراسة
توضح الدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي وسعر الصرف وأجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باستخدام أساليب التكامل المشترك CCR ,FMOLS للمدة (2005 - 2019)	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً وذات دلالة إحصائية للائتمان المصرفي وسعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل في أذربيجان كحالة دراسية تتسجم مع التوقعات والنتائج النظرية التي تم مناقشتها في الاطار النظري ، كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة الائتمان المصرفي ومعدل سعر الصرف الحقيقي بنسبة (1%) يزيد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (0.51% ،0.56) على التوالي وأن نتائج هذه الدراسة ستكون مفيدة لوضع السياسات وتعزيز الأدبيات الاقتصادية	نتائج الدراسة
كلتا الدراستين تناولتا الائتمان المصرفي	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
الدراسة السابقة تناولت الائتمان في أذربيجان والحالية في العراق	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

4-(Study Alade Ayodeji Ademokoya and others,2020)

The Impact of Monetary Policy on Bank Credit in Nigeria تأثير السياسة النقدية على الائتمان المصرفي في نيجيريا	عنوان الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على قدرة البنوك على منح الائتمان المصرفي في نيجيريا وعلى الخصوص تأثير معدل السياسة النقدية وعرض النقود ونسبة السيولة والتغير في الحد الأقصى لمعدل الإقراض على الائتمان المصرفي للمدة (2007 - 2019)	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن المعروض النقدي يؤثر بشكل كبير وإيجابي على الائتمان المصرفي في نيجيريا بينما تؤثر نسبة السيولة بشكل كبير ولكن سلبيا" على الائتمان المصرفي كما وجدت الدراسة إلى أن معدل السياسة النقدية ومعدل الإقراض الأقصى لا يؤثران بشكل كبير على الائتمان المصرفي في الحالة الدراسية المذكورة أعلاه وقد أوصت الدراسة بأن على البنك المركزي في نيجيريا أن يولي مزيدا" من الاهتمام لخفض نسبة السيولة مع زيادة المعروض النقدي من أجل تولية قدرة البنوك على خلق الائتمان وزيادة تحفيز الاقتصاد النيجيري للنمو	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
كلتا الدراستين تناولتا الائتمان المصرفي	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
الدراسة السابقة تمت في نيجيريا والدراسة الحالية في العراق	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

الفصل الأول

الائتمان المصرفي والعرض الكلي اطار نظري ومفاهيم عامة

المبحث الأول:- الائتمان المصرفي- المفهوم والمحددات

المبحث الثاني:- السياسة الائتمانية والعرض الكلي - السمات وتنوع المحددات

المبحث الثالث:- تطور مفهوم العرض الكلي والائتمان النقدي طبقاً لتطور النظرية الاقتصادية

وبعض المؤشرات للعلاقة بينهما

الفصل الأول

الائتمان المصرفي والعرض الكلي اطار نظري ومفاهيم عامة

التمهيد:-

تعد وظيفة الائتمان امرا " ضروريا" و "جوهريا" للتطور والتقدم الاقتصادي مما يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمده لتوجيهها نحو الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال من خلال قيام المصارف بتحويل الأموال من الجهات ذات الفائض المالي إلى جهات ذات العجز المالي على أن يتخلل تلك العملية عنصر الثقة ، لتصبح عملية قبول الودائع ركنا " أساسيا" من أركان عمل المصرف من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى ولذلك أعتبر موضوع توليد النقود أو الائتمان من أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف لما له الأثر الكبير على كمية النقود في الاقتصاد الوطني ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل ، وهكذا اصبح الائتمان جزءا " مهما من عمل المصارف ، فالائتمان المصرفي يعد فعالية مصرفية في غاية الأهمية لكون النتائج المتولدة عنه لا تغني عن الفوائد الأخرى مهما تعددت أو تنوعت والا فأن المصرف يفقد وظيفته الأساسية كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني وفي الوقت ذاته تعتبر استثمار تحيط به المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة وعدم قدرة المدينين على تسديد تلك القروض في وقت محدد .

1.1 المبحث الأول:- الائتمان المصرفي -المفهوم والمحددات

يعد الائتمان المصرفي من الوظائف الأساسية والمهمة التي تقوم بها المصارف لما لها من صلة وثيقة في التعبير عن مدى حيوية ونشاط المصرف من ناحية ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي من ناحية أخرى وارتباطها بالعديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، فأى مصرف يقوم بوظيفتين أساسيتين وهما قبول الودائع ومنح الائتمان لمختلف القطاعات⁽¹⁾. ولضمان اتخاذ القرارات السليمة بشأن منح الائتمان تقوم المصارف بدراسة أحوال المقترضين من خلال أدوات التحليل المالي وبعض العوامل المؤثرة والتي لها علاقة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل أو بالظروف الاقتصادية السائدة أو معلومات خاصة بالعميل نفسه.

وفي الحقيقة لا يوجد اقتصاد يعمل بدون الائتمان وكل العمليات الاقتصادية تدار بطرق ووسائل الائتمان وأدواته ويمكن للمرء معرفة ان المهم في عملية الائتمان للنظام الاقتصادي الحديث هو كيفية اختيار الوسائل التي تخدم الاقتصاد⁽²⁾.

1.1.1 مفهوم الائتمان المصرفي (Concept of Bank Credit)

يعبر الائتمان عن عملية إقراض نقود حاضرة مقابل وعد بنقود آجلة مع معدل عائد معين لتأريخ معلوم متفق عليه مسبقاً" من قبل المصرف إلى الأفراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما يمثل منح البنك الائتمان لعملائه سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين بناءاً على طلب العميل ويكون أما مباشراً كالقروض والجاري المدين* والسحب على المكشوف أو غير مباشر كالكفالات والاعتمادات⁽³⁾، كما يعبر عن الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً" بمنحه مبلغاً محدداً" من المال لاستخدامه في أغراض محددة وخلال مدة زمنية متفق عليها مسبقاً" وبشروط معينة لقاء عائد مادي معين وبضمانات يحددها المصرف تمكنه من استرداد قرضه في حال توقف أو تعثر العميل عن السداد⁽⁴⁾، ولان المصارف كمؤسسات أيداع ووساطة مالية تلعب دوراً رئيسياً" في تحويل الأموال إلى المقترضين الذين يملكون فرصاً استثمارية منتجة والتي تضمن لاحقاً سلامة سير الاقتصاد والنظام المالي بالاتجاه الصحيح⁽⁵⁾.

على ان العائد على الاستثمارات يشكل المصدر الرئيس للدخل في أغلب المصارف ، وتستخدم المصارف قسماً كبيراً" من الودائع ولأجل في مجالات تدر الفائدة وبشكل أساسي في منح القروض

(1) McConnell and Others ,Economics, Principles, Problems ,and Policies, Eighteenth Edition ,2009, p.647.

(2) T.N.Hajela ,Money- Banking and International Trade ,8th Editon,Printed at Gopaljee Enterprise ,Delhe ,2009 ,p.246.

(3) محمد داوود عثمان ، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،عمان ، 2013 ،ص24 .

(4) حسن سمير عشيش ، التحليل الائتماني ودوره في عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك ، الطبعة الأولى ، عمان، 2010 ، ص ص 59-58 .

(5)Frederic.S.Mishkin,The Economics of Money ,Banking, Financial markets, An Imprint of Addison Wesley Longman, Fifth edition ,1997 , Inc. p.226.

* الجاري المدين: هو شكل من أشكال التسهيلات المصرفية الائتمانية التي تتيح للعملاء من قطاع الشركات والمؤسسات الاقتصادية للحصول على سيولة إضافية من وقت لآخر لغاية تمويل الفجوة في رأس المال العامل.

والقيام بالاستثمارات المالية⁽¹⁾، والائتمان في النظرية النقدية استخدام أموال شخص مقابل وعد برده مع فائدة عادة" في وقت آخر⁽²⁾. كما أن تداول مبلغ معين من النقود بين متعاملين مقرض ومقترض يعد دينا" من وجهة نظر المدين أو المقترض وائتماناً أو حقاً" من وجهة نظر الدائن أو المقرض ويتم التعامل فعلاً" بين الطرفين إذا ما توافرت عناصر الثقة والأمان⁽³⁾، وبالرغم من أن الائتمان المصرفي يساهم في زيادة معدلات النشاط الاقتصادي إلا أنه قد يؤثر على معدلات التضخم بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)⁽⁴⁾.

مما تقدم يمكن وصف الائتمان المصرفي بأنه اعطاء مبلغاً معيناً يعد حقاً "للدائن إلى شخص آخر مادي أو معنوي يعد مديناً وبشروط معينة يتفق عليها الطرفان للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمار الكلي وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي للبلد فيما لو تم استخدامه بكفاءة عالية للقطاعات والوحدات الإنتاجية والخدمية.

2. 1. 1 نشأة الائتمان المصرفي (Origins of Bank Credit)

للائتمان أصولاً" تاريخيه قديمة إذ تشير الدلائل إلى أن المجتمعات والحضارات القديمة عرفت الائتمان بصورته البدائية حيث كانت المبادلات التجارية تتم عن طريق المقايضة وقبل استخدام النقود كوحدة تبادل ، ألا أنه مع شيوع استعمالها لاحقاً" بدأ الائتمان يأخذ أشكالاً" أكثر تطوراً" ولا سيما مع ازدياد النشاط التجاري وانتشاره وبخاصة التجارة الخارجية لمختلف بلدان العالم .

أن عملية الائتمان هي ظاهرة تاريخية تمتد منذ أكثر من 2600 سنة قبل الميلاد ، حيث تمثلت بإقراض النقود وعمليات الرهن وأستخدم الصكوك ، واتضح عمليات الائتمان بشكل بارز في عهد السلالات المختلفة كالبابلية والسومرية والكيشية واستمرت في النمو عبر التطور التاريخي والعصر الحديث حتى وقتنا الحاضر⁽⁵⁾، وعرف العرب قبل الإسلام وفي مكة بالذات المشهورة بتجارها مع الشام واليمن فكان النبي محمد (صل الله عليه واله وسلم) من قبل النبوة مشهوراً" بالأمين حيث بقيت عنده الودائع حتى قبل هجرته من مكة إلى المدينة ووكّل بها الأمام علي (عليه السلام) ليتولى ردها إلى أصحابها ، وقد وجد المكيون لاستثمار الأموال طريقين ، الأول إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح والثانية الإقراض بالربا الذي كان شائعاً" في الجاهلية سواء بين العرب أنفسهم أو بينهم وبين اليهود المقيمين في الجزيرة العربية آنذاك ، وعندما جاء الإسلام حرم الربا وأقتصر العمل المصرفي

(1) جيمس جوار تيني - ريجارد استروب، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1988 ، ص 363.

(2) بول أسامويلسون - ويليام دنوردهاوس ، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله وآخرون ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة عشرة ، عمان، 2001، ص 772 .

(3) حسين محمد سمحان- أسماعيل يونس يامن ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان-الأردن ، 2011 ، ص 109.

(4) Stephen L. Clavin, Economics, McGraw- Hill Higher education, eight edition, 2008, P. 236.

(5) زكريا الدوري وآخرون ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، عمان، الطبعة العربية 2006، ص 73 .

على الإيداع الأمين والمضاربة على حصة من الربح⁽¹⁾. ويعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عصر النهضة في إيطاليا ، عندما بدأت تزدهر التجارة في فينيسيا وجنوة وفلورنسا. إذ أسست بعض المصارف (فينيسيا 1157، برشلونة 1401، جنوة 1407، أمستردام 1609 ، هامبورغ 1619 ، وفي تطور لاحق لم يقتصر عمل المصارف على قبول الودائع وإنما تجاوز ذلك إلى منح الائتمان أو الإقراض للغير وذلك عندما عمد التجار وغيرهم إلى الاحتفاظ بالفائض من النقود المعدنية لدى الصيارفة مقابل أيسال أو تعهد ، وفي وقت لاحق لاحظ أولئك الصيارفة تكديس الأموال لديهم فليس جميع المودعين يقومون بسحب أموالهم في وقت واحد فعمدوا إلى تقديم القروض مقابل فائدة معينة ليصبح الركن الرئيسي لأعمال المصارف الحديثة قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتنوعة من جهة ثانية و بذلك أصبح الإيسال أو التعهد بمثابة نقود متداولة وذلك لإمكانية قبولها في المعاملات التجارية والتي تطورت لاحقاً بما يعرف بـ (الصكوك والشيكات) والتي استخدمت لتسوية المدفوعات⁽²⁾.

ومن المهم التوضيح هنا أن الصناعة المصرفية أخذت تشهد تطورات متلاحقة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، إذ يمكن تقسيمها إلى المدد الأتية⁽³⁾ :

- المدة (1950-1980): شهدت الفترة تحسناً واضحاً في الصناعة المصرفية من خلال ممارستها خلف حدود جغرافية أضحت محمية من الأنظمة والقوانين التي كانت تشكل عائقاً أمام المنافسة الحرة وتخلق مناخاً شبه احتكاري.
- المدة (1980-1990) : تميزت المدة بتراجع دور الوساطة المالية ، وهي الفلسفة الأساسية التي قامت عليها المصارف نتيجة موجة من التحرر المالي الواسع ، حيث بدأت المصارف بتقديم ما يسمى بالخدمات الذاتية للمصارف ، وذلك من خلال الصراف الآلي (ATM) التي تم نشرها في أجزاء واسعة من المناطق.
- المدة (1990-1999) : شهدت الفترة تقدماً في أعمال المصارف ، إذ بدأت بتطوير مهام الات الصراف الآلي من خلال تزويد العميل بكشف حساب الزبون ، وأدخلت مفهوم النقود البلاستيكية الممغنطة المتمثلة في بطاقات الائتمان ، إذ أصبح بالإمكان أداء هذه الخدمة من خلال الهاتف المحمول أو الكمبيوتر المزود بشبكة الأنترنت ، باستخدام النقود الإلكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع باستخدام برمجيات معينة منها برنامج (E-Cash).

كما تلعب الأسواق المالية دوراً أساسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي متمثلة بتعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي ، وذلك من خلال قنوات يتم من خلالها تحويل الأموال من الجهات التي تحقق فوائض مالية ولها رغبة في استثمارها في المحفظة وتحقيق دخول إضافية لهم من جهة وسيولة عالية متمثلة في بيع أسهم متى ما شاءوا وبكلفة أقل من خلال التوجه إلى السوق الثانوية إلى الجهات ذات العجز المالي تجد في تلك القنوات الادخارية تمويلاً لعجزها وبالتالي الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الإنتاجية ، وتتم هذه العملية من خلال الشركات المالية

(1) خالد أمين عبد الله وآخرون ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2006 ، ص ص 12-22.

(2) أحمد زهير شامية وآخرون ، النقود والمصارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2013 ، ص ص 118-119 .

(3) مفلح محمد عقل ، وجهات نظر مصرفية (ج1)، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى ، عمان - الأردن ، 2006 ، ص ص (42-44).

الوسيلة وكذلك شركات السمسرة المالية⁽¹⁾، ويظهر دور الأسواق المالية واضحا" بشأن التمويل المالي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتقدمة بغرض تنويع فرص الاستثمار وتوزيع مخاطره.

وفي الحقيقة أن السوق المالية تشكل مساحة صغيرة من نموذج IS-LM لـ (هكس- هانسن) في التحليل الاقتصادي الكلي وطبقا" للنظرية الكينزية، فإن نقل الأثر من الأسواق المالية إلى الاقتصاد الحقيقي يسمى (ميكانيكية التحويل النقدي) والتي تعتمد أساسا" على تأثير أسعار الفائدة، فعند انخفاضها يزداد الاستهلاك، الاستثمار، التصدير، وبالعكس عند ارتفاعها، لذا تتحدد أسعار الفائدة بتقاطع العرض الكلي والطلب الكلي على النقود في الأسواق المالية، فعندما يزداد الطلب الكلي على النقود، تتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وعند زيادة العرض الكلي للنقود ، تتجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض، والعكس بالعكس⁽²⁾.

3. 1. 1 عناصر الائتمان المصرفي (Elements of Bank Credit)

من خلال تحديدنا لمفهوم الائتمان المصرفي يتضح بشكل أساسي أن هناك أطرافا لتلك العملية تتضمن الآتي :-

1. الدائن :- هو الشخص المانح للائتمان.
2. المدين :- الشخص متلقي الائتمان.
3. مبلغ الدين :- المبلغ الممنوح من قبل الدائن إلى الشخص المدين والذي يتعين عليه سداه في وقت محدد مسبقا" مضافا" اليه الفائدة المحددة من قبل المصرف وهو ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.
4. مدة الدين :- أي المدة الزمنية الفاصلة لحدوث المديونية وبين موعد إيفائها مع مستحقات الفائدة.
5. عنصر المخاطرة :- تتخلل عملية تقديم الدائن مبلغا" إلى المدين عنصر المخاطرة نتيجة لما يتحمله من وقتا" في الانتظار لحين تسديد الشخص طالب الائتمان، بالإضافة إلى احتمالية عدم تسديده مبلغ الدين (التعثر المالي) وهو ما يفسر وجود الفائدة. ويقوم الائتمان على وجود علاقة دائنة ومدينة بين أطراف التعامل النقدي والتي تركز على ضرورة توافر عنصر الثقة، لذا فإن عملية الائتمان المصرفي تستلزم وجود مجموعة من العناصر الرئيسية وهي كالاتي⁽³⁾:-
 1. المديونية:- أي قيام علاقة التزام حقوقية ومالية بين الدائن (المصرف عادة) وبين (المقترض) سواء كان فردا" ام مؤسسة ويقضي ذلك توافر عنصر الثقة بين طرفي المديونية .
 2. الشكل النقدي للدين :- لأن النقود هي أداة الائتمان الرئيسية والمرتكزة على وظائف النقود لاسيما كوسيلة للدفع وتسوية المعاملات .
 3. الزمن:- أي المدة الفاصلة بين أستلام المبلغ المقترض من قبل المدين وتحديد تاريخ للوفاء به .
 4. المخاطرة :- عندما يقوم المصرف بمنح الدين وفق الشروط التعاقدية التي تنص على السداد بعد فترة معينة من الزمن فإن المصرف يتحمل العديد من المخاطر التي تؤدي إلى احتمالية عدم إمكانية المدين على السداد في وقته المحدد وهو ما يعرف بمخاطر الائتمان والتي تستوجب دفع فائدة تأخيريه

(1) قاسم أديب شندي ، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للوراق المالية دراسة حالة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد خاص بمؤتمر الكلية ، 2013 ، ص 155.

(2) Eduard Braun, Financial Markets and Economic Growth , theses for a doctorate in Economics Sciences , 2011 , p. 3.

(3) أكرم محمود الحوراني وآخرون ، النقود والمصارف ، جامعة دمشق ، 2010، ص ص 129-130.

(علاوة تحمل المخاطر)، وعدم التسديد من قبل المدين سيؤدي إلى خسارة الدائن للأموال التي قدمها للمدين استناداً" للوعد الذي قطعه على نفسه بتسديد قيمتها مستقبلاً"⁽¹⁾. وبذلك فعناصر الائتمان متعددة ومتنوعة منها قانونية ومنها مادية تتعلق بطبيعة الضمانات المقدمة للإيفاء بأصل الائتمان والفوائد المترتبة عليه ومنها أخلاقية تتمثل بحجم الثقة المتبادلة بين الأطراف المختلفة وهدف ذلك كله تجنب المخاطرة المترتبة على الائتمان لضمان استمرار آلية عمل المصرف ككل .

5. الضمانات: هي التي تمكن المصرف من استرداد أمواله المقرضة في حالة وقوع مخاطر في المستقبل.

6. تحديد الغرض من الائتمان: إذ يلزم تحديد الغرض الذي من أجله تم منح الائتمان للتعلم ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية أم لتمويل رأس المال العامل ، فضلاً عن ذلك يلزم معرفة النشاط الاقتصادي الذي يمنح لأجله التمويل.

4. 1.1 أنواع الائتمان المصرفي (Types of Bank Credit)

هناك عدة تصنيفات للائتمان المصرفي أهمها:

يصنف الائتمان المصرفي حسب وجهته إلى ما يأتي:-

أولاً: "ائتمان حسب النشاط

1- قروض إنتاجية⁽²⁾

ووجهتها إلى وحدات الجهاز الإنتاجي لزيادة الطاقة الإنتاجية ودعم رأس المال المستثمر في المشروعات المختلفة، وتمنح هذه القروض من أجل تمويل الأصول الثابتة بالمشروع، ويعد أهم أنواع الائتمان وأكبرها حجماً" لتعلقه بالحافز المادي لزيادة النشاط الاقتصادي والطاقة الإنتاجية وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية . ويعد تمويل متوسط إلى طويل الأجل تتراوح مدته من (5- 20) عاماً ، وفي هذا النوع من التمويل يقوم المصرف بدفع مبلغ القرض كدفعة واحدة ويتم السداد مع الفوائد خلال عدد من السنوات حسب جداول السداد المتفق عليها.

وهناك نوع آخر من التسهيلات الإنتاجية الحديثة هو التمويل بالتأجير Financial lease وهذا النوع من الإقراض يمثل مصدر تمويل فعلي إذ يشتري المصرف الأصول الثابتة أو المنقولة مثل مبنى ،سيارة... الخ يستخدمها العميل ولا اعتبارات التدفقات النقدية والضرائب والاستهلاكات فإن الاستئجار كثير" ما يكون مفضلاً" على أشكال التمويل الأخرى، والإيجار التمويلي هو نظام يقوم فيه المؤجر بتمويل شراء أصل رأسمالي تطلب من مستأجر بهدف استثمار لمدة لا تقل عن 70 % من العمر الافتراضي للأصل مقابل دفعات دورية⁽³⁾.

ايضاً" يعد التمويل التأجيري من العقود الطويلة الأجل تمكن من خلاله الشركة أو الفرد المؤجر من الحصول على بعض الحقوق من حيث ملكية الأصل موضوع المشروع أو الصفقة⁽⁴⁾.

(1) عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، منظور شمولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 20 .

(2) محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 132-135 .

(3) صبحي محمد أسماعيل، د. مهدي معيض السلطان، اقتصاديات التمويل والاستثمار، جامعة الملك سعود للنشر، الرياض 2019، ص 115 .

(4) Steven M. Braag , Accounting Reference Desktop ,copyright: by John Wiley and Son - Inc, Printed : in the USA , New York, 2002 ,p.590.

2- قروض استهلاكية (Consumer loans)⁽¹⁾

وهي القروض التي تمنح للأفراد لأغراض تمويل العمليات الاستهلاكية مثل شراء سيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى، وعادة تكون قروض شخصية تقدم للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى.

ثانياً: ائتمان حسب الغرض:

1- قروض تجارية (Commercial loans)

وهي قروض قصيرة الأجل عادة لمدة 90 يوماً لتمويل الاحتياجات الموسمية مثل شراء السلع وتوزيعها وتسمى أحياناً برأس المال العامل أو الائتمان الدائري أو الجاري. ويمكن تقسيمها إلى:-

1. التسهيلات المصرفية المباشرة وفيها يتم وضع النقود مباشرة تحت تصرف العميل بسحبها من الصندوق أو قيده لحسابه ومن أمثلتها القروض، السلف، الحسابات الجارية المدينة، خصم الأوراق التجارية الكمبيالات.

2. التسهيلات الائتمانية غير المباشرة إذ أنها لا تشكل التزاماً مباشراً على المصرف وقد تتحول إلى التزام مباشر في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، فالبنك لا يقدم سيولة نقدية بصورة مباشرة وإنما يوفر على العميل من دفع مبالغ نقدية أو تقديم شيك مصدق بكامل القيمة إلى جهات معينة ويكتفي بتأمين نقدي بنسبة معينة عن طريق توجه المصرف نحو إصدار كفالة أو فتح اعتماد مستندي للعملاء كما أن البنك يقوم بضمانتهم أمام جهات حكومية أو مصدرين خارجيين من خلال الاكتفاء فقط بتأمين نقدي وعمولة بنسبة معينة بدلاً من تعامله المباشر معهم واحتجاز مبالغ نقدية ضخمة أي تجميد الجانب الأكبر من سيولته أمام هذه الجهات المستفيدة⁽²⁾. على أن هذا النوع من القروض يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي توسيع العرض الكلي.

2- قروض صناعية (Industrial loans)⁽³⁾

وهي القروض التي تمنحها المصارف لمؤسسات القطاع الصناعي من شركات صناعية متنوعة لتمويل رأس المال العامل والثابت وتمويل الاستيراد والتصدير وشراء الخبرات التكنولوجية.

ثالثاً: ائتمان حسب الآجال⁽⁴⁾:

يقسم الائتمان حسب أجله إلى ثلاثة أنواع كالآتي :-

1. ائتمان طويل الأجل وهو الائتمان الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ، ويختص عادة بالمشروعات الاستثمارية ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجيا المتقدمة .
2. ائتمان متوسط الأجل وهو الائتمان الذي تتراوح مدته بين عام أو خمس أعوام كحد أقصى.
3. ائتمان قصير الأجل وهو الذي لا تزيد مدته عن عام واحد يختص بالعمليات الجارية خاصة الصفقات التجارية.

(1) نصر حمود مزنان فهد ، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2008) ،مجلة جامعة كربلاء العلمية ،العدد الرابع، 2011 ، ص 71.

(2) محمد داوود عثمان ، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مصدر سابق ، ص 31 .

(3) سرمد كوكب الجميل ، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2017، ص92.

(4) عزت قناوي ، أساسيات في النقود والبنوك ، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم ، 2005، ص 160-161.

وتجدر الإشارة هنا أن المصارف التجارية لا تمنح الائتمان القصير الأجل فقط وإنما تقدم كذلك الائتمان المتوسط الأجل لأغراض إنشاء المباني واستصلاح الأراضي الزراعية ألا أنه مهما يكون الأمر فإن الائتمان قصير الأجل يمثل النسبة الأكبر من حجم الائتمان الكلي المقدم من قبل المصارف التجارية⁽¹⁾. وهذا متماثل إلى حد ما مع الائتمان الإنتاجي من حيث الخصائص والأهداف إذ يساعد في تنمية البنى التحتية للاقتصاد الوطني .

رابعاً:" ائتمان حسب الجهة الطالبة له:

يقسم الائتمان حسب الشخص المقترض إلى نوعين هما:-

1. ائتمان خاص وهو ما تم عقده ما بين الأشخاص الطبيعيين أو ما بين أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين كالشركات الخاصة ويقوم هذا الائتمان على الثقة المتبادلة ما بين المقرض والمقترض.
2. ائتمان عام هو الذي يكون احد أطرافه شخص عام وتقوم الدولة أو احد مصالحها بالحصول على الائتمان اللازم عن طريق البنوك العادية والأفراد، وتعتمد الدولة على الائتمان حسب حقيقة الوضع الاقتصادي والإنتاجي ومدى توافر الاستقرار السياسي والمالي.

خامساً:" الائتمان حسب نوع الضمان:-

يقسم هذا الائتمان إلى نوعين هما :-

1. ائتمان بضمان شخصي وهنا يكون الضمان سمعة ونزاهة الشخص متلقي الائتمان وثقة المقرض فيه ومدى ملاءته المالية وأحواله داخل السوق.
2. ائتمان بضمان عيني ويتركز هذا الائتمان في تقديم المقرض المدين عينا" كضمان لسداد قيمة القرض أو الدين ، ويختلف الائتمان الشخصي عن الائتمان العيني بانه في حالة الشخصي يتساوى المقرض مع بقية الدائنين في الحصول على حقه من الشخص المدين في حالة تعثره عن سداد قيمة القرض ، أما في حالة الائتمان العيني يكون للدائن حق الامتياز أو الأسبقية في الحصول على حقه كاملا "قبل أي دائن اخر وذلك من قيمة العين الضامنة لهذا الدين وذلك اذا ما تعثر المدين أو امتنع عن السداد، وقد يلجأ البنك إلى توثيق ائتمانه من خلال فرضه على الشخص طالب الائتمان تقديم ضمانات عينية مثل العقارات والأراضي والسندات الحكومية والذهب والأوراق التجارية وبقية أملاك المقرض كوسيلة للجوء إليها في حالة تعسر المدين عن السداد⁽²⁾.وقد يهدف هذا النوع من الائتمان إلى تقديم قروض استهلاكية قصيرة الأجل أو لأغراض علاجية أو غير ذلك .

(1) محمود بونس ،د. أحمد محمد مندور وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 228 .

(2) عوض فاضل أسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل ، 1990 ، ص 197.

1.1.5 أهداف الائتمان المصرفي (Aims of Bank Credit)

تكمّن أهداف الائتمان المصرفي فيما يأتي :-

● على مستوى المصرف (تنمية النشاط المصرفي)

يهدف المصرف من عملية منح الائتمان المصرفي إلى تحقيق الربح والذي يتمثل في الفرق بين قيمة القرض ومعدل الفائدة (Interest Rate) على القروض والسلفيات التي يمنحها لعملائه وبين قيمة ومعدل الفائدة على الودائع ويتيح هذا الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة للمصرف هامشا كبيرا "يسمح بتغطية المصروفات الإدارية والتشغيلية للبنك بالإضافة إلى ربح للتوزيع على حملة الأسهم (Share holders) وتكوين الاحتياطيّات (Reserves) وتمويل خطط التوسع اللازمة لتطوير وتحديث نشاط المصرف ليكون قادرا" على المنافسة والتوسع والنمو في المستقبل حيث يعد الطلب على الخدمات المصرفية دالة لدرجة التقدم الاقتصادي ، بينما عرض الخدمات المصرفية دالة في درجة الرفاهية الاقتصادية للدولة (Economic Welfare)⁽¹⁾. كما أن عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيس لإيرادات المصرف مهما تنوعت وتعددت أنشطتها الأخرى ، فالنشاط الائتماني يعتبر من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها مخاطرة وذلك في حالة عدم قدرة العميل أو المقترض على الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف في مواعيد الاستحقاق⁽²⁾.

● على مستوى الاقتصاد⁽³⁾

يلعب الائتمان المصرفي دورا " مهما" في الاقتصادات الحديثة نظرا" لأن كل من المستثمر والمستهلك والبائع والتاجر لا يمتلكون الأموال اللازمة لإتمام أعمالهم ومن ثم على الجميع الالتجاء إلى المصارف للحصول على القروض بهدف إنجاز أعمالهم وخططهم وبالتالي تصب هذه العمليات في الناتج المحلي الإجمالي على شكل نمو اقتصادي أو تراجع في مستوى النمو الاقتصادي لذلك يحقق الائتمان الأهداف الاتية :-

1- تمويل التصنيع والعمليات الإنتاجية

لقد عملت الدول النامية في بداية نهضتها الصناعية على تحقيق هدف تصنيع البلاد ، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه في بداية النهضة على مستوى الحكومة أو على مستوى القطاع الخاص نظرا" لعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التمويل ، فنلاحظ قيام تلك الدول بمحاولة الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع الحكومية ووفرت التمويل اللازم للقطاع الخاص بحيث نهضت صناعاتها وحققت الأهداف التنموية ، لذا فإن ترك عملية توفير التمويل لقوى السوق لن يحقق الأهداف المطلوبة لعملية التنمية ما لم تتدخل الدولة في ذلك.

فالائتمان يلعب دورا " حيويا" ومهما" في تمويل المشاريع الصناعية التي تعد أساس الانطلاق وقاطرة النمو في الاقتصاد الوطني فكما كانت تكاليف التمويل منخفضة أزداد معدل النمو في الاقتصاد وفي المقابل كلما ارتفعت تكاليف التمويل فأنها تؤدي إلى تراجع العمليات الإنتاجية وتكون حركة النمو في البلد بطيئة أو متعثرة.

(1) أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية، 1997، ص ص 7- 8 .

(2) محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ، مصر سبق ذكره ، ص 23.

(3) علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى، بيروت ، 2012، ص ص 178- 180.

2- تمويل الاستهلاك

حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجل لأثمانها ، وقد يعجز الأفراد عن الحصول على تلك السلع بواسطة دخلهم الجاري ، لذا يمكنهم الائتمان من اقتناء تلك السلع ، وبالتالي حصول المستهلكين على الائتمان يوفر لهم قدرة شرائية ، وهذه القدرة سوف تساهم بشكل كبير في تصريف السلع والمنتجات ، الأمر الذي يشجع رجال الأعمال والمنتجين على زيادة الإنتاج بسبب سرعة تصريف المنتجات ، لذا فإن الائتمان الممنوح للأفراد يرفع من مدخلاتهم وبالتالي زيادة الاستهلاك الذي بدوره يساعد في زيادة الإنتاج وسرعة عمليات تصريف السلع .

3- زيادة حجم ودور النقد في الاقتصاد الوطني

أن تطور مستوى الائتمان وحجمه في الاقتصاد سوف يدفع كل من المنتجين والمستهلكين إلى التعامل بالشيكات وتسوية المدفوعات عن طريق المصارف ، والقيام بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير والتحويلات الخارجية عن طريق المصارف الأمر الذي يجعل من النقد يؤدي دوراً " مهماً " ومتميزاً " في الاقتصاد ، وتصبح عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع أسرع مما لو كان البيع بالأجل . وبالتالي يستطيع البنك المركزي من تطبيق السياسات النقدية السليمة والتي تخدم أهداف التطور والنمو في الاقتصاد الوطني ، وخاصة عندما يتم التعامل في أدوات الدفع النقدية ويعتمد على الائتمان ، أما إذا كان مستوى الائتمان منخفض في الدولة بالإضافة إلى قلة وسائل الدفع النقدي فسوف يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق البنك المركزي سياساته النقدية بشكل سليم ، فعند محاولته تخفيض حجم السيولة أو زيادتها في اقتصاد متخلف لا يعمل بأدوات الدفع الحديثة ولا يعتمد على الائتمان فإنه سوف يعمل على زيادة حجم النقود القانونية أو سحبها من التداول وهي عملية مكلفة ولا تحقق الأهداف النقدية المتوخاة أو المطلوبة في الاقتصاد الوطني .

1.1.6 محددات الائتمان المصرفي (Determinations of Bank Credit)

- هناك ثلاث قيود تحدد مقدار ما يمكن للمقترض ان يحصل عليه من أموال المصرف الواحد⁽¹⁾ :-
1. سياسة البنك التسليفية التي غالباً ما تنص على تنويع وتوزيع المخاطر ، كما أن البنوك تضع حدوداً قصوى لما يمكن منحه للعميل الواحد وكذلك حجم القروض لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة.
 2. القيود المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والائتمانية حيث تتوسع البنوك في أوقات الرواج ، وتقلص ائتمانها في حالات الانكماش كما تتأثر قدرة ورغبة البنك على منح الائتمان على وضعها المالي والسياسات المرسومة من قبل البنك المركزي.
 3. القيود المتعلقة بالمركز الائتماني للمدين ويتحدد هذا المركز في ضوء اعتبارات تتعلق بشخصية المدين وقدراته العملية والرأسمالية والضمانات التي يقدمها.

(1) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، عمان- الأردن ، 2011، ص ص 81 - 82.

1.1.7 مخاطر الائتمان المصرفي (Banking Credit Risks)

توجد المخاطر الائتمانية وذلك عندما يقوم المصرف بمنح عملائه قروضاً واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالتسديد، ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد ما مدين به كاملاً أو في الوقت المحدد، كما أنه من الطبيعي جداً التفكير بالمخاطر الائتمانية من وجهة نظر مانحي الائتمان، إذ إن الجهة التي تقترض من المصرف قد تفشل في إعادة تسديد القرض و بناءاً عليه فإن المصرف سيتحمل مخاطرة سواء من حدوث الخسائر من الديون المتعثرة (Bad Debt) أو من جراء الكلف المحتملة من تأخير التسديدات⁽¹⁾.

وتصنف مخاطر الائتمان المصرفي إلى نوعين كالتالي :

1- **مخاطر عامة (نظامية) Systematic Risk**: هي المخاطر التي تصيب كافة القروض نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها أي تتعلق بالنشاط الاقتصادي ككل واستقرار البلد وليس لها علاقة بالمقترض، وتتم معالجة هذا النوع من المخاطر من خلال تطوير الأدوات المصرفية واستخدام أسلوب الإدارة الحذرة، فضلاً عن التأمين ضد بعض هذه المخاطر⁽²⁾.

ويمكن تقسيمها إلى ما يأتي⁽³⁾ :

أ- مخاطر التضخم Inflation Risks :

وتعرف على أنها مخاطر القوة الشرائية، أي الخسائر المحتملة نتيجة التضخم والتي تؤثر سلباً على النقود المستثمرة والمتمثلة في أصل القرض والفوائد المترتبة عليه.

ب- مخاطر السوق Market Risks :

تحدث مثل هذه المخاطر نتيجة التغيرات الحاصلة في الأسواق المالية جراء أزمة مالية تصيب تلك الأسواق والتي تؤثر بصورة مباشرة وسلبية على السوق ومن ثم على قدرة المقترض على السداد وعلى القدرة الائتمانية للمصرف على حد سواء.

ج- مخاطر الكساد Depression Risks :

ويقصد بها الآثار الاقتصادية السلبية التي تضرب الاقتصاد وبالتالي على نشاط المقترض والتي تؤثر بصورة مباشرة على قدرته في الإيفاء بالتزاماته تجاه المصرف صاحب القرض.

د- مخاطر أسعار الفائدة Interest-Rate Risks :

ويقصد بها المخاطر الناتجة عن حالة عدم التأكد أو تقلب أسعار الفائدة نتيجة لسياسات البنك المركزي أو ارتفاع أسعار الفائدة عموماً، فلو تعاقد المصرف مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق على نفس النوع من القروض التي تحمل نفس درجة المخاطرة فذلك يعني أن المصرف أدخل نفسه في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي في السوق.

2- مخاطر خاصة (غير نظامية) Unsystematic Risks:

ويقصد بها تلك المخاطر التي تتعرض لها عملية سداد الائتمان بصورة مباشرة لأسباب تتعلق بالعميل المقترض منها تعرضه إلى عسر مالي أو تلف بالمخزون أو الآلات أو المواد الخام المستخدمة

(1) عدنان تايه النعيمي، مصدر سابق، ص 244.

(2) خالد احمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019، ص 97.

(3) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان

2000، ص 166.

في العملية الإنتاجية أو اية أسباب تتعلق بالمقترض، وهي عبارة عن مخاطرة خاصة بالشركة أو الصناعة وتكون مؤثرة في رغبة العميل على الإيفاء بالتزاماته. ولكي نضع عنصر المخاطرة في إطارها الصحيح علينا التعرف على الحالات التي يواجهها متخذ القرار أي الجهة المانحة للائتمان المصرفي وهي كالاتي⁽¹⁾ :-

● حالة التأكد (Certainty state).

● حالة عدم التأكد (Uncertainty state).

● حالة المخاطرة (Risk state).

فالتأكد، تعني أن متخذ القرار يعرف تماما ما سيؤدي إليه قراره، أما عدم التأكد فيعني أن اتخاذ القرار يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة لكن احتمال حدوث كل منها غير معروف أما لعدم الخبرة، أو لأن القرار جديد من نوعه، أو لصعوبة الحصول على معلومات تساعد على تقدير الاحتمالات.

أما حالة المخاطرة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، لكن متخذ القرار يعرف احتمال حدوث كل هذه النتائج، لذلك يقترن ذكر المخاطرة مع الحديث عن التوزيعات الاحتمالية، كما ان متخذ القرار في الحالة الأولى على علم تام بالمستقبل، أما في الحالة الثانية فهو على جهل تام بالمستقبل. لكن حالة اتخاذ القرارات في عالم الاستثمار وفي عالم الأعمال عموما ليست من هذين النوعين، فالمدير في شركة أو المستثمر في بورصة لا يستطيع ان يتنبأ بنتائج قرارته بدقة كاملة، لأنه لا يعلم بما يحدث في المستقبل ولكنه أيضا في حالة جهل كامل عما يمكن ان يحدث، فهو يستطيع بناءا على خلفيته وخبرته وتقديره الشخصي للأمر ان يقوم بتقدير احتمالات شخصية للنتائج الممكنة للقرار، كما يمكن ان يقوم بتقدير احتمالات موضوعية باستعمال أساليب علمية وإحصائية، اذا "حالة اتخاذ القرار في عالم الاستثمار هي حالة خطر ومدراء البنوك يقدمون على الاستثمار عندما تكون أخطارها محسوبة، فالمخاطرة في المجال المصرفي هي احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة، وتكون تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتماد المستندي ويمكن لإدارة البنك التقليل من هذه المخاطر من خلال إتباع سياسة ائتمانية متحفظة ومن الصعوبة تقدير المخاطر الائتمانية دون الفحص الدقيق لمكونات محفظة الائتمان ويمكن كذلك تقليل المخاطر من خلال التنويع وذلك لكونه يحمي المصرف من تركيز المخاطر. اذ ان هناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وتعثر القرض، منها عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية العامة، وعوامل خاصة، بالمصرف مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل.

ويتم قياس المخاطر الائتمانية بالصيغة الاتية :-

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

----- = المخاطر الائتمانية

إجمالي القروض

(1) بلاغ سامية، الرقابة على الائتمان المصرفي ودورها في ضبط الاقتصاد الوطني، حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014، ص ص 158-162.

1.2 المبحث الثاني :- السياسة الائتمانية - السمات وتنوع المحددات

تحتل السياسة الائتمانية للمصرف أهمية خاصة كونها لا تتبع من داخله وإنما هناك أبعاد تؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للمصرف فلا يمكن للإدارة العليا للمصرف تجاهل الاعتبارات القانونية او الفنية أو التجارية أو السياسية عند القيام بعملية منح الائتمان المصرفي بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى ، لان إهمال أي من الاعتبارات أعلاه سيرفع درجة المخاطرة .

1.2.1 مفهوم السياسة الائتمانية (The Concept of Credit Policy)

ان مجموعة ا لقرارات والمبادئ والأسس التي تضعها الإدارة العليا للمصرف من أجل تنظيم إجراءات وشروط منح الائتمان المصرفي تعد سياسة ائتمانية ، كما تمثل مجموعة من العوامل والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص وصولاً إلى سلامة القرار الائتماني⁽¹⁾. كما توصف على أنها الإطار الذي يشمل مجموعة من القواعد والمعايير التي تتبعها الإدارة المسؤولة عن منح الائتمان بما يحقق الثقة لدى العاملين في الإدارة تمكنهم من اتخاذ القرارات دون الخوف من الوقوع في الخطأ⁽²⁾.

فالساسة الائتمانية تهدف الى التأثير في الحجم الإجمالي لوسائل الدفع اذ تؤدي هذه السياسة إلى امتصاص السيولة الفائضة أو أمداد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي ، ويتم هذا عن طريق التأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان ، أي عرض الائتمان وعن طريق التأثير في كلفته أيضاً" ، وهكذا تمثل كميته عرض النقد المحور الذي تدور حوله السياسة النقدية ، بينما يمثل حجم الائتمان وكلفته المحور الذي تدور حوله السياسة الائتمانية⁽³⁾.

وسياسة الائتمان هي وسيلة لتحليل طلبات الائتمان المقدمة من قبل العملاء وصولاً إلى الهدف بقبول أو رفض الائتمان بناءً على معايير محددة وسياسات تنظيمية تحكم إدارة الائتمان⁽⁴⁾.

ومما تقدم يمكن وصف السياسة الائتمانية بأنها جملة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية المسؤولة عن الائتمان في المصارف التجارية وبما يتناسب وتوجهات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المختلفة لكلا السياستين وما يجنب الاقتصاد القومي التأثيرات السلبية للدورة التجارية .

(1) حسن الحسين قلاع - مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجية معاصرة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان - الأردن ، 2003 ، ص 126 .

(2) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، تنظيم وإدارة البنوك ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 129 .

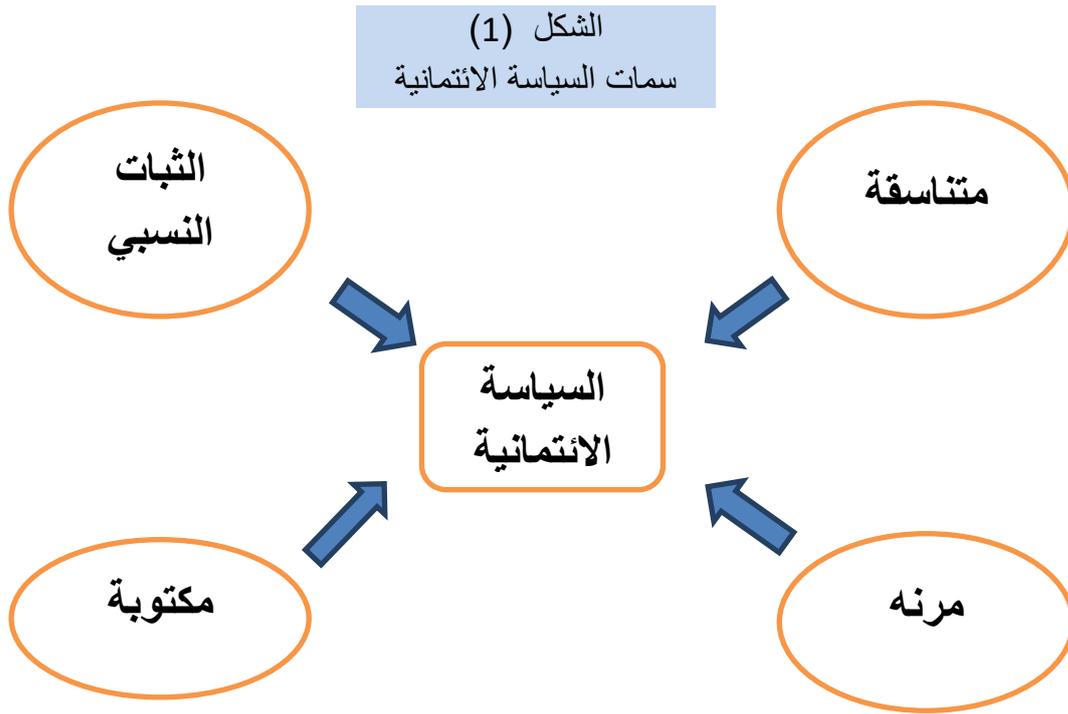
(3) عزت قناوي ، أساسيات في النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص 211 .

(4)Elijah Githaiga Wairagu ,Influence Of Credit Policy On The Performance Of Loans Among Commercial Banks In Kenya , A Project Submitted In Partial Of Fulfillment Of Course Requirement Of MSc At The School Of Business And Public Management , 2016 , p.2.

1.2.2 سمات السياسة الائتمانية (Characteristics of the Credit Policy)

ان عملية تحديد السياسة الائتمانية تحتاج إلى مهارات فنية وأدائية وفهم كبير لرؤية المصرف وأهدافه ، وتساهم في تكوين الصورة الذهنية لدى العملاء والمنافسين والعاملين والجهات الأخرى وتحقيق التناسق مع السياسات الداخلية والخارجية للمصرف و مراجعتها بشكل منظم كونها ترتبط بالمستقبل ،فهي بحاجة إلى التغيير أو التطوير والتعديل مع مرور الزمن ، و تكون واضحة ومفهومة من قبل المعنيين بها وموثقة .

عموما "ينبغي ان تتوفر في السياسة الائتمانية عدد من المواصفات الذي يوضحها الشكل الاتي:-



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على/ نبيل ذنون الصانغ ، الائتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2018 ، ص 86.

واهم تلك السمات ما يأتي (1) :

1. متناسقة :

من المعلوم أن المصرف يعمل ضمن بيئتين ، داخلية وخارجية ، تتأثر وتتأثر أحدهما بالأخرى وبالتالي لا يمكن للمصرف أن يرسم سياسته الائتمانية دون أن يأخذ بنظر الاعتبار متغيرات البيئة الخارجية بعناصره المختلفة (العولمة ، الدولة ، المنافسين ،الاقتصاد ...) وفي ضوء ذلك فإن السياسة الائتمانية الناجحة للمصرف تكون متماشية مع سياسات الجهات المختلفة التي تمثل عناصر تأثير في المصرف سواء المحلية أو الإقليمية وكذا العالمية بحيث تتجاوز حالات التقاطع والتضارب والتي يمكن ان تعيق أدائه باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعية ، كذلك ينبغي أن يكون هناك تناسق

(1) نبيل ذنون الصانغ ، الائتمان المصرفي ، مصدر سبق ذكره ، ص 86.

للسياسات الائتمانية مع السياسات الداخلية الأخرى للمصرف اذ ان نشاط الائتمان يرتبط بالعمليات المصرفية عموماً، ولا يمكن أن تصاغ السياسة الائتمانية بمنعزل عن سياسة الإيداع أو السياسة التنافسية للمصرف مثلاً... وعلى هذا الأساس يجب ان يكون هناك انسجاماً وتوافقاً من مختلف السياسات الداخلية تجنباً لتقاطع أداء الوحدات الإدارية والفنية داخل الهرم التنظيمي للمصرف.

وهذا التناسق يعد ضرورة مهمة لتجنب التناقضات المختلفة بين السياسات الائتمانية نتيجة التعارض بين الإجراءات من جهة والأهداف من جهة أخرى وقد اثبت الواقع العملي صحة تلك التناقضات .

2. مرنة وتميز بالثبات النسبي

وتعني القابلية على التغيير مع تطور العمل المصرفي أو الاستجابة لمتطلبات الظروف المختلفة ، فالمرونة هي القدرة على التكيف مع المتغيرات والعوامل المؤثرة في النشاط المصرفي ، و ينبغي أن لا يكون التغيير متكرراً ومتواصلاً لأن ذلك الأمر يولد انطباعات لدى الآخرين عن وجود الخلل الإداري والفني داخل المصرف . وبالمقابل لابد من توافر الثبات النسبي لتعكس استقرار المصرف وثبات أداءه باتجاه تحقيق أهدافه.

3. موثقة

أي ضرورة كتابة السياسة الائتمانية ونشرها داخل المصرف للرجوع إليها في معالجة الحالات المختلفة ، وقد يصار إلى نشرها في دليل التنظيم مما يتيح المجال امام عملاء المصرف والجهات المتعاملة معه من الاطلاع عليها ويساعد وجود السياسة المكتوبة على وضوح معناها ومضمونها من قبل المديرين ، وبذلك لا تتعرض إلى التحريف مهما يتم نقلها أو تداولها بين أطراف متعددة في المصرف ، فضلاً عن دورها في توجيه تفكير المسؤولين الجدد أثناء غياب رؤسائهم ، ويتم التأكيد على كتابة السياسة الائتمانية لكي تمنع الاجتهاد في الفهم والتفسير والاعتماد على الذاكرة من ناحية ، ولتكون موثقة ومعروفة لجميع الأطراف ليسترشد به العاملون في إدارة الائتمان والإدارات الأخرى ذات العلاقة عند اتخاذهم للقرار.

فالساسة الائتمانية تصدر من قبل المصرف على شكل قرارات مكتوبة ومطبوعة في كتيب تكون متاحة لإدارات الائتمان والأجهزة الرقابية الداخلية من جهة وللأجهزة الرقابية الخارجية من ناحية أخرى ، ويتم التعديل والتحديث عليها تماشياً مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والنقدية ومن هنا يتضح بأنه لا توجد سياسة ثابتة او غير مرنة (1).

وعموماً فإن السياسة الائتمانية تختلف من مؤسسة مصرفية لأخرى من حيث القرارات بشأن حجم ونوع ومدة وجودة الائتمان ، فلا يوجد مصرفان يقدمان نفس التسامح مع المخاطر، وتقدم نفس المزيج من المنتجات وفي نفس الظروف الاقتصادية، فالسياسة الائتمانية الفعالة يجب أن تعكس

(1) أحمد عبد العزيز الأفلي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مصدر سابق ، ص 127.

طبيعة الظروف المرتبطة بعمليات الإقراض والتي تكون مصممة وفقاً لاحتياجات المصارف وخصائصها الخاصة بالإضافة إلى إمكانية مراجعتها والتغيير فيها وفقاً لمستجدات الظروف⁽¹⁾.

1.2.3 أهداف السياسة الائتمانية (Aims of Credit Policy)

تسعى السياسة الائتمانية إلى تحقيق جملة الأهداف الآتية⁽²⁾:-

1. المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح من قبل المصرف.
2. تنمية نشاطات المصرف وتحقيق عائد مناسب ومرضي.
3. تأمين الرقابة المستمرة على عملية منح الائتمان ومتابعتها في كافة مراحلها .
4. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل المصرف وإيجاد قدر كافي من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين المصرف وعملائه⁽³⁾.
5. التوافق مع الاتجاه العام لأهداف السياسة الاقتصادية العامة .
6. ترشيد القرار الائتماني بالمصرف من خلال تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للمصرف التوظيف فيها والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها.
7. التوافق العام مع اعتبارات البيئة وحماية المجتمع بعدم إقراض المشاريع التي من شأنها ان تهدد المجتمع.

1.2.4 عناصر السياسة الائتمانية Elements of credit policy

تتجلى عناصر السياسة الائتمانية بما يأتي⁽⁴⁾ :-

1. عنصر المشاركة أو الانتشار : لا بد للمصرف من أن يشارك في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمته في تنفيذ السياسات والتوجيهات التنموية والمشاركة في الأنشطة التجارية أو الخدمية أو الصناعية أو الزراعية في إطار التوجهات التي تتضمنها سياسته الائتمانية مع مراعاة طبيعة النشاط النوعي للمصرف ومدى انتشار فروعه وحجم الموارد المالية والمد الزمني للودائع .
2. عنصر الأمان : إذ لا بد للمصرف أن يتأكد من أن أموال المودعين سيتم توظيفها بشكل سليم بما يضمن استردادها مع تحقيق عائد مناسب ، ويتوقف عنصر الأمان في السياسة الائتمانية على عدة عوامل منها :
 - مدة الائتمان.
 - الضمانات المقدمة مقابل منح الائتمان .
 - حجم المخاطر المختلفة في الائتمان .
3. عنصر الربحية : لكل نشاط اقتصادي مخاطر معينة مما يعني ضمان أرباح معينة تغطي تلك المخاطر ، وأن تزيد عن التكاليف التي تتحملها نتيجة تقديم خدماتها وبالتالي لا بد من أخذ عنصر الربحية بعين الاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية وإعطائه أهمية كبيرة.

(1)Jeffery W. Johnson , Study in Credit and Risk Review, Washington Bankers Association, 2014. P. 7.

(2) رضا صاحب أبو حمد ، فائق مشعل قدوري ، إدارة المصارف ، دار ابن الأثير للنشر ، العراق ، 2005 ، ص ص 268 – 269 .

(3) أحلام بو عبيدلي ، سياسات إدارة البنوك ومؤسساتها ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2015 ، ص 76.

(4) صلاح الدين السبسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، الائتمان المصرفي ، الاعتمادات المستنديه ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 20 .

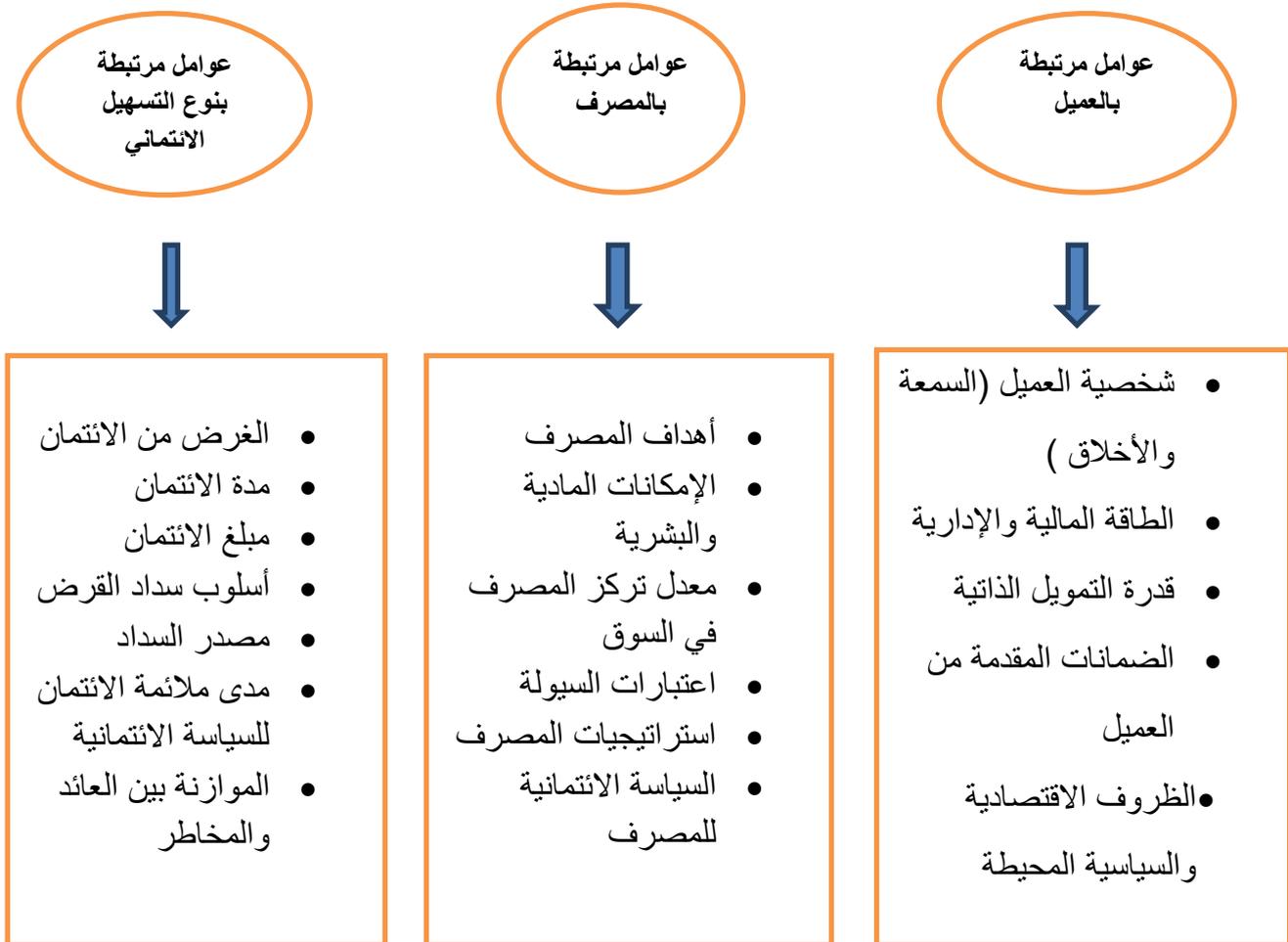
4. عنصر السيولة : حيث يجب على المصارف أن تحتفظ بقدر معين من السيولة لكي تؤمن للمودعين حقهم في الحصول على أموالهم عند الطلب وكذلك لمواجهة حركات السحب العادية وغير العادية وكذلك الالتزام بنسب السيولة المقررة من المصرف المركزي .
5. عنصر التناسب : أي التوافق في حركة نمو أنشطة المصرف ، أذ ينبغي أن لا يكون هناك نمو لنشاط معين على حساب نشاط آخر بشكل يؤثر على الخطة الموضوعية لنمو وتطور المصرف .

1.2.5 محددات القرار الائتماني

يمكن تمثيل اهم العوامل والمحددات التي يمكن أن تؤثر على القرار الائتماني بالشكل الآتي :-

الشكل (2)

محددات القرار الائتماني



المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى أمجد عزت عبد المعزوز عيسى ، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة ، فلسطين، 2004، ص 46.

وتعتبر تلك العوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف لذا سيتم شرحها بشكل تفصيلي كالآتي (1) :-

(1) محمد كمال عفانة ، إدارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، الطبعة الأولى ، عمان - الأردن ، 2018 ، ص 36.

1. العوامل الخاصة بالعميل :-

فيما يتعلق بالعميل تقوم المعلومات الشخصية للعميل مثل الشخصية ، رأس المال ، القدرة على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته ، الضمانات المقدمة ، الظروف العامة والخاصة المحيطة بالنشاط الذي يمارسه العميل حيث تمثل جميعها تقييماً لمدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب ، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق لدى إدارة الائتمان القدرة على اتخاذ القرار السليم.

2. العوامل الخاصة بالتسهيلات الائتمانية :-

تتمثل العوامل الخاصة بالائتمان بما يأتي:

1. الغرض من الائتمان.
 2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل ، أي المدة التي يرغب العميل في الحصول على التسهيل خلالها ومتى سيقوم بالسداد وهل هي فعلاً متناسبة مع إمكانيات العميل .
 3. مصدر التسديد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه .
 4. طريقة السداد المتبعة ، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل الائتماني دفعة واحدة نهاية المدة ، أم سوف يتم سداده على شكل أقساط دورية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل و إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة .
 5. نوع الائتمان المطلوب وهل يتوافق مع السياسة الائتمانية العامة للمصرف ام يتعارض معها .
 6. حجم الائتمان الممنوح حيث يمثل أهمية خاصة فكلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أدق في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد مبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.
- ومن الضروري للمصارف الالتزام بالقيود القانونية اذ تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي إمكانية التوسع أو تقليص الائتمان والحد الأقصى له ومجالات النشاطات المسموح بتمويلها بحيث لا يكون هناك تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

● العوامل الخاصة بالمصرف(1):-

1. درجة السيولة المالية التي يتمتع بها المصرف وقدرته على توظيفها.
2. نوع الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل ضمن أطرها.
3. الهدف العام الذي يسعى اليه المصرف من اجل تحقيقه خلال المراحل القادمة.
4. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي ، وأيضاً" التكنولوجيا المستخدمة وما يمتلكه المصرف من أجهزة ذات تقنية عالية.

(1) إبراهيم محمد علي الجز راوي ،نادية شاكر النعيمي ،مجلة الإدارة والاقتصاد ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ، دراسة نظرية – تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال المدة (2005 -2007) ، العدد الثالث والثمانون ، 2010 ، ص 7.

كما أن هناك عوامل تؤثر في قدرة المصرف على قرار منح الائتمان ، وأيضا" تؤثر على حجم الائتمان نفسه منها :-

1. موارد المصرف المالية المتمثلة برأس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة والافتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى.
2. السياسة النقدية والنظام النقدي السائد حيث بإمكان الحكومة زيادة الائتمان أو تخفيضه في ضوء سياساتها المالية والنقدية.
3. الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع ففي ظروف الانكماش الاقتصادي تلجأ المصارف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية لزيادة الإنتاجية وتمويل المشاريع المختلفة ، وفي ظروف التضخم تلجأ السياسة النقدية إلى تخفيض أو تقييد الائتمان لكبح جماح التضخم .
4. الطلب على الائتمان والذي يتحدد بعوامل كثيرة في مقدمتها التطورات الاقتصادية ،فرص الاستثمار ،سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال.
5. استقرار الودائع بالمصرف الذي يواجه تقلبا" استثنائيا" في حجم ودائعه يضطر إلى أتباع سياسة ائتمانية تقييدية لتغطية هذه المتغيرات (1).

(1) محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2005، ص 494.

1.3 المبحث الثالث : تطور مفهوم العرض الكلي والائتمان النقدي طبقاً لتطور النظرية الاقتصادية مع بعض المؤشرات للعلاقة بينهما

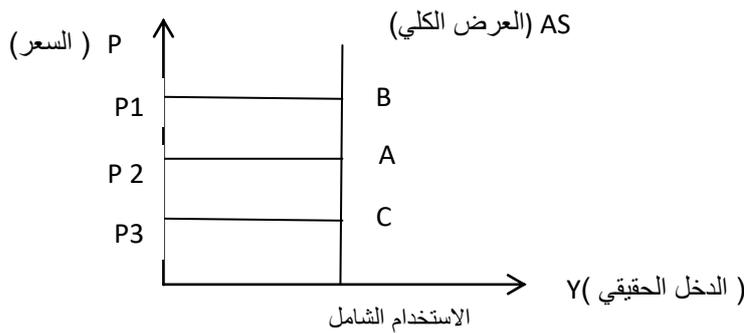
إنّ النظرية الاقتصادية مثلها مثل أي نظرية في العلوم الأخرى مرت بمراحل تاريخية مهمة كان لها دوراً مهماً وأساسياً في حركة التقدم العلمي للنظرية الاقتصادية فنجد أن تطورها كان صدى واستجابة وتفاعلاً مع التطورات السياسية والاجتماعية والأحداث والوقائع الاقتصادية في البلدان الغربية، كما أن للاتجاهات الأيدلوجية والتحولت الثقافية وصراعات المصالح والنفوذ والتحديات الاجتماعية أثرها على اتجاهات دراسة الظواهر والوقائع المختلفة.

1.3.1 تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية

أغلب التحليل الاقتصادي قد وجه لمناقشة جانبي العرض والطلب ، وان الانموذج الكلاسيكي قد ركز على جانب العرض وأهملوا جانب الطلب ، ويتمثل جانب العرض عند الفكر الكلاسيكي في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك حيث يقوم قانون ساي على فكرة أساسية وهي ان العرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات معطلة لان الاقتصاد يكون في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد القومي⁽¹⁾ ، ونتيجة لتلك النظرة الكلاسيكية يكون منحنى العرض الكلي على شكل خط عمودي كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (3)

(منحنى العرض الكلاسيكي)



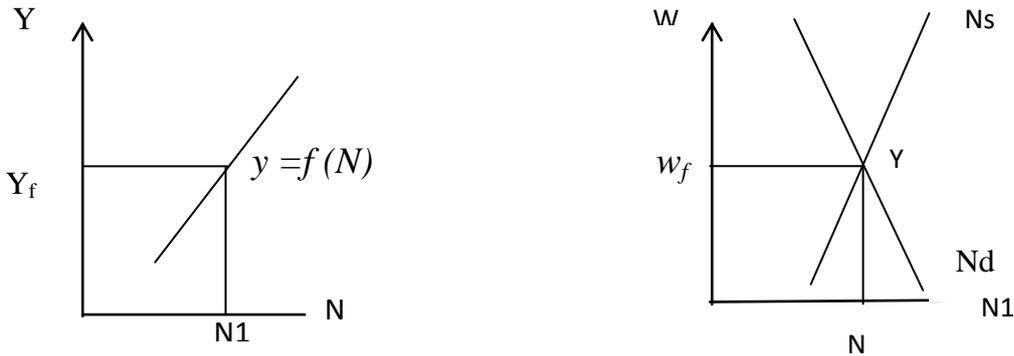
المصدر: نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الاردن ، 2001 ، ص 212 .

(1) عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر ، 2005 ، ص 39-40 .

ويأخذ منحنى العرض الكلي الكلاسيكي شكلا " رأسيًا" لأن الناتج (الدخل) يكون مستقرًا" عند مستوى التشغيل الكامل للموارد في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر تقلبات الطلب الكلي على الناتج وإنما تؤثر على الأسعار فقط . فالأجور النقدية والأسعار هي مرنة تماما" وبالفرض ان يكون الأجر الحقيقي دائما" عند مستوى التشغيل الكامل ونتيجة لذلك تتناسب تغيرات الأجور النقدية والأسعار تاركة الأجر الحقيقي عند $W_f^{(1)}$ ، وكما موضح في الشكل (4) الآتي:-

الشكل (4)

(الأجور والأسعار في النموذج الكلاسيكي)



المصدر: يوجين أ. ديوليو ، ، ترجمة د. محمد رضا العدل وآخرون ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر، القاهرة ، 1984 ، ص 220 .

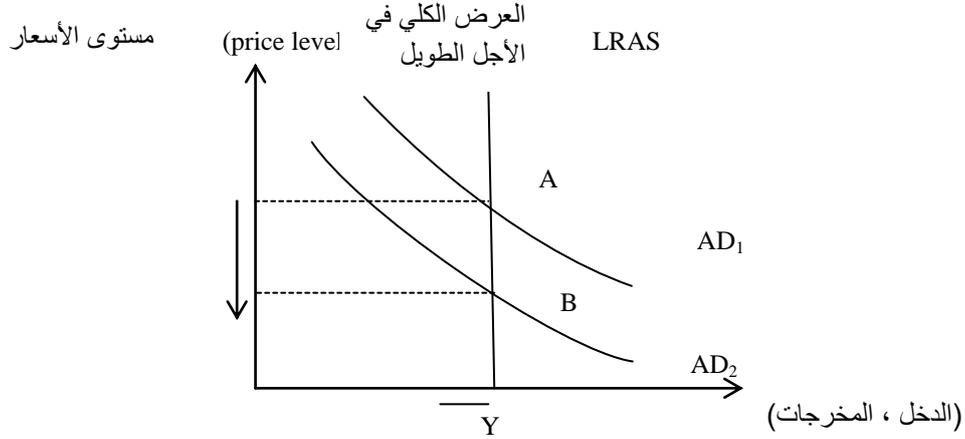
وينتقل منحنى العرض الكلي الكلاسيكي إلى اليمين إذا زادت إنتاجية العمل أو كان هناك انتقال إلى اليمين في منحنى عرض خدمات العمل أو كليهما. على أن النموذج الكلاسيكي يصف كيف يسلك الاقتصاد في المدى الطويل عندما يكون الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل وأن كمية المنتجات تعتمد على مبالغ ثابتة من رأس المال، العمل والتكنولوجيا المتاحة، وطبقاً "لأنموذج الكلاسيكي المخرجات لا تعتمد على مستوى الأسعار، ولتوضيح ذلك فإن الإنتاج هو نفسه عند كل مستويات الأسعار المختلفة، وان الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تشتري بواسطتها وهذا يعني ان النقود ما هي الا وسيط للتبادل ولا تستخدم في اي غرض اخر، لذا فان التغير في كمية النقود هو الذي يحدد مستوى الأسعار ، فاذا كان منحنى العرض الكلي عموديا ، فإن التغيرات في الطلب الكلي تؤثر على الأسعار ولا تؤثر على المخرجات من السلع والخدمات ، فمثلا" عند انخفاض عرض النقود سوف يكو هناك تحولات على منحنى الطلب الكلي وسوف ينتقل من النقطة A إلى النقطة B ، وأن هذا التحول سيؤثر فقط على مستوى الأسعار ولا يؤثر على الإنتاج لان الاقتصاد الكلاسيكي في حالة التشغيل الكامل لموارد الإنتاج Full- employment⁽²⁾ ، ويمكن تمثيله بالشكل (5) الآتي:-

(1) يوجين أ. ديوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ترجمة د. محمد رضا العدل وآخرون ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر- القاهرة ، 1984 ، ص 220 .

(2) N. Gregory Mankiw, macroeconomics , fifth addition 2002 , pp :245-246.

الشكل (5)

(تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي في الأجل الطويل)



Source: Steven A.Greenlaw, David Shapiro , Principles of Macroeconomics , 2nd edition , 2011 , p.327.

أهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون في العلاقة التي تربط بين كمية النقود من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى، أو بمعنى آخر بين كمية النقود وقيمتها على اعتبار ان قيمة النقود ما هي الا الوجه الاخر لمستوى الاسعار، أذ اعتمدت افكار التقليديين على حيادية النقود ،بمعنى ان النقود لا تمارس أي تأثير في المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالدخل القومي ومستوى التوظيف (1).

أنّ الزيادة في عرض النقود (كمية النقود المخصصة للإنفاق والحصول على السلع والخدمات)، ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وذات الامر ينطبق في حالة انخفاض عرض النقود الذي سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بالاتجاه نفسه، ومن ذلك فأن حدوث التضخم في الاقتصاد من وجهة نظر هذه النظرية هي الزيادة المحسوسة في عرض النقد، ويكون معدل التضخم او معدل ارتفاع الأسعار متكافئ دائماً مع معدل التغير في كمية النقود، وأهتم التقليديون بإحداث حالة التوازن في سوق الادخار والاستثمار من خلال اسعار الفائدة، اذ ترى ان سعر الفائدة هو الثمن الذي يوازن بين الطلب على الاستثمار وعرض المدخرات، وطلب الاستثمار من خلال الائتمان يتوقف على سعر الفائدة والعلاقة بينهما عكسية، فكلما ينخفض سعر الفائدة يزداد الطلب على الائتمان والاستثمار ويحدث العكس في حالة ارتفاع اسعار الفائدة، فعرض الادخار يتوقف على سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية فعندما تنخفض اسعار الفائدة ينخفض الادخار والعكس صحيح في حالة ارتفاعها(2)، كما يدل رفع سعر الفائدة على زيادة الادخار وانخفاض الاستثمار وتكون الأرصدة القابلة للإقراض اكبر من الارصدة القابلة للاقتراض، وتبدأ اليد الخفية لآلية السوق في العمل بشكل تلقائي من خلال جذب المزيد من المستثمرين عن طريق خفض سعر الفائدة ليعود التوازن مرة أخرى إلى سوق راس المال والعكس صحيح في حالة خفض اسعار الفائدة، لذا يمكن القول أنّ سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية يعول عليه

(1) خالد سعد زغلول حلمي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، الولاء للطبع والتوزيع ، مصر ، 1993 ، ص 129.

(2) إبراهيم المصري ، الاقتصاد النقدي ، النقود - البنوك - البازل ، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2014 ، ص ص 56 ، 59 .

في تحقيق التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار، حيث يتحول كل ادخار إلى استثمار بشكل متواصل وحسب قانون ساي للأسواق⁽¹⁾.

1.3.2 تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً للنظرية الاقتصادية الكينزية

ظلت الأفكار الكلاسيكية سائدة حتى الثلاثينيات من القرن الماضي في تفسير قيمة النقود ومستوى الأسعار إلى ان جاء كينز بنظريته التي أهتمت بمشكلة الناتج القومي والعمالة والنقود والتي وضعت حدا للاعتقاد السائد بوجود يد خفية التي توجه النشاط الاقتصادي، كما انه لا يوجد أي شيء يضمن تحقيق العمالة الكاملة، الا ان ذلك يصبح ممكناً عن طريق سياسة حكومية للسيطرة على النشاط الاقتصادي او على الأقل تخفيف التقلبات فيه، و أوضح كينز بان حجم الادخار لا يمكن ان يكون مستقلاً عن حجم الاستثمار وانه يتغير بالعلاقة مع مستوى الدخل، فعندما تكون هناك بطالة بين العمال وانخفاض في القدرات الانتاجية المتاحة فستؤدي زيادة معينة في الإنفاق الاستثماري إلى زيادة في الدخل، وبذلك يزداد الإنفاق على الاستهلاك وكذلك يزداد الادخار، وقد اعتبر الكلاسيكيون سعر الفائدة ظاهرة حقيقية تتحدد في سوق السلعة بالادخار والاستثمار، اما كينز اعتبرها ظاهرة نقدية تتحدد في سوق النقد بعرض النقود والطلب عليه أي تفضيل السيولة وان الافراد لا يطلبون النقود لاستخدامها كوسيط في التبادل وانما قد تطلب في حد ذاتها للاحتفاظ بها كمخزون للقيمة او صورة من صور الاحتفاظ بالثروة⁽²⁾.

وبينما يفترض المنهج الكلاسيكي مرونة في الأسعار والأجور مع وجود منحنى عرض كلي عمودي، يصير المنهج الكينزي على عدم مرونة الأجور والأسعار مع منحنى عرض كلي منبسط أو يميل إلى الأعلى كما أن من المؤكد أن العرض لا يخلق طلبه الخاص وبالتالي يمكن للمخرجات ان تنحرف عن حدود إمكانياتها وفترات طويلة وغير محددة⁽³⁾، كما أن كينز يرى ان التوازن الاقتصادي يمكن أن يحدث دون مستوى التشغيل الكامل وهذا عكس ما كان يعتقد به الكلاسيكيون لأنه بالإمكان حدوث حالة التوازن رغم وجود نقص في استخدام العمل، ولان عرض العمل حسب النظرية الكينزية يتحدد بالأجر النقدي وليس بالأجر الحقيقي، فأصحاب الأجور سوف يخضعون لما يسمى (بالوهم النقدي أو الخداع النقدي Money illusion) لان تقديراتهم خاطئة لتحركات الأسعار، حيث يهتمون بالكمية النقدية وليس بقدرتها الشرائية أو قوتها الحقيقية والتي تعني كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالأجر النقدي لذلك هم يفضلون أجوراً نقدية عالية فكلما ارتفعت الأجور النقدية زادت الكمية المعروضة من العمل نتيجة لتمسك العمال بالأجور النقدية ولا يقبلون انخفاضها وبالتالي لا يمكن حدوث تكيف لعرض العمل مع الطلب عليه عند انخفاض الأجور النقدية⁽⁴⁾.

ويختلف كينز مع وجهة نظر الكلاسيك بكون عرض العمل L^s هو الآخر دالة على الأجر الحقيقي W/P على الرغم من أن قوة العمل معنية بأجرها الحقيقي إلا أن ما يتم تحديده من خلال

(1) فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، 2014، ص 139.
(2) ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2013، ص 63، 66.
(3) بول أسامويلسون، ويليام دنوردهاوس، الاقتصاد، مصدر سبق ذكره ص 634.
(4) فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات في النظرية الاقتصادية الكلية، السعودية، 2014، ص 214.

التفاوض مع أصحاب الأعمال هو الأجر النقدي (W) وليس الأجر الحقيقي بناءاً" على توقع لدى العمال حول المستوى العام للأسعار ، ويرى كينز ان الأجر النقدي يتصف بالجمود النسبي عندما يكون هناك ضغط على مستويات الأجور للانخفاض بسبب أوضاع اقتصادية غير جيدة ، وقد قدم كينز مبررات لجمود الأجور النقدية ، فالعمالة تكون اكثر تقبلاً "لانخفاض أجورها الحقيقية مقارنة بانخفاض أجورها النقدية كون تخفيض الأجور النقدية يعد في نظر العمال تغيراً" غير مقبول في أجورها النسبية مقارنة مع الآخرين.

وطبقاً" للنظرية الكينزية فإن العمال يهتمون بالأجر الحقيقي لكنهم يتفاوضون على الأجر النقدي وفق توقعات لديهم حول المستوى العام للأسعار (1) ، أي أن عرض العمل وفق النظرية الكينزية يعتمد على الأجر الحقيقي المتوقع W/P^e وليس على الأجر الحقيقي الفعلي W/P كما تفترضه النظرية الكلاسيكية ، فعندما يعمل الاقتصاد عند مستويات تزيد عن مستوى الدخل المحقق للتشغيل الكامل (Full employment) Y مما يتسبب في الضغط على المستوى العام للأسعار للارتفاع فإن توقعات العمال لمستوى الأسعار تكون اقل من مستوياتها الفعلية ، $P^e < P$ ، وبالتالي مع ارتفاع الأجور النقدية للعمال يتوهمون ان أجورهم الحقيقية اعلى مما هي عليه فعلاً" ، فيصبحون اكثر استعداداً "للعمل بساعات اكثر ، أما أصحاب الأعمال في ظل ما يرونه من تراجع في مستوى الأجور الحقيقية فأنهم يزدون من حجم توظيفهم فيزيد الإنتاج الكلي عن مستوى الدخل المحقق للتوظيف الكامل.

أما عندما يكون هناك ضغوط على المستوى العام للأسعار للانخفاض بسبب قصور الطلب الكلي وبالتالي الضغط على المستوى العام للأسعار للانخفاض ، فإن توقعات العمال للأسعار تكون اعلى مما هي عليه فعلاً" $P^e > P$ كونها مبنية على الأسعار في الفترات السابقة ، مما يجعل مستويات الأجور الحقيقية اعلى من توقعات العمال وبالتالي يكونوا اقل استعداداً" لقبول أي تخفيض في أجورهم النقدية مما يدفع أصحاب الأعمال إلى تخفيض التوظيف والذي يؤدي إلى انخفاض الدخل إلى ما دون مستوى التوظيف الكامل، وبناءً على هذا التوصيف لتوازن سوق العمل وفق النظرية الكينزية وما نتجت عنه نتيجة لربط العلاقة بين مستوى الدخل Y والمستوى العام للأسعار P وتوقعات العمال لذلك المستوى من الأسعار P^e فأننا نستطيع صياغة دالة العرض الكلي AS في المدى المتوسط لتأخذ الشكل التالي :

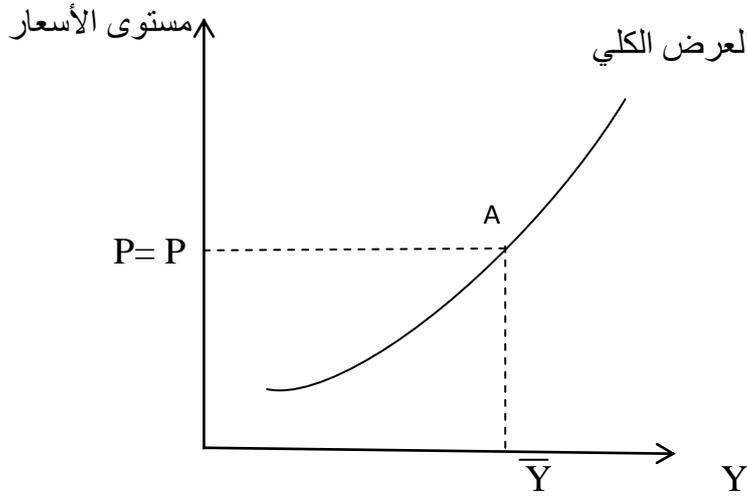
$$\bar{Y} = Y + \alpha (P - P^e) \quad \alpha > 0$$

حيث تقيس α مدى استجابة الدخل للتغيرات غير المتوقعة في المستوى العام للأسعار ، ومن خلال هذه الدالة فإن مستوى الدخل يحيد عن مستوى التوظيف الكامل عندما تحيد توقعات العمال للمستوى العام للأسعار عن مستواها الفعلي ، الشكل الاتي يبين منحنى العرض الكلي AS في المدى المتوسط:-

(1) عبدالرحمن محمد السلطان ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مكتبة فهد الملك الوطنية ، السعودية ، الطبعة الأولى محدثة ، الرياض ، 2018 ، ص ص 168-172.

الشكل (6)

(منحنى العرض الكلي في الانموذج الكينزي في المدى المتوسط)

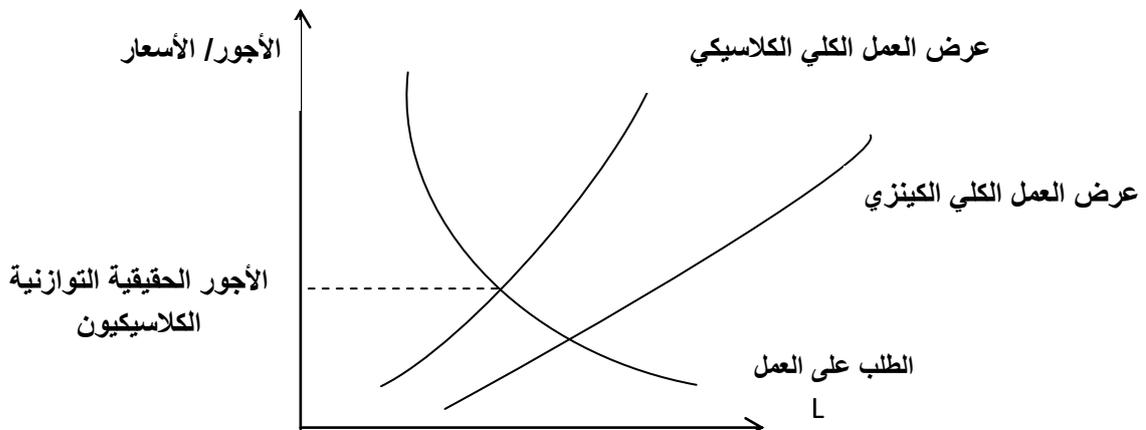


المصدر: عبدالرحمن محمد السلطان ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مكتبة فهد الملك الوطنية ، السعودية ، الرياض، الطبعة الأولى ، 2018، ص 172.

فعندما يعمل الاقتصاد عند مستوى يزيد عن مستوى الدخل المحقق للتوظيف الكامل \bar{Y} فإن توقعات العمال للمستوى العام للأسعار P^e تكون اقل من مستواه الفعلي فيزيد عرض العمل ، ويحدث العكس عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى يقل عن مستوى الدخل المحقق للتوظيف الكامل فيقل عرض العمل ، مما يوجد العلاقة الموجبة بين مستوى الدخل والمستوى العام للأسعار فيكون منحنى العرض الكلي موجب الميل ، كما يختلف منحنى عرض العمل الكينزي عن عرض العمل الكلاسيكي بأنه يشمل الأفراد خارج قوة العمل ، لذلك عند اجر حقيقي معين ، عرض العمل الكينزي يكون اكبر من عرض العمل الكلاسيكي . على كل حال ، عرض العمل الكينزي هو دالة موجبة للأجر الحقيقي ، والطلب على العمل هو نفسه في كلا النظريتين والشكل (7) الاتي يوضح عرض العمل والطلب عليه وفق الأنموذج الكلاسيكي و الكينزي (1):-

الشكل (7)

(عرض العمل والطلب عليه في النموذج الكلاسيكي والكينزي)



Source : Peter Jochumzen, Essentials of Macroeconomic, 1st edition, 2010, p.88.

(1) Peter Jochumzen, Essentials of Macroeconomics , 1st edition, 2010, p.88.

1.3.3 تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً للاقتصاديو جانب العرض

لقد وجهت العديد من الانتقادات للنظرية الكينزية في السنوات الأخيرة بسبب إهمالها لجانب العرض الكلي ، وقد عرف منتقدوها اقتصاديو جانب العرض Supply – side economists ، الذين يرون أن أفضل طريقة لتحسين أداء الاقتصاد هو اتخاذ سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات . وكذلك يؤيدون التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب التي يعتقدون انها تقدم حافزاً كبيراً للعمل والادخار والاستثمار، وقامت اقتصاديات جانب العرض على وجهة النظر القائلة بان الضرائب تقف بين الأثمان التي يدفعها المشترون والأثمان التي يتقاضاها البائعون، ومع ارتفاع الفئات الخاضعة للضريبة نتيجة التضخم والزيادة في عدد العوائل التي يعمل فيها الزوجان، فانه من المألوف لهذه العوائل ان تواجه معدلات ضريبية مقدارها 40% أو أكثر، وبسبب هذه المعدلات المرتفعة يعتقد اقتصاديو جانب العرض ان الأفراد لن يكون لديهم حافز على عمل اطول أو اصعب، أما في حالة التخفيضات الضريبية فأنها سوف تؤدي إلى عمل وادخار واستثمار أكثر، فان العرض الكلي للسلع والخدمات سوف يزيد وبذلك يزداد الناتج القومي (1).

كما ان الرئيس الذي انتخب للولايات المتحدة سنة 1980 (Roland Reagan) تكلم عن اقتصاد جانب العرض الذي خطط لإدخاله ، فبدلاً من مناورة الاقتصاد القومي من خلال الميكانيكية التقليدية المتبعة بواسطة الكينزيين التقليديين والخاصة بإدارة الطلب الكلي ، فأن المستشارين الاقتصاديين للرئيس المنتخب صمموا سياسات خاصة بالتأثير في جانب العرض الكلي للاقتصاد القومي ومنها (2):-

1. تصميم سياسة لمجموعة من التخفيضات الضريبية بغرض زيادة الحوافز للاستثمار والادخار.
2. تشجيع سياسة تحرير نشاط الأعمال من القيود بغرض تحرير الأرباح من التدخل الحكومي .
3. تشكيل لجنة لدراسة العودة إلى قاعدة الذهب .

ومثل هذه البرامج يمكن ان توقف التضخم ويتولد عنها زيادة كبيرة في معدل النمو بحيث ان إيرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعوض النقص في هذه الإيرادات المترتب عن تخفيض الضرائب .

1.3.4 تطور مفهوم العرض الكلي طبقاً لنظرية التوقعات العقلانية

أن مفهوم التوقعات العقلانية قد ارتبط بالاقتصادي (Adam Smith) الذي ورث منهج المثالية والسلوك الرشيد للفرد أو المنشآت انطلاقاً من مبادئ تتعلق بالعقلانية ألا انه لم يتناوله بالشكل وبالطريقة ذاتها كونها تتعلق بكيفية اختيار واستخدام الموارد النادرة بأفضل شكل ممكن من اجل تحقيق الهدف بمعنى اخر ركزت على تقليص النفقات للحد الأدنى للوصول إلى اعلى درجة إشباع .

(1) مايكل ايدجمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 ، ص 342-344.

(2) سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة ، الكتاب الثاني ، الكويت ، 1994 ، ص 773 .

كما أن نظرية التوقعات العقلانية تقوم على فكرتين أساسيتين هما (1):-.

1. أن الأفراد لا يعملون بنظام الخطأ مستخدمين كافة المعلومات المتاحة ومتضمنة توقعاتهم الخاطئة السابقة ، وكذلك هم ليسوا دائماً" الأصح في تشكيل توقعاتهم ولكنهم سوف ينظمون انعدام الكفاية لطرق عملهم في تشكيل توقعاتهم اذا كان تحديد الأخطاء على الشكل الصحيح .
2. أن استخدام المعلومات يكون بطريقة مثالية بحيث تكون التوقعات مطابقة لأفضل تخمين عن المستقبل (التوقع الأمثل) ، باستخدام كل ما متاح من المعلومات لتجنب الوقوع في الأخطاء المكلفة (عالية الثمن) .

وهذا يعني ان للأفراد والشركات القدرة التامة في توقع المستقبل ولا يعني تبعاً ان توقعاتهم صحيحة تماماً" ودائماً " ولكنهم عند الضرورة يقومون بتصحيح سلوكهم التوقعي من اجل استبعاد وقوع الأخطاء النظامية التي تترافق مع الأخطاء التوقعية وهذا ما يجعل الأخطاء غير مترابطة مع المعلومات المتوفرة والأخطاء نفسها ليس لها ارتباطات متسلسلة .

ان أساس نظرية التوقعات العقلانية هو المتغيرات الاقتصادية التي نتجت عبر العمليات ، وان خبراء الاقتصاد يتعلمون ما هي مراحل المتغيرات ويستخدمونها للتنبؤ به إلى توقعاتهم لتلك المتغيرات (يتعلم الأفراد عملية توليد المتغيرات بواسطة استخدام المعلومات المتاحة) وبالتالي تكون توقعات المنشأة تميل إلى ان تكون متوزعة مع تنبؤات النظرية (التوزيع الاحتمالي الموضوعي) والذي يجعل التوقعات مطابقة للنظام أي هناك تنسيق بينها وبين اتخاذ القرارات يجعل التوقعات مطابقة للقرارات المتخذة ، والسبب الوحيد الذي يجعل القيم الفعلية تختلف عن القيم المتوقعة هو وجود عدم اليقين أو وجود بعض المتغيرات غير قابلة للتنبؤ فاذا أخفق عدم اليقين واختفت المتغيرات غير قابلة للتنبؤ عندها تصبح التوقعات عقلانية لأنها حتماً" ستتطابق مع القيم الفعلية وستكون هناك بصيرة تامة في العواقب المستقبلية ، كما ان أصحاب هذه النظرية يرون ان المستقبل يشبه الماضي إلى حد كبير ، ويرى هؤلاء الاقتصاديون ان التوقعات يجب ان تقوم على أساس ما يطلقون عليه بالتوقعات الرشيدة ، بمعنى ان صانعي القرارات يتعلمون من أحداث الماضي ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لصياغة وجهة نظرهم عن المستقبل بما في ذلك المعلومات المتاحة عن الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية مثل معدل التضخم المتوقع في المستقبل(2) .

ولنفترض ان مخططي السياسة الكلية قد قرروا زيادة معدل نمو كمية النقود وزيادة عجز الموازنة العامة بهدف دعم الطلب الكلي وزيادة معدل النمو في الأجل القصير ، ووفقاً لنظرية التوقعات العقلانية سوف يتخذ الناس إجراءات فورية للتكيف مع هذه الاستراتيجية وقد يتمكن الناس من توقع اثار السياسة الكلية توقعاً" صحيحاً" فاذا توقعوا معدلاً اعلى للتضخم في المستقبل فسوف يطلب المقرضون سعراً" اعلى للفائدة على القروض وكذلك يطلب ممثلو الاتحادات العمالية معدلات اعلى للأجور واخذ نفقات الحياة في الحسبان لغرض منع تآكل مستويات الحقيقية للأجور بسبب ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل ، وان هذه الأفعال ستؤدي بسرعة إلى زيادة الأجور والأسعار ، وبالتالي

(1) نبيل مهدي الجنابي ، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2017 ، ص ص 39-43.

(2) جيمس جوارثيني ، ريجارد استروب ، مصدر سابق ذكره ، ص ص 463-466.

ستكون الآثار الإيجابية قصيرة الأجل التي تولدها السياسة التوسعية على الإنتاج والتوظيف سوف تكون ضئيلة .

ومم لا شك فيه أنّ صانعي القرارات الرشيدة لن يتوقعوا المدى الذي تستمره السياسة التوسعية على نحو صحيح دائما" فإذا كان اثر السياسة التوسعية قد قدر بدرجة اقل فان هذه السياسة تولد أثرا" إيجابيا" على التوظف والإنتاج في الأجل القصير وعلى العكس ، لو أنّ الناس بالغوا في تقديرهم للأثر الانكماشى لتلك السياسة فان تكيفهم معها لن يرفع معدل التضخم فقط ولكن سيتأثر كل من التوظف والإنتاج عكسيا" .

1.3.5 تطور مفهوم العرض الكلي طبقا" لنظرية الأدراك⁽¹⁾

تعد نظرية الأدراك من النظريات الحديثة التي جاءت لتفسير تطور مفهوم العرض الكلي والتي كانت وليدة اللزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول أوربا مثل إسبانيا وإيطاليا ودول شرق أوربا مثل اليونان والتي تفجرت عام(2008) حيث القت بأعبائها المدمرة على الاقتصاد العالمي فقد تهاوت مستويات الائتمان المتاح ، وانهارت التجارة وتقلصت تدفقات رؤوس الأموال وشهد النمو هبوطا" شديدا" ، وارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا" كبيرا" وقد تركزت الأزمة في عدد من الاقتصادات المتقدمة على القطاع المالي والتي سرعان ما انتقلت إلى بلدان العالم .

وتحرك مجموعة من صناعات السياسات لمواجهة الأزمة من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية وسياسات المالية العامة وسياسات القطاع المالي ، وقد نجحت الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات من إيقاف وتحويل اتجاهات الدوامة الاقتصادية الهبوطية ، وكان هناك تعافيا" متواضعا" وغير متكافئ حيث اتسم النمو في الاقتصادات المتقدمة بالضعف النسبي ، بينما كانت الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تشهد ارتدادا" إيجابيا" قويا" بوجه عام .

ومع استمرار التعافي فلا تزال هناك مخاطر كبيرة تحيط بالأفاق الاقتصادية تجعل المهمة الأساسية في المرحلة القادمة هي تخفيض مكامن الخطر السيادي الذي يهدد استقرار القطاع المالي وتطيل الأزمة مع ارتفاع مستويات الدين العام ارتفاعا" هائلا" ، ورغم ضرورة إلغاء تدابير التيسير النقدي الذي يجري بالفعل في كبرى اقتصادات العالم فقد يتعين تأجيل تنفيذه في كبرى الاقتصادات المتقدمة دعما" لتصحيح أوضاع المالية العامة وسحب الدعم الطارئ المقدم للقطاع الحكومي .

ويشكل استمرار معدلات البطالة المرتفعة تحديا" على مستوى السياسات الأساسية بما له من انعكاسات اقتصادية كلية واجتماعية، الأمر الذي يزيد من مخاوف تحول فقدان الوظائف بشكلها المؤقت إلى بطالة هيكلية ويتعين ان تنصدر الإصلاحات المالية أولويات السياسة منها تحسين رأس المال من حيث الكم والجودة ورفع مستوى إدارة مخاطر السيولة وإعداد مجموعة أدوات السياسات اللازمة لمعالجة المخاطر النظامية وأخيرا" يتعين إعادة توازن الطلب بين مختلف البلدان حتى يتسنى استئناف النمو الاقتصادي القوي والمحافظة عليه .

(1) بيانات صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 دعم التعافي العالمي المتوازن ، ص ص 9,12,24.

وكان لصندوق النقد الدولي خلال السنة المالية 2010 دوراً "أساسياً" في دعم انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي فقد قدم دعمه للبلدان عن طريق برامجها الكبيرة، ومنها الائتمان المرن (FCLs) الوقائي ودعى الصندوق إلى مواصلة السياسات في المجالات المختلفة منها :-

1. تقوية شبكات الأمان المالي العالمية حيث زاد الصندوق موارده المخصصة للإقراض خلال السنة المالية 2010 ووافق على إجراء عملية تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة ، وقام بتنفيذها بالفعل بهدف ضخ السيولة الإضافية في الاقتصاد العالمي ، وفي سياق استجابة الصندوق للآثار الحادة على وجه الخصوص التي خلفتها الأزمة على الكثير من البلدان منخفضة الدخل ، كما أجرى تعديلات في الإطار المستخدم لتقديم هذه القروض .
2. استمرار الدفعات التنشيطية من السياسات لحين التأكد من تحقيق تعاف مستمر في الطلب الخاص مع وضع استراتيجيات موثوقة على المدى المتوسط لضبط أوضاع المالية العامة وفق ظروف كل بلد والبدء في تنفيذها حسب مشورة الصندوق في تنشيط القطاع المالي تنشيطاً "كاملاً".
3. صقل الرقابة متعددة الأطراف وإدخالها بشكل أفضل في الرقابة الثنائية ، وتعزيز الرقابة الدولية والإقليمية ومتعددة الأطراف.
4. إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق بغية تعزيز شرعيته وزيادة فعاليته .
5. إجراء الإصلاحات لتعزيز النظام المالي من خلال إصلاح الميزانيات العمومية وتحسين التنظيم والرقابة في القطاع المالي للحد من المخاطر ودعم نمو الائتمان اللازم لتحقيق النمو الدائم.
6. وضع سياسات لاستعادة توازن النمو العالمي ،بوضع خطط لضبط أوضاع المالية العامة لاسيما البلدان التي كانت تحقق فوائض كبيرة في حسابها الجاري قبل وقوع الأزمة من اجل المحافظة على ثقة المستثمرين وتوفير القوة المحركة للطلب العالمي.

ونتيجة لاستجابة صندوق النقد الدولي للدول التي تعرضت للزمات من خلال عقد اتفاقيات الاستعداد الائتماني لعام 2010 قام المجلس التنفيذي للصندوق بتقديم ائتمان بلغ 26.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة لليونان أي ما يعادل (30 مليار يورو) تغطي ثلاث سنوات دعماً " لبرنامجها المعني بالتصحيح والتحول الاقتصادي ، ولمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تواجه البلاد وضعت الحكومة اليونانية برنامجاً" متعدد السنوات يركز على دعامي الجهود الفورية الكبيرة لتصحيح الاختلالات المالية العامة الخطيرة وإكساب الاقتصاد قدرة تنافسية اكبر يتألف من مجموعة سياسات طموحة من المتوقع ان تتيح له استعادة النمو وتوليد فرص العمل بالتدريج .

1.3.6 مؤشرات التحليل الائتماني

تتعرض المصارف التجارية مثل غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة عند ممارسة نشاطها التشغيلي المرتبط بتقديم القروض والائتمان إلى جملة من المخاطر التي كانت سبباً في تدني ربحية الكثير من المصارف ، وربما فشل العديد منها ، ومن المعروف لدى الكثير من المهتمين بالشؤون المصرفية انه لا يوجد استثمار أو قرض أو ائتمان خالي من المخاطر لان القرار الائتماني لا تظهر نتائجه في الأمد القريب عادة ، وإنما تظهر نتائجه على الأمد المتوسط والبعيد لذلك فان عنصر الخطأ

في منح التسهيلات الائتمانية عند وجوب عدم منحها سيؤدي إلى مخاطر التعثر المصرفي في حين عنصر الصواب القائم على التحليل الائتماني الدقيق بمنحها يعد فرصة توسيع قاعدة المقرضين .

والتحليل الائتماني هو طلب المصارف التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان أو التسهيلات المصرفية بتقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير مالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول الائتمان وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يقدم توصيته إلى لجنة منح القروض وبناءاً "على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل ، ومن هنا يجب على موظف الائتمان ان يراعي في دراسته لطلب الائتمان مجموعة من العناصر الأساسية وذلك بغية تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية في عملية اتخاذ القرارات ويمكن حصر هذه العناصر بالاتي⁽¹⁾ :-

1. وصف واضح للائتمان أو التسهيل.
2. تحليل مخاطر الائتمان.
3. مصادر المعلومات المالية.
4. مصادر المعلومات الاستراتيجية .
5. تحليل وتفسير المعلومات .

ويعرف التحليل الائتماني كذلك بأنه مجموعة العمليات الخاصة بجمع المعلومات النوعية والكمية عن العميل طالب الائتمان ومعالجة هذه المعلومات وفق إجراءات منظمة تشخص وتقيم الأداء لتلك الجهة الممنوحة للائتمان وتوقع كيفية أداءها مستقبلاً" بغرض اتخاذ القرار المناسب لمنحها الائتمان المطلوب .

وهناك مجموعة من المؤشرات الخاصة بعملية التحليل الائتماني سنوضحها بإيجاز :-

أولاً " :- المؤشرات العامة

1. سمعة العميل :- يعد هذا العنصر جزءاً " مهماً" عند دراسة ملف العميل المؤتمن وذلك لأنّ لسمعته اثراً " كبيراً" في قرارات المصرف بالمنح أو الرفض لكون المخاطرة تقاس بشخصية المقترضين ، وانطلاقاً من أنّ سمعة العميل تؤدي دوراً " مهماً" في العلاقة مع المصرف فكثير من المصارف تمتنع من التعامل مع العملاء ذوي السمعة السيئة لا نها تنعكس سلباً "على المصرف ويمكن معرفة سمعة العميل من أجهزة الاستعلام المختلفة سواء" التابعة للمصرف أو المصارف الأخرى وأيضاً" من مركز المخاطر الائتمانية الخاصة بالبنك المركزي فضلاً" عن الجهات التي يتعامل معها المقترض (المدينين ، الموردين ، المصالح والهيئات).

2. القدرة على الاقتراض :- قبل البدء بدراسة قدرة العميل على الاقتراض لا بد من التعرف على أهليته القانونية في الاقتراض من المصرف بغض النظر عن شكله القانوني سواء كان

(1) بلعجز حسين ، مجموعة محاضرات في التحليل الائتماني ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية، الجزائر ، 2017 ، ص 12.

شخصاً "طبيعياً" أو معنوياً" على ان تتوفر فيه الأهلية القانونية التي تخوله الحصول على الائتمان ، وعلى المسؤول الائتماني من الاطلاع على النظم القانونية الشخصية للمقترض .

3. القدرة على السداد :- ونعني بها قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن التسهيل الائتماني ، وذلك بدراسة طريقة تبادل الائتمان الممنوح له وطرق السداد هل سيكون من موارد النشاط ام من موارد أخرى وهل يتصف بالانتظام أو التقلب وذلك من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية للمقترض المتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية لأقرب سنتين على الأقل للاطمئنان على سلامة ودقة تعدادها والتعرف على المركز الضريبي للعميل وحجم الأصول المملوكة له التي يمكن تحويلها إلى نقدية دون تكليف خسائر رأسمالية كبيرة.

4. الضمانات :- ويقصد بالضمانات مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق الائتمان المصرفي ، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة شخصية تكون مؤهلة للاعتماد عليها في تسديد الائتمان للمصرف في حال تعرض المؤتمن إلى العسر المالي .

5. الغرض من القرض : يجب ان يكون حجم القرض متناسب مع نوع التسهيل المطلوب الائتمان من اجله وأن يدخل ضمن نطاق نشاط العميل (تجاري ، صناعي ، مقاولات) وانه من الأغراض التي يملها البنك والمتماشية مع السياسة العامة للدولة .

6. دراسة نشاط المؤسسة: - وذلك من خلال تقييم الطاقة الإنتاجية المستعملة لان هذا التقييم يسمح للمصرف من استخلاص معلومات عامة حول فعالية استعمال أدوات إنتاجها بالإضافة إلى مطالبة المصرف للمؤسسة أو النشاط بتوفير معلومات حول منتجاتها والخدمات التي تقدمها.

7. الظروف المحيطة : - تؤثر الظروف المحيطة بالمقترض في المخاطرة الائتمانية لذلك يجب على إدارة الائتمان في البنك التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها المقترض وكذلك التقلبات الماضية المصاحبة لها وتحديد اتجاهات التقلبات المستقبلية سواء في الصناعة أو المنطقة التي يتعامل فيها البنك من كساد أو رخاء وبخاصة اذا كان القرض المطلوب منحة طويل الأجل ومن الضروري للبنك من التعرف على ظروف المنافسة القائمة ومدى تأثيرها على نشاط العميل ومدى قدرته على تحقيق أهدافه في ظل تلك الظروف أي كفاءة وقدرة المؤسسة على التكيف في مواجهة التغيرات التي قد يتعرض اليها ضمن اطار البيئة التي تعمل فيها .

ثانياً :- المؤشرات الكمية

تقاس درجة التطور المصرفي لأي نظام اقتصادي من خلال قدرة المصارف على تعبئة المدخرات ومنح الائتمان بالشكل الذي يساهم في زيادة الخدمات النوعية والكمية لغرض تحديد مدى مساهمتها في عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، لذا توجد العديد من المؤشرات الخاصة بالائتمان

المصرفي التي تقيس مدى نجاح عمل الجهاز المصرفي من خلال كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية في توجيه الائتمان نحو المشاريع ذات الإنتاجية العالية والتي تساهم بصورة فاعلة في زيادة تكوين رأس المال وبالتالي تحقيق عملية النمو والتنمية الاقتصادية، ومن ابرز هذه المؤشرات :

1- مؤشر الائتمان الكلي/ الناتج المحلي الإجمالي

يمثل نسبة الائتمان الكلي بشقيه (النقدي والتعهدي) الممنوح لكافة القطاعات الاقتصادية (العام، الخاص، المالي) إلى الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال هذا المؤشر يمكن التحليل فيما إذا كان الائتمان موجه بصورة مناسبة وبكفاءة عالية إلى المشاريع الداعمة للنمو الاقتصادي .

أن المؤشر أعلاه لا يعول عليه في معرفة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بسبب مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المتاحة من النظام المصرفي، كما أن الدين العام يمكن ان يسبب المزاحمة، فمستوى الدين وطريقة تمويله امر بالغ الأهمية لكل من الدول المتقدمة والنامية، وخصوصاً ان الدين العام يمكن ان يؤثر على ائتمان القطاع الخاص إذ مول من الائتمان المحلي، فالمصارف المحلية التي تعرض الائتمان لكل من القطاع العام والقطاع الخاص يمكن ان تصنع قراراتها بناءاً على ظروف الاقتصاد الكلي، إذا كان الدين العام مرتفع في الاقتصاد و متغيرات الاقتصاد الكلي تؤثر ضعفاً في الوضع الاقتصادي للبلد ربما يقود بالمصارف المحلية إلى تمويل القطاع العام بدل من القطاع الخاص وهو المقترض الأكثر خطورة، وبالتالي فإن الائتمان للقطاع الخاص ينخفض من المصارف المحلية في مثل هذه الاقتصادات⁽¹⁾.

و نظراً للدور الفعال الذي يقوم به القطاع الخاص من أنشطة استثمارية داعمة للنمو الاقتصادي، لذا فإن عدم حصوله على التمويل اللازم لتمويل الاستثمارات المطلوبة يحد من إمكانية القيام بمهامه وبالتالي التأثير السلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- مؤشر ائتمان القطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي

تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى دور التطور المالي على النمو الاقتصادي الذي نما بسرعة كبيرة في الآونة الأخيرة ، تلك الدراسات أجريت على الائتمان المصرفي وصولاً إلى ائتمان القطاع الخاص وكيفية تأثيره في نمو القطاعات الاقتصادية، فمقياس عرض النقود الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي يعد من المؤشرات المعبرة عن مدى تطور النظام المالي ، الا أنه يخفي الآثار الحقيقية للتمويل على النمو لأنه ليس كل عرض النقد M_2 يتم توجيهه للقطاعات الإنتاجية أو الاستثمار، كما أن الأدبيات أشارت إلى وجود مؤشرات أخرى تدل على مدى كفاءة وتطور النظام

(1) Erzen Sogut , The Determinants Of Financial Development And Private Sector Credit :Evidence From Panel Data , A Thesis Submitted To The Graduate School Sciences Of Middle East Technical University ,2008, p. p.1-2.

المالي والعلاقة الإيجابية بينه وبين النمو الاقتصادي الحقيقي وهو مؤشر ائتمان القطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

3- مؤشر فجوة الائتمان

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرائدة التي تشير إلى أن الزيادة السريعة في الائتمان أحد العوامل المؤدية لعدم الاستقرار المالي، إذ اقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن على المصارف وضع مصدات من راس المال الاحتياطي في الأوقات التي تنمو فيها نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع من الاتجاه طويل الأمد، وهنا يتضح الدور المهم لهذا المؤشر في وضع السياسة واتخاذ القرارات المناسبة⁽²⁾.

ان الفجوة الموجبة تشير إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي فإذا زادت قيمة الفجوة عن ¹(10) فهذا يشير إلى زيادة المخاطر من منح الائتمان بشكل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تطلب احتياطات أكبر من راس المال لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المالي لكي يكون قادراً على الاستمرار وأداء وظائفه الأساسية وعلى العكس في حالة انخفاض قيمة الفجوة عن ¹(10) مما يعني ان هناك إمكانية لمنح المزيد من الائتمان دون التعرض لمخاطر الخسائر المحتملة⁽³⁾.

4- مؤشر العمق المالي

يقيس درجة تطور الجهاز المصرفي وتوسع نشاط الائتمان في الاقتصاد، إذ يوجد مؤشرين كميين أساسيين لقياس العمق المالي الأول يقيس درجة التنقيذ في الاقتصاد ويمثل نسبة المتغير M_2 (عرض النقد بالمفهوم الواسع) إلى المتغير GDP (الناتج المحلي الإجمالي) والثاني يقيس درجة الوساطة المالية (العمق المصرفي) ويمثل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى (GDP).

ويمكن تعريف العمق المالي بأنه عملية تحسين الظروف الاقتصادية من خلال زيادة القدرة التنافسية داخل الأسواق المالية مما يعود بالفائدة بشكل غير مباشر على القطاعات الاقتصادية غير مالية، كما يساعد في زيادة وتوفير الخدمات المالية التي تأتي بصورة أساسية من خلال البنية المالية أي القطاع

(1)Maureen Were, Assessing The Impact Of Private Sector Credit On Economic Evidence From Sectoral Panel Data For Kenya , International Journal Of Economics And Finance, Vol.4 ,No.3 , 2012 . p.p.182-183.

(2)Robert Kelly ,Kieran Mcquinn and Rebecca Stuart , Exploring the steady - state relationship between credit and GDP for a small open Economy the case of Irelanda , Working paper series, European Central Bank, 2013, p 2.

(3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2016 ، ص 15.

المصرفي، أذ يلعب العمق المالي دوراً " مهماً" في تحديد النمو الاقتصادي، توسيع نطاق قاعدة الموارد، زيادة رأس المال اللازم لتحفيز الاستثمار من خلال الادخار والائتمان⁽¹⁾.

ويرى بعض الاقتصاديين أن العمق المالي يمثل توفير الخدمات المالية وجعلها متاحة للاستخدام من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالنتيجة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن الوساطة المالية تقوم باستقطاب الموارد المالية وإعادة توظيفها من خلال تمويل القطاعات الإنتاجية المختلفة التي تساهم بشكل إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة عمق النظام المالي يعني رفع الطلب الكلي ومن ثم تطوير الأدوات المالية للحصول على الموارد وإعادة تدويرها في الاقتصاد، كما تشير التجارب أن العمق المالي مر بأربعة مراحل من التطور لتشمل ظهور البنوك، أسواق الأسهم، سوق السندات وسوق النقد، وأسواق المشتقات والتوريق، وكذا يمكن قياس العمق المالي من خلال العديد من المؤشرات منها⁽²⁾:

1. مؤشر السيولة المحلية ويمثله عرض النقود بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. مؤشر ودائع القطاع الخاص تمثله الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
3. مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تمثله إجمالي الائتمان الخاص إلى (GDP).
4. مؤشر عدد البنوك وفروعها أي الانتشار المصرفي.
5. أصول المؤسسات المالية/ الناتج المحلي الإجمالي

هذا وأن ارتفاع قيمة نسبة المؤشر (M2/GDP) تشير إلى فاعلية السياسة النقدية والتمويلية في الناتج المحلي الإجمالي، والعكس يدل على وجود ثغرات في النظام المصرفي للبلد، ولا بد من إيجاد الحلول المناسبة لهذه الثغرات⁽³⁾.

5- مؤشر الديون المتأخرة التسديد (التعثر المصرفي)

المفهوم المصرفي للتعثر: هي تلك الديون التي لا تدر عائداً بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إعادة العوائد المحتسبة عليها إلى إيرادات البنك إنما تكون في حسابات مستقلة.

وكما يقصد به محاولة العميل أو المدين بصناعة ظروف إقناعيه مفتعلة في إدارة مفاوضات إقناعيه ناجحة مع البنوك الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر استفادة ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك. وتعرف الديون المتعثرة على أنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها، إما بسبب عدم

(1) Ifeanyi O. Nwanna (Ph.D), Chinyere Faith Chinwudu, The Effect of Financial Deeping on Economic Growth in Nigeria (1985-2014), IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 7, Issue 4, 2016, p.p.11-12.

(2) محمد الحسن الخليفة، مفعوم التعمق المالي، مجلة المصرفي، مجلة مصرفية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 62، 2011، ص38.

(3) Howells, Peter, Keith, Bain, The Economics Of Money, Banking And Finance, England, Ft. Prehtice - Hall, Fourth Edition, 2008, p.250.

الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير متوقع أو لظروف أحاطت بنشاطه⁽¹⁾.

أن العملية التي يكون فيها المصرف قد بدأ بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث هو (العسر المالي) أو عدم القدرة على سداد التزاماته وان المصرف يمر بأربع مراحل واضحة للوصول إلى مرحلة التعثر المالي وهي (2) :-

- المرحلة الأولى : النزوع للتسلط الإداري

يكتسب المصرف في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها ما زالت عيوباً "كامنة ولا ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المصرف وبالتالي فإن قوائمه ومؤشراته المالية لن تكون ذات أهمية في كشف هذه العيوب وهذه العيوب تتركز في إدارة المصرف وخاصة في المستويات العليا منها أن يكون المدير العام ذو سلطة مطلقة تهمش وتلغي دور بقية المديرين التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وفي ذلك أيضاً تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ (ضعف الحوكمة المؤسسية) وكذلك معاناة المصرف من ضعف مستوى الإدارة المالية أو يكون غير قادر على التكيف مع المستجدات من الظروف التي يحيط به .

- المرحلة الثانية : الأخطاء النوعية

يبدأ المصرف في هذه المرحلة بارتكاب الأخطاء الجوهرية أو ما تسمى (الأخطاء الكارثية) وهذه الأخطاء تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي يعاني منها المصرف مثل ضعف الإدارة المصرفية، الأخطاء الإدارية، الإضرابات العمالية، و تغير أذواق العملاء نتيجة ظهور المنتجات الجديدة، أن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد بما في ذمته من التزامات تجاه المصرف مانح الائتمان في الأجل المنفق عليه .

- المرحلة الثالثة : مظاهر الانهيار

و كنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المصرف يكون في هذه المرحلة قد بدأ بالسير في طريق الانهيار، وتكون مؤشرات الوصول إلى العسر المالي قد بدأ بشل واضح ومتزايد وتشير الدلائل والتقارير المالية في هذه المرحلة إلى أن هناك فترة ما بين سنة أو سنتين في الأكثر تفصلاً بين المصرف وبين حالة العسر المالي.

- المرحلة الرابعة : المأزق - الانهيار الفعلي

وهذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي التي يكون المصرف قد وصل فيها إلى لحظة العسر المالي، فالضعف في كفاءة الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن حالات تعثر المصرف .

(1) علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، 2009، ص 306.

(2) علي حسن يونس، الإفلاس، مطبعة دار الكتاب العربي في مصر، 1998، ص 47.

الفصل الثاني

تحليل العرض الكلي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي
للمدة (2003 - 2019)

المبحث الأول : تطور هيكل العرض الكلي (GDP) للمدة (2003 – 2019)

المبحث الثاني : تحليل دور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي للمدة (2003-2019)

المبحث الثالث : فاعلية السياسة النقدية في توجيه الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة
(2003-2019)

الفصل الثاني

تحليل العرض الكلي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2019 – 2003)

التمهيد:

يعد العرض الكلي من المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلد ، كما يعطي صورة واضحة لمدى المساهمة القطاعية للقطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي ، على أن التوزيع الوظيفي لعوائد الإنتاج قد يعطي صورة واضحة لذلك الهيكل.

يتكون العرض الكلي للاقتصاد العراقي من مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة بصوره نهائية خلال سنة واحدة من قبل القطاعات الاقتصادية المكونة له والمتمثلة بالقطاعات السلعية والقطاعات التوزيعية والقطاعات الخدمية مكونة بذلك الهيكل الاقتصادي للبلد والذي يعبر عنه بالنسب والعلاقات المكونة للبنية الاقتصادية ، على ان العراق يعد بلداً " ريعياً" يعتمد أساساً على الإيرادات المتأتية من الناتج النفطي وخاصة بعد خمسينات القرن الماضي جعلته يحتل أهمية نسبية عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي على حساب تضاؤل الأهمية النسبية لباقي قطاعات الاقتصاد ، إذ توجه العملات الصعبة المتحصلة من عمليات بيع النفط العراقي لتمويل الطلب الكلي ذي النزعة الاستهلاكية مع عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي لمواكبة الزيادة في الطلب مما سيقود بالنتيجة إلى تعمق الاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد ومن ثم حدوث أزمات اقتصادية في المدى المتوسط والبعيد .

وعليه سوف نتناول في هذا الفصل المباحث الآتية :-

المبحث الأول : تطور هيكل العرض الكلي للمدة (2019 – 2003)

المبحث الثاني : تحليل دور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي للمدة (2019 – 2003)

المبحث الثالث : فاعلية السياسة النقدية في توجيه الائتمان المصرفي

2.1 المبحث الأول : تطور هيكل العرض الكلي (GDP) للمدة (2003- 2019)

بالرغم من أن طابع الخصخصة هو الطابع السائد في الاقتصاد العراقي منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي والدعوات المتكررة لهيكله القطاع العام بعد عام 2003 ، إلا أن الحكومة ظلت متمسكة به ويشكل نسبة عالية من إجمالي الهيكل الاقتصادي ، وان معظم النشاط الاقتصادي يتم فيه ، وهذا سيعود بالنتيجة إلى تعمق الاختلالات الهيكلية وضعف دور القطاع الخاص في النمو والتنمية ، فضلا " عن ريعية اقتصاده الذي يعتمد على النفط في تمويل العرض والطلب الكليين .

2.1.1 تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مع أجمالي تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2019) بالأسعار الجارية والثابتة مع النفط وبدونه

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الرئيسية لقياس النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة ، كما يمثل تحليل معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي و معرفة نسبة مساهمة كل قطاع ركنا " أساسيا" لمعرفة معدلات النمو الاقتصادي وتطوره وتشخيص مواطن الضعف في القطاعات المكونة له ومعالجتها من خلال انتهاج سياسات اقتصادية معينة ، كما انه تقريرا مهما عن أسعار السوق لمجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات ومؤشرا للاتجاهات الاقتصادية لأي اقتصاد في العالم⁽¹⁾ .

ويرتبط أجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتباطا " وثيقا" بالناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والتي تنعكس إيجابيا" في المدى الطويل على التراكم الرأسمالي اذ يمثل الإضافات السنوية للموجودات الثابتة في كلا القطاعين الخاص والعام وكذلك التغير في المخزون السلعي المستهدف لأغراض الإنتاج⁽²⁾ ، كما يمثل قيمة السلع المعمرة التي تملكها الوحدات المنتجة المقيمة بغية استعمالها لمدة سنة على الأقل في سياق الإنتاج ونتيجة هذا الاستثمار ينتج نمو رأس المال الثابت للاقتصاد الوطني⁽³⁾ ،ويمكن الاستعانة بالجدول (1) لتوضيح أهم التطورات التي حدثت على كل من الناتج المحلي الإجمالي وأجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2003 – 2019) .

(1) Corona Brezina , Understanding the Gross Domestic Product and the Gross National Product ,The Rosen Publishing Group, Inc. , First edition, New York , 2012 , p. 9 -10.

(2) مصطفى يوسف كافي ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 82.

(3) ب. برنبيه ، اسيمون ، أصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الأمير أبراهيم شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 452.

يتضح من الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ (29585788.6) 53235358.7، 73533598.6) مليون دينار للأعوام (2003، 2004، 2005) على التوالي وبمعدل تغير سنوي بلغ (79.94%، 38.13%) للعامين الأخيرين على أن هذه الزيادات ناتجة عن زيادة عوائد إيرادات النفط العراقي كما في الملحق رقم (1) لا سيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد عام 2003، اذ بلغت الإيرادات النفطية نحو (15728387) مليون دينار لعام (2003) وقد شهدت تحسنا" عليها ليلعب معدل التغير السنوي (107.2%) للعام (2004)، أي ازدادت الإيرادات النفطية بأكثر من مرة ناتجة عن رفع العقوبات الاقتصادية وبالتالي زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام فضلا" عن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي على اقتصاديات البلدان المجاورة والاقتصاد العالمي ككل، وأستمرت الإيرادات النفطية بالزيادة للأعوام (2006، 2007، 2008) اذ بلغت (46783201) ، 51949251، 76297027) مليون دينار وبالنتيجة فأن ذلك قاد إلى تعزيز الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ذاتها وترجع هذه الزيادات إلى نمو الإيرادات النفطية بمعدل تغيير (18.59%، 11.4%، 46.87%) على التوالي، أما عام (2009) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (130643200.4) مليون دينار و بمعدل تغيير سنوي (-16.8%) عن العام السابق بسبب الأزمة المالية العالمية لعامي (2007-2008) من خلال تراجع أسعار النفط عالميا" وكون الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب معتمدا" على النفط كمورد أساسي فقد تأثر بالصدمات الخارجية، اذ انخفضت الإيرادات النفطية لتصل إلى (50190202) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (-34.22%) بعد ان كانت (76297027) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (46.87%) للعام السابق، أما الأعوام (2010، 2011، 2012، 2013) شهد الناتج المحلي الإجمالي تعافيا" ملحوظا" بسبب زيادة الإيرادات النفطية، وفي عامي (2014، 2015) انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (194680971.8، 266332655.1) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (-2.652، -26.9) على التوالي بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية ودخول المجاميع الإرهابية (تنظيم داعش) الى الأراضي العراقية فضلا عن انخفاض مستويات أسعار النفط والتي أدت إلى تدني عوائد النفط العراقي، فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي لعام (2016) مبلغ (196924141.7) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (1.152)، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي عام (2017) ارتفاعا" ملحوظا" بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا" وازدياد الإيرادات النفطية بنسبة تغير سنوي (36.17%) بعد أن كان (-34.44%) لعام (2016) اذ بلغت الإيرادات (70210000) مليون دينار عراقي، وفي عامي (2018، 2019) سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بسيطا" بسبب ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية كما هو مبين في الملحق (1)، اذ بلغ (254870184.6، 262917150) مليون دينار للأعوام أعلاه .

وعند النظر الى الشكل (8) نجد أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية اخذ اتجاهها تصاعديا للمدة (2003- 2013) ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عالميا فضلا عن زيادة كميات إنتاجه نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ووصلت ذروة الزيادة في عام (2013) بالإضافة إلى نتاجات جولات التراخيص خلال المدة أعلاه ، وبعد ذلك أخذت منحا تنازليا" للمدة (2014 – 2017) أذ بلغ الاتجاه التنازلي في أوطأ نقطة عام (2015) ناتجة عن دخول العصابات الإرهابية لبعض محافظات العراق المنتجة للنفط وكذلك انخفاض أسعاره عالميا ومحددات منظمة أوبك .
بعد عام (2017) اخذ الاتجاه العام لتطور الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى نهاية مدة البحث ناتجة عن عمليات التحرير وبعض الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

الجدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة مع أجمالي تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2019)

(مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	أجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية (3)	معدل التغير السنوي % (4)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2007=100 (5)	معدل التغير السنوي % (6)	أجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة 2007=100 (7)	معدل التغير السنوي % (8)
2003	29585788.6	-----	2528441.8	-----	66398213	-----	-----	-----
2004	53235358.7	79.94	2857807	13	101845262.4	53	3682390	-----
2005	73533598.6	38.13	10182362.2	256	103551403.4	1.7	11788961	220
2006	95587954.8	29.99	16911154.6	66	109389941.3	5.6	17831126.8	51.3
2007	111455813.4	16.6	7530404.4	-55	111455813.4	1.9	7530500	-58
2008	157026061.6	40.89	23240539	209	120626517.1	8.2	21263968	182
2009	130643200.4	-16.8	13471242	-42	124702075	3.4	12418985.2	-42
2010	162064565.5	24.05	26252776.7	95	132687028.6	6.4	26558090.2	114
2011	217327107.4	34.1	28234993	7.6	142700217	7.5	27379586.9	3.09
2012	254225490.7	16.98	38139871	35	162587533.1	14	35033925.9	28
2013	273587529.2	7.616	55036676	44	174990175	7.6	50285093.8	43.5
2014	266332655.1	-2.652	55837403	1.5	178951406.9	2.3	54701738.7	8.78
2015	194680971.8	-26.9	50650572	-9.3	183616252.1	2.6	45528386	-17
2016	196924141.7	1.152	28703209.1	-43	208932109.7	14	26112655.9	-43

22.6	32004040.3	-4	201059363.1	13	32330275.6	12.56	221665709.5	2017
-12	28147380.7	0.9	202776268.9	-1.2	31944571.6	14.98	254870184.6	2018
2.5	28851065.2	4.4	211789774.7	3.6	33094576.2	3.157	262917150	2019
	%13.73 للمدة (2004- 2019)		%7.06 للمدة (2003- 2019)		%16.33 للمدة (2003- 2019)		%13.71 للمدة (2003- 2019)	معدل النمو السني المركب

المصدر: العمود (1، 3، 5، 7)

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية ، سنوات مختلفة
- البنك المركزي العراقي الموقع الرسمي / www.cbi.iq
- تم تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والثابتة للعام (2019) بموجب معادلة النمو المركب للسنوات الثلاث الأخيرة.
- العمود (2، 4، 6، 8) من أعداد الباحثة باستخدام الصيغة الآتية:-

$$\text{معدل التغير السني} = \frac{pt - po}{po} * 100$$

حيث أن:

P_t : قيمة المتغير في سنة المقارنة

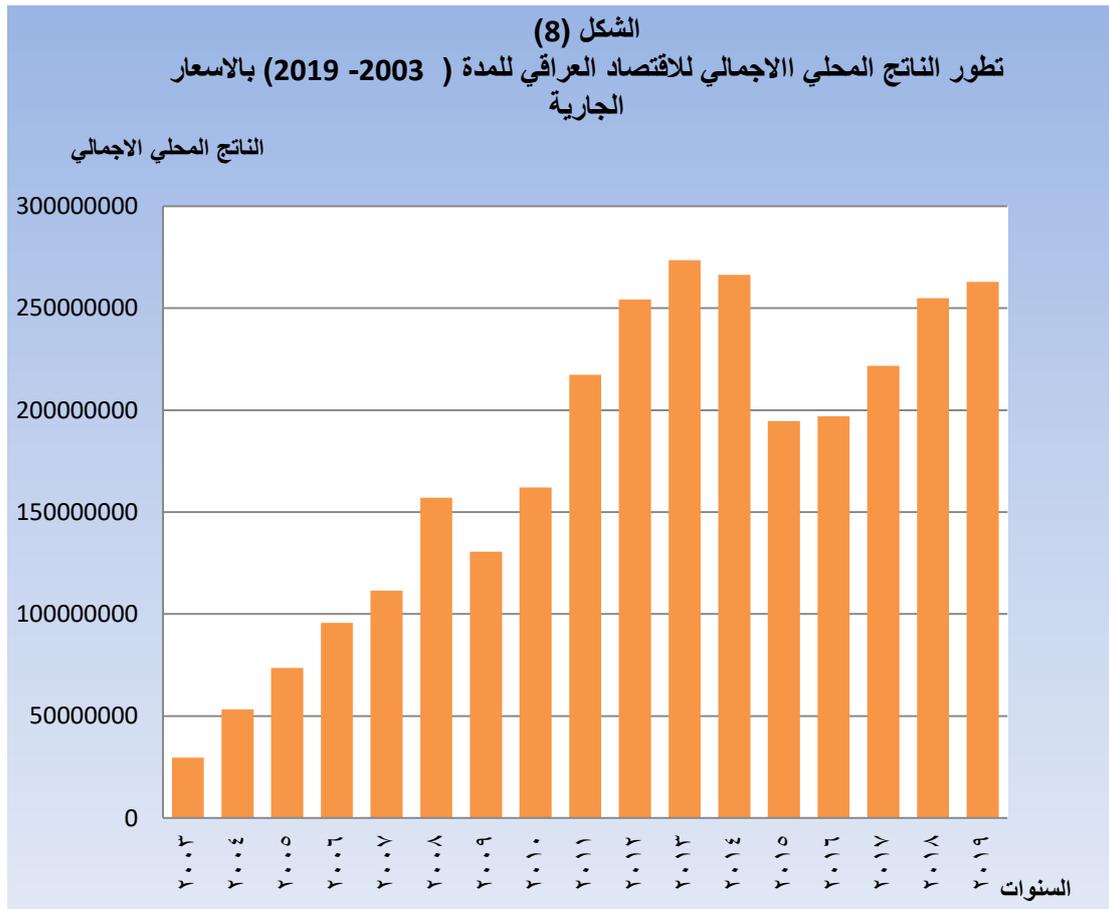
P_o : قيمة المتغير في سنة السابقة

- معدل النمو السني المركب تم استخراجه من قبل الباحثة بالاعتماد على / <https://a2-finance.com> المتمثلة بالصيغة الآتية:-

$$R = \left(\sqrt[n]{\frac{A_t}{A_0}} - 1 \right) * 100$$

حيث أن :

R = معدل النمو المركب ، A_t = قيمة المتغير في السنة الأخيرة ، A_0 = قيمة المتغير في السنة الأولى ، n = عدد السنوات



المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

بالعودة إلى الجدول (1) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة (2004) بلغت قيمته (101845262.4) مليون دينار مقابل (66398213) مليون دينار عام (2003) وبنسبة تغير (53%)، وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع عائدات القطاع النفطي وارتفاع نسبة مساهمتها في (GDP) محققة معدل تغير سنوي (183%) عن عام (2003) وبالتالي زيادة النقد الأجنبي الذي يعتمد عليه في تمويل نفقات الدولة الاستثمارية والاستهلاكية وكذلك زيادة الاستيرادات نتيجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج⁽¹⁾.

شهدت سنة (2005) ارتفاعاً طفيفاً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ بلغ (103551403.4) مليون دينار وبنسبة تغير سنوي (1.7%) عن العام السابق ناجمة عن زيادة الصادرات النفطية وانفتاح الاقتصاد العراقي على محيطه الخارجي، أما السنوات (2006، 2007، 2008) بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (109389941.3، 111455813.4، 120626517.1) مليون دينار على التوالي بنسبة تغير سنوي متباينة (5.6%، 1.9%، 8.2%) وترجع هذه الزيادات في الناتج للنتائج الإيجابية لجولات التراخيص

(1) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004، ص 9.

فضلا" عن ارتفاع عائدات النفط الخام الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط عالميا" ، اذ بلغت قيمة بيع برميل النفط (88.8) دولار للبرميل الواحد لسنة(2008) مقابل (65.4) دولار للعام السابق كما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (72.5%) لعام (2008) بعد ان كانت (53.2%) للعام السابق وتحسن الأوضاع الأمنية.

وفي النصف الثاني من عام (2007) بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية والتي انعكست سلبا" على نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة وجود الارتباطات الأمامية والخلفية بين الاقتصادات العالمية أدى انتقال آثار تلك الأزمة إلى الاقتصاد العراقي مما قاد إلى انخفاض أسعار النفط بصورة كبيرة وبالتالي وجود فائض في الطلب العالمي على النفط الخام وكون العراق من البلدان الريعية التي تعتمد بالدرجة الأساس على عائدات النفط فقد تأثر بالصدمات الخارجية ،فالتغيرات في الطلب على النفط الخام ضمن سياقات دورات الأعمال والأزمات المالية وامتداد أثرها إلى القطاع الحقيقي أمرا" لا يستهان به كما حصل في الأزمة المالية العالمية (2007 - 2008) ويمكن معرفة اتجاه الطلب على النفط من خلال حركة الطلب العالمي بالمجمل وحركة نمو القطاعات لمجموعة الدول حسب مستويات التطور والبنية القطاعية في تلك المجموعات⁽¹⁾.

أما في عام (2009) بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (124702075) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (3.4%) عن السنة السابقة أي بنسبة انخفاض بلغت(4.8%) نتيجة التأثير بتداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط العالمي ليصل سعر برميل النفط (58.96) دولار لكل برميل مقابل (88.8) دولار للعام السابق ، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (54.4%) بعد ان كانت (72.5%) للعام السابق كما في ملحق (2) مما يتطلب من صانعي السياسات الاقتصادية في العراق انتهاز صيغة جديدة بغية القيام بعملية التنويع القطاعي وتقليل الاعتماد على القطاعات النفطية .

شهدت الأعوام (2010، 2011، 2012) ارتفاعا" واضحا" في معدلات التغير السنوية اذ بلغت (6.4%، 7.5%، 14%) على التوالي ليصل متوسط سعر البرميل من النفط إلى (106.3) دولار نتيجة ارتفاع الطلب على النفط عالميا".

وبمتابعة الجدول (1) نجد ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأعوام (2013، 2014، 2015) بلغت (174990175، 178951406.9، 183616252.1) مليون دينار على التوالي بمعدلات تغير سنوية منخفضة مقدارها (7.6%، 2.3%، 2.6%) بسبب دخول المجاميع الإرهابية إلى أجزاء واسعة من العراق وتحويل اغلب العوائد النفطية لهذه الجماعات فضلا" عن انخفاض معدل سعر البرميل ليصل إلى (44.7) دولار لكل برميل ،ولوحظ خلال

(1)البنك المركزي العراقي ، دراسة للدكتور أحمد ابراهيم العلي ، تحليل سوق النفط العالمي ،2016، ص 19.

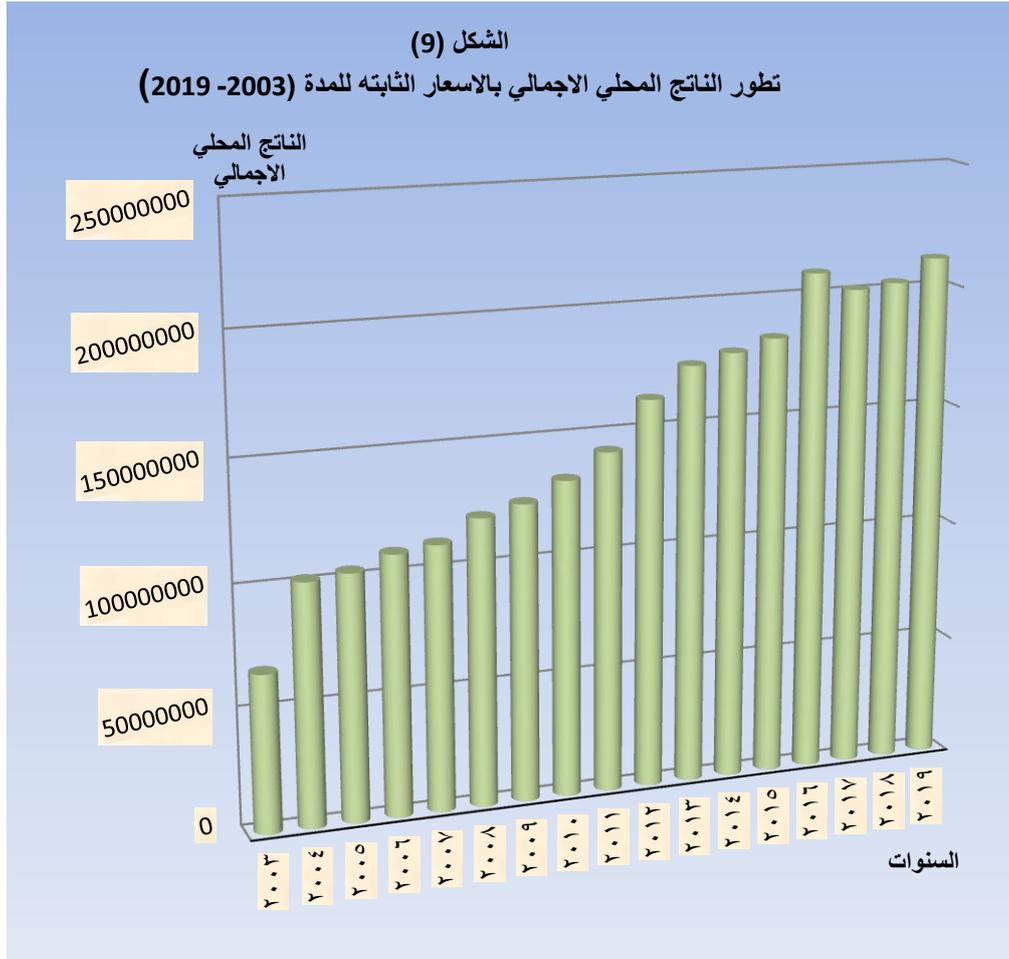
هذه الفترة معاناة الاقتصاد العراقي من الركود الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة تمثل بالنمو الحقيقي المنخفض⁽¹⁾.

وشهد عام (2016) تعافيا ملحوظا" إذ بلغت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (208932109.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (14%) عن العام السابق وجاءت هذه الزيادة الحقيقية نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات نموه والتوسع في المشروعات التنموية على المستوى العالمي مما ألقى بضلاله على الاقتصادات المحلية ومنها الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع النفطي في GDP إذ بلغت (60.7%) بعد أن كانت (55.4%) للعام السابق .

وبمتابعة الجدول (1) نلاحظ ان معدل التغير السنوي للسنة (2017) بلغ (4%-) بقيمة ناتج محلي حقيقي (201059363.1) مليون دينار جاءت نتيجة انخفاض المساهمة النسبية لقطاع التجزئة كما نرى ذلك لاحقا" بسبب سيادة التوقعات التشاؤمية حول اتجاهات العرض الكلي، إذ ازدادت المساهمة النسبية لقطاع النفط في الناتج بالأسعار الثابتة بنسبة (1%) عن العام السابق، وانخفضت المساهمة النسبية للقطاعات الأخرى في الناتج من غير النفط والتي بلغت (38.5%) بعد ان كانت (39.6%) للعام السابق⁽²⁾.

ويبين لنا الشكل (9) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة الذي اخذ اتجاها تصاعديا للمدة (2003 – 2019) مختلفا عن الأسعار الجارية وتعتقد الباحثة ان السبب في الاتجاه التصاعدي ناتجا عن انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي نتيجة إجراءات السياسة النقدية باستهداف معدلات التضخم عبر سعر الصرف.

(1) جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص 16 .
(2) جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي، 2017 ، ص 11 .



المصدر: من أعداد الباحثة أستاذة الى الجدول (1)

وبالعودة إلى الجدول (1) ومتابعة تطورات إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والثابتة يتضح أن قيمته للأعوام (2003، 2004، 2005، 2006) بلغت (2528441.8، 2857807، 10182362.2، 16911154.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (13%، 256%، 66%) للأعوام الثلاثة الأخيرة بالأسعار الجارية مقابل (3682390، 11788961، 17831126.8) مليون دينار للأعوام (2004، 2005، 2006) بالأسعار الثابتة بمعدل تغير سنوي (220%، 51.3%) للعامين الأخيرين، مما يلاحظ أن الزيادة الكبيرة للأعوام أعلاه ناتجة عن عمليات التحرر المالي والاقتصادي بعد عام (2003) والحاجة المتزايدة لإعادة أعمار ما دمرته الحرب فضلا عن الزيادات المتتالية في الناتج المحلي الإجمالي و الأنشطة المكونة له انسجاما مع الزيادات الحاصلة في حجم العوائد النفطية

انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية والثابتة لعام (2007) إلى النصف عن العام الذي سبقه متأثرا بانخفاض إجمالي تكوين رأس المال الثابت في أغلب القطاعات الاقتصادية وخاصة الرئيسة عدا قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية كما مبين في الملحق رقم (3)، اذا بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية

(7530404) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (55%-) عن العام السابق مقابل (7530500) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل تغير سنوي (58%-) عن العام السابق .

بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (23240593 ، 13471242 ، 26252776) مليون دينار للأعوام (2008 ، 2009 ، 2010) بالأسعار الجارية بمعدل تغير سنوي (209% ، 42%- ، 95%) مقابل (21263968 ، 12418985.0 ، 26558090) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي (182% ، 42%- ، 114%) وكانت القيم المطلقة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ناتجة عن تأثير الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية لعام (2007 – 2008) التي قادت إلى ظروف مالية صعبة ثم أعقبتها أزمة اقتصادية متعلقة بانخفاض النمو والإنتاجية في الاقتصاد العالمي مما سبب انخفاض الطلب في سوق المواد الأولية وقد تأثر الاقتصاد العراقي كثيرا" مما قاد إلى النتيجة أعلاه.

بالعودة إلى جدول(1) نجد أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية بلغ (28234993) مليون دينار لعام (2011) وبمعدل تغير سنوي (7.6%) عن العام السابق مقابل (27379586) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير (3.09%) ناجمة عن انخفاض الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية كما هو موضح في الملحق (3) .

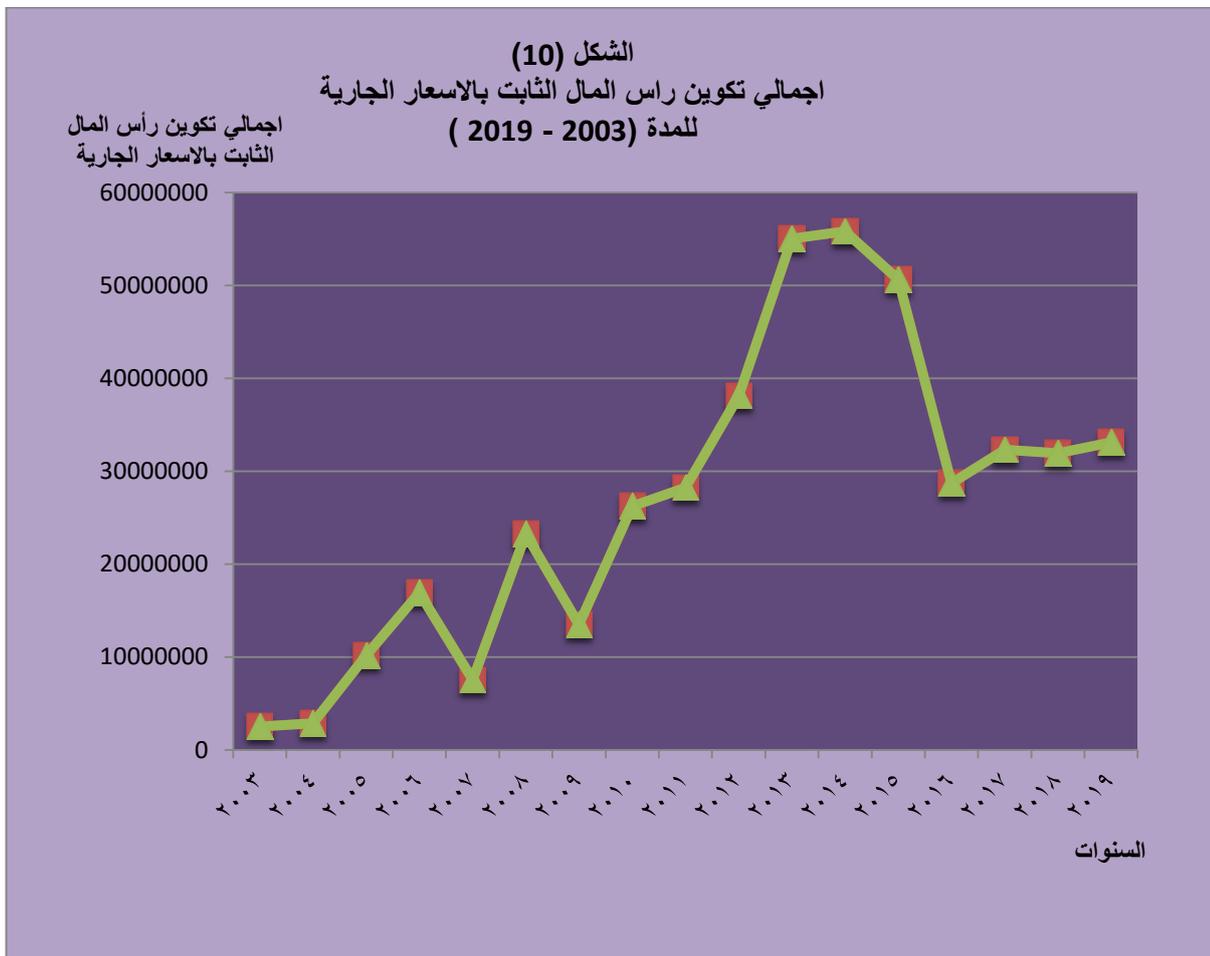
وشهد عامي (2012 ، 2013) ارتفاعا" في قيمة تكوين رأس المال الثابت إذ بلغت (38139871 ، 55036676) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل تغير سنوي (35% ، 44%) مقابل (35033925 ، 50285093) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير (28% ، 43.5%) ناتجة عن ارتفاع الإنتاجية في قطاعات التعدين والمقالع ، الصناعات التحويلية، الماء والكهرباء ، والخدمات الاجتماعية والشخصية نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا" كما في ملحق (3). على ان إجمالي تكوين رأس المال الثابت متذبذب بين الارتفاع الطفيف والانخفاض للأعوام (2014، 2015، 2016) ، إذ بلغ (55837403، 50650572 ، 28703209.1) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية (1.5%، 9.3%-، 43%-) على التوالي بالأسعار الجارية مقابل (54701738.7 ، 45528386 ، 26112655.9) مليون دينار بمعدلات تغير (8.78%، 17%-، 43%-) بالأسعار وكنتيجة للتراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام تراجعت الإيرادات العامة بصورة كبيرة وانعكس ذلك بصورة سلبية على الإنفاق الحكومي إذ قامت الحكومة العراقية بتخفيض الإنفاق الاستثماري بصورة كبيرة وتحديد مشاريع استثمارية معينة لاستمرار العمل فيها فيما تم تأجيل العمل في النسبة الأكبر من المشاريع ،على أن النفقات الجارية كان لها نصيب من التخفيض لكن بنسبة اقل من الانخفاض الذي شهدته المشاريع الاستثمارية(1) .

أما السنوات (2017 ، 2018) بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية (32330275.6 ، 31944571.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (13% ، 1.2%-) مقابل

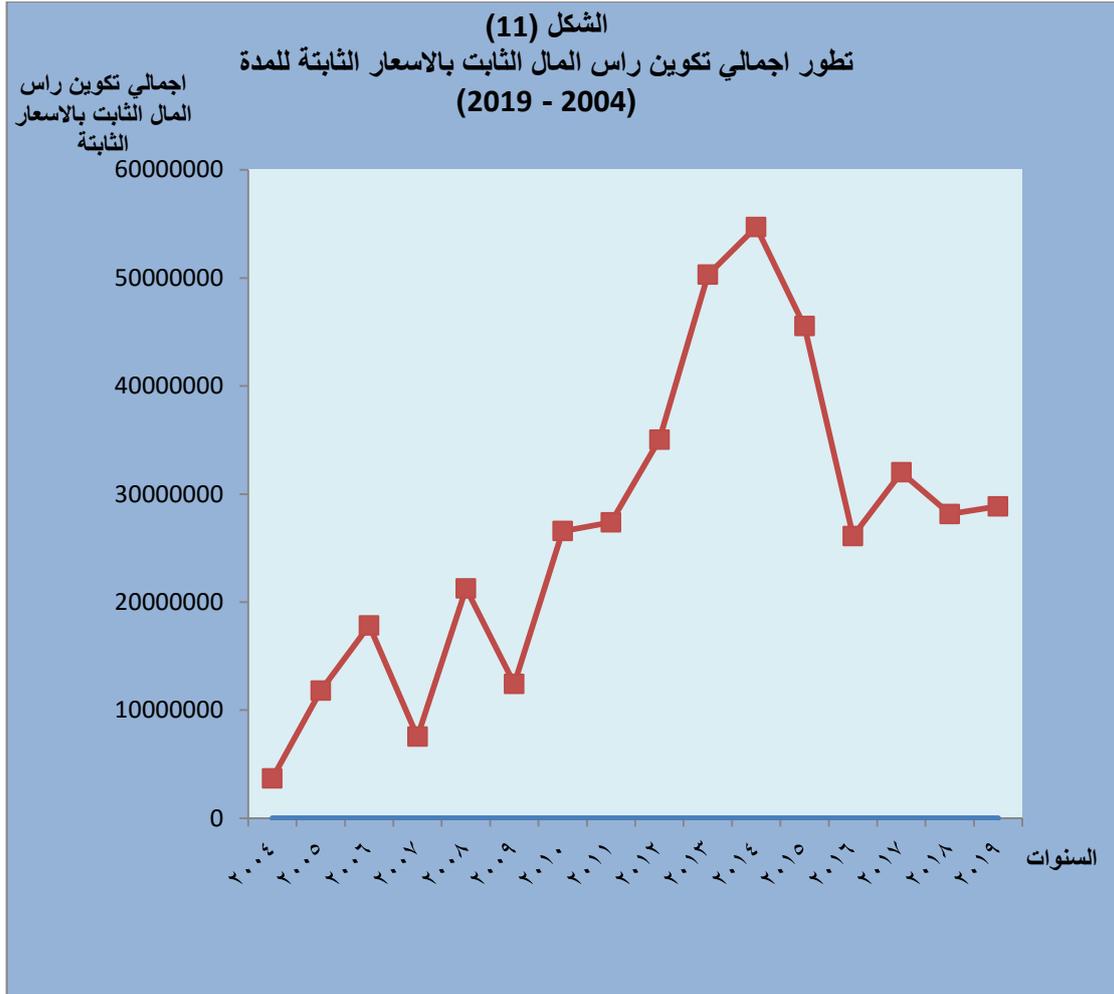
(1) مازن صباح أحمد ، أحمد سليم رحيم وآخرون ، سياسة البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط (2014) العراق والجزائر حالتان دراسيتان ، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص ، المؤتمر السنوي الرابع ، 2018 ، ص 12.

(32004040.3، 28147380.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (22.6% ، -12%)
 والأسعار الثابتة ، وقد ارتفع الإنفاق الاستثماري في سنة (2017) نتيجة الانفراج الحاصل في
 الأوضاع التي سبق وان عاشها الاقتصاد العراقي المتمثلة بسيطرة المجرمين الإرهابية على
 اغلب المنافذ الرئيسية لإنتاج النفط الخام والتي تعتبر المصدر الرئيسي الوحيد لتلبية متطلبات
 نفقات الدولة.

وبمتابعة شكلي (10، 11) نجد أن المسار الزمني لأجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة
 (2003 - 2019) أخذ بالارتفاع المتذبذب لغاية عام (2014) متأثراً بالزيادات المطلقة
 والنسبية للنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته للقطاعات المختلفة المكونة له للمدة أعلاه ولكن مع
 هذا التزايد إلا أنه أخذ منحاً تنازلياً إذ وصل إلى أوطأ نقطة في عام (2016) هذا ناتج عن
 وجود الصدمات الداخلية والخارجية التي تأثر بها الاقتصاد العراقي مما قاد إلى التآرجح أعلاه .



المصدر: من أعداد الباحثة أستناداً إلى الجدول (1)



المصدر: من أعداد الباحثة أستناداً الى الجدول (1)

2.1.2 تطور مساهمة القطاعات السلعية

يعتمد نظام الحسابات القومية على تقسيم الناتج القومي إلى مجموعة من القطاعات الاقتصادية يتم التمييز بينها من خلال مجموعه من المعايير من حيث طبيعة المنتج فمنها من تقوم بإنتاج السلع وتسمى القطاعات السلعية ومنها من تنتج الخدمات فتسمى القطاعات الخدمية وكذلك يتم التمييز داخل القطاع الواحد من حيث نوعية السلعة المنتجة قد تكون زراعية أو صناعية أو تحويلية أو من حيث نوعية الخدمة مثل قطاع المال والتأمين والبنوك⁽¹⁾. وتمثل السمة الغالبة لتطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي هي سيطرة القطاعات السلعية على معظم مكوناته ذلك لأنها تتضمن الصناعات الاستخراجية التي تعد القطاعات القائدة⁽²⁾.

(1) عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مجيد خليل حسين ، مبادئ علم الاقتصاد ، الأردن ، 2008 ، ص 215 .
(2) وسام فرحان صيهود، تقدير مرونة العمل – الناتج واستخدامها لأغراض التنبؤ ووضع السياسات في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، غير منشوره ، 2018 ، ص 54 .

وبمتابعة الجدول(2) نجد أن قيمة الإنتاج السلعي للقطاع الزراعي بلغت (2751478.3، 2661768، 4926751.1 مليون دينار للأعوام (2003 ، 2004 ، 2005) وبمعدلات تغير سنوية (3.26%- ، 85.09 %) للعامين الأخيرين ، على أن انخفاض المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في تكوين العرض الكلي والتي بلغت (11.9%، 5.76%، 6.57%) على التوالي ناتجة عن إهمال القطاع الزراعي لا سيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية وفتح باب الاستيراد على مصراعيه للمنتجات الزراعية لا سيما من دول الجوار كما موضح في الملحق (4) .

بلغ الإنتاج الزراعي (5568985.7، 5494212.4، 6042017.7 ، 6832552.1 مليون دينار للأعوام (2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009) على التوالي وبنسبة مساهمة (5.83%، 4.93%، 3.85%، 5.23%) وبمعدلات تغير سنوية (13.04%، 1.343%-، 9.971%، 13.08%) للأعوام أعلاه ، إذ نجد أن هناك تحسنا ملحوظا في إنتاج القطاع الزراعي ، ألا أنه ليس بالتحسن المطلوب بسبب قلة الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع وشحة المياه وزيادة نسب الملوحة في الأراضي الزراعية ، وفي الأعوام (2010، 2011، 2012) بلغت قيمة الإنتاج الزراعي (8366232.4، 9918316.8، 10484949.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (5.01%، 4.56%، 4.12%) كما في ملحق (4) وبمعدلات تغير سنوية (22.45%، 18.55%، 5.713%) ويعزى هذا الارتفاع إلى المساهمة الجادة من قبل الحكومة في إصلاح الواقع الزراعي ودعم الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة لتنمية وتطوير هذا القطاع بما يخدم الأمن الغذائي من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من الرز والحنطة والشعير والتي تشكل نسبة مرتفعة من إنتاج المحاصيل الحقلية في البلد ، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى المبادرة الزراعية بعد عام 2010 التي أعطت حوافز متعددة للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وأعطت هذه المبادرة ثمارها للأعوام اللاحقة كما أتضح ذلك من خلال معدلات التغير السنوية والمساهمة النسبية للقطاع الزراعي في تكوين العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي GDP في جدول (2) .

وبمتابعة الجدول (2) نجد ان الانتاج الزراعي قد بلغ (13045856.4، 13128622.6، 8160769.7، 7832046.9) مليون دينار وبمعدل تغير (24.42%، 0.634%، 37.84%، -4.028%-) للأعوام (2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016) ، والملاحظ هنا انخفاض المساهمات النسبية والمطلقة للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن طبيعة الظروف السياسية وعدم الاستقرار الأمني وتخريب معظم البنى التحتية والارتفاع في أسعار العوامل الانتاجية اللازمة للإنتاج الزراعي في معظم المناطق التي سيطرت عليها العصابات الإرهابية وما نتج عنها من تقويض عملية التنمية في تلك المناطق والنتيجة الرئيسة هنا هي انخفاض تلك المساهمات لتعبر عن دخول الاقتصاد العراقي حلة الركود الاقتصادي مدعوماً من صدمات القطاع النفطي التي تمثلت بانهيار أسعار النفط ووصولها معدل (20) دولار/ برميل.

في عام (2019) بلغت قيمة الإنتاج الزراعي (8766710.8) مليون دينار عراقي وبمعدل تغير سنوي (38.65%) وبنسبة مساهمة (3.33%) ويعود سبب هذا الارتفاع النسبي إلى النتائج الإيجابية لعمليات التحرير فضلا عن المساعدات والمنح الدولية التي قدمت للعراق عموماً والمناطق المحررة خاصة مما ساعد بالنتيجة إلى نهوض القطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته كما في الجدول (2).

أما قطاع التعدين والمقالع والذي يمثل النفط فيه القطاع القائد (Leader Sector) ، فقد بدأ واضحاً نسبة مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تأثيره الواضح في زيادة العرض الكلي، إذ يمتلك العراق احتياطي مؤكد يعادل 11% من الاحتياطي العالمي بمقدار (115) مليار برميل في سنة (2005)، ويشكل النفط المصدر الأكبر في الدخل القومي، ويحتل العراق مرتبة متقدمة في احتياطي النفط بعد المملكة العربية السعودية⁽¹⁾. ويتميز العراق بضخامة احتياطه النفطي وقربه من سطح الأرض وانخفاض تكلفة إنتاج البرميل، وغياب مخاطر الاكتشافات النفطية، ووجود حقول نفطية جاهزة تتطلب التطوير إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط مع قلة عمق الآبار النفطية قياساً بالدول النفطية الأخرى، وتشكل هذه الخصائص عوامل جذب للشركات النفطية في مجال الأنفاق على تطوير الصناعة النفطية.

والجدول(2)يبين لنا أن إنتاج قطاع التعدين والمقالع بلغ(20349105.4، 30807302.08، 46987970) مليون دينار عراقي للأعوام (2003، 2004، 2005) على التوالي وبمعدل تغير سنوي (51.4%، 52.5%) للعامين الأخيرين وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (88.09%، 66.62%، 62.65%) كما في الملحق (4) ويرجع السبب في هذه الزيادات في معدلات التغير السنوية إلى زيادة كميات إنتاج النفط الخام لعامي (2004، 2005) ، إذ بلغ إنتاج النفط الخام (553.2) مليون برميل لعام 2004 محققة بذلك زيادة مقدارها (74%) عن العام السابق ورفع القيود على الصادرات النفطية العراقية والتي انعكست على العائدات النفطية بشكل واضح حيث بلغت (8) مليار دولار لعام (2003) مقابل (17.4) مليار دولار لعام (2004) أي بنسبة زيادة (117.5%) عن العام السابق⁽²⁾.

(1) نغم عباس عبيد التويجري ، دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003 - 2015)، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بابل /كلية الإدارة والاقتصاد ، 2017 ، ص 75 .
(2) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2003، ص 18.

الجدول (2)

تطور المساهمة المطلقة لبعض القطاعات السلعية الرئيسية بالأسعار الجارية للمدة (2003- 2019)

(مليون دينار)

السنة	الزراعة والغابات	معدل التغير السنوي %	التعدين والمقالع	معدل التغير السنوي % ي	الصناعة التحويلية	معدل التغير السنوي %	البناء والتشييد	معدل التغير السنوي %	المجموع
2003	2751478.3		20349105.4						23100583.7
2004	2661768	-3.26	30807302.08	51.4	532354		1597061		37195594.21
2005	4926751.1	85.09	46987970	52.5	1470672	176.3	1103004	-30.94	54856302
2006	5568985.7	13.04	53030897	12.9	1473218.3	0.173	779387.5	-29.34	64303096.45
2007	5494212.4	-1.343	59274337.1	11.8	1817913.8	23.4	972816.6	24.818	72487826.89
2008	6042017.7	9.971	87521201	47.7	2644173	45.45	1843678.3	89.52	104637025.9
2009	6832552.1	13.08	56563771.6	-35.4	3411291.9	29.01	2312350.1	25.42	74753673.07
2010	8366232.4	22.45	73569919.4	30.1	3678714.6	7.839	2909700.5	25.833	98787860.43
2011	9918316.8	18.55	115999413.1	57.7	6132760.8	66.71	10358530	256	145852215
2012	10484949.3	5.713	127225674.3	9.68	6919449.2	12.83	15416432.2	48.828	164487152.8
2013	13045856.4	24.42	126445194.4	-0.61	6286042.4	-9.154	20201574.9	31.039	170882704.2
2014	13128622.6	0.634	117357982	-7.19	4999233.9	-20.47	19098018	-5.463	160430804.7
2015	8160769.7	-37.84	65590963	-44.1	4234716.9	-15.29	12514765.3	-34.47	96429588.75
2016	7832046.9	-4.028	67796890.8	3.36	4436442.7	4.764	12260516.5	-2.032	98776555.61
2017	6598384.8	-15.75	89065057.7	31.4	4819896.4	8.643	13408942.4	9.3669	120378712.2
2018	6322747.2	-4.177	118298239.7	32.8	4933429.4	2.356	11222146.1	-16.31	147659164.2
2019	8766710.8	38.65	114449716.6	-3.25	5257100.3	6.561	10731311.9	-4.374	146833266.5

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية، سنوات مختلفة.
- معدلات التغير تم استخراجها من قبل الباحثة.

بلغت قيمة إنتاج قطاع التعدين والمقالع (87521201، 59274337.1، 53030897) مليون دينار للأعوام (2006، 2007، 2008) وبمعدلات تغير سنوية (12.9%، 11.8%، 47.7%) ونسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقدارها (55.48%، 53.18%، 55.74%) على التوالي، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً بالإضافة إلى فتح المنفذ الشمالي عبر حقول كركوك للتصدير⁽¹⁾، وفي عام (2009) بلغت قيمة إنتاج هذا القطاع (56563771.6) مليون دينار وبمعدل تغيير (-35.4%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (43.3%) ويرجع سبب هذا الانخفاض الشديد إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انخفاض في أسعار النفط العالمية، وألقت هذه الأزمة بظلالها على السوق النفطية حيث انعكست على انخفاض حجم الطلب الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط مما أثر على عائدات النفط للبلدان النفطية⁽²⁾، إذ انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من (55.5%) لعام (2008) إلى (40.4%) عام (2009) أي بنسبة انخفاض (35%) عن العام السابق فيما سجلت باقي الأنشطة ارتفاعاً بنسبة (19.7%) قياساً بالعام السابق⁽³⁾، وهذا ما يؤكد على أن النفط يعتبر حلقة الوصل المهمة التي تربط بين الاقتصاد العراقي والعالم الخارجي إذ أن انخفاض أسعار النفط يفضي إلى تراجع النمو الاقتصادي فقد تراجع هذا المعدل من (9.8%) في عام (2008) إلى (6.9%) في عام (2009) وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ناتجة عن عدم التنويع الاقتصادي وأحادية الاقتصاد واعتماده على مصدر ريعي واحد، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً وصل إلى أكثر من (65%) من سعره في مطلع الأزمة⁽⁴⁾.

شهدت الأعوام (2010، 2011، 2012) استقراراً واضحاً في هذا القطاع إذ بلغت قيمة الإنتاج (127225674، 115999413، 73569919.4) مليون دينار وبمعدلات تغيير سنوية (30.1%، 57.7%، 9.68%) وبنسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (44.03%، 53.38%، 50.04%) ويرجع السبب في هذه الزيادات إلى ارتفاع الطلب على النفط الخام عالمياً واستقرار أسعاره فقد بلغ متوسط سعر برميل النفط (75.61) دولار لكل برميل لعام (2010) مقابل (58.96) دولار للعام السابق لكل برميل ثم توالى الارتفاعات في أسعار النفط للسنوات اللاحقة إذ بلغ المتوسط (106.3) دولار لكل برميل لعام (2012) وبالتالي زيادة المساهمات النسبية والمطلقة في الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁾.

وبالرجوع إلى جدول (2) نجد أن قيمة إنتاج قطاع التعدين والمقالع لعام (2013) بلغت (126445194.4) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (-0.61%) وبنسبة مساهمة (46.22%) ويرجع سبب السلبية في معدلات التغير السنوية إلى انخفاض طفيف في أسعار النفط حيث انخفضت نسبة المساهمة للقطاعات السلعية مع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي

(1) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007، ص 3.
(2) عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2000 – 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2016، ص 20.
(3) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص 4.
(4) مأمون ادم معروف، أثر أسعار النفط عالمياً على الموازنة العامة للعراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع 2016، ص 655.
(5) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010، 2011، 2012.

بالأسعار الثابتة من (61.9%) عام (2012) إلى (60.6%) لعام (2013) ، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية من (10.1%) عام (2012) إلى (11.3%) للعام 2013⁽¹⁾، أما الأعوام (2014، 2015) فقد بلغت قيمة الإنتاج (117357982، 65590963) مليون دينار وبمعدلات تغير بلغت (7.19%-، 44.1%-) وبنسب مساهمة (44.06%، 33.69%) ونلاحظ هنا انخفاض المساهمات النسبية والمطلقة والسبب يعود إلى تعرض الاقتصاد العراقي إلى التخريب من قبل المجاميع الإرهابية التي تواجدت في مناطق عديدة من محافظات العراق ولاسيما المحافظات التي توجد فيها الحقول النفطية مما أدى إلى تخريبها وتدمير البنى التحتية وبالتالي انخفاض عائدات النفط العراقي نتيجة لانخفاض كميات النفط الخام المنتجة وانخفاض متوسط سعر برميل النفط، وفي عام (2017) شهد هذا القطاع تحسن طفيف ويعود السبب في ذلك إلى مواجهة هذه المجاميع الإرهابية من قبل قوات الجيش والحشد الشعبي في تطهير تلك المناطق وتحريرها في عام (2017) لتبلغ قيمة الإنتاج (89065057) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (31.4%) بعد ان كان معدل التغير (3.36%) لعام (2016) وبنسبة مساهمة (40.18%)، أما الأعوام (2018، 2019) فقد شهدت استقراراً ملحوظاً في هذا القطاع ويرجع السبب في ذلك إلى النتائج الإيجابية لعمليات التحرير.

يعد قطاع الصناعات التحويلية من القطاعات الحيوية لما له من تأثير على الاقتصاد الوطني ودوره المهم في توليد الدخل وزيادة نسب التشغيل أي تقليل البطالة ، وزيادة الادخار والاستثمار فلا بد من العمل على تحقيق ستراتيجية تنمية صناعية وتعزيز السياسة الاستثمارية التي تقود لبناء قاعدة صناعية متطورة وواسعة ترفع من نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كون هذا القطاع يعد أحد المكونات الرئيسية لتوليد الدخل القومي ، إلا أن هذا القطاع واجه أزمات متتالية حالت دون تطوره واستمراره ومن أبرزها انخفاض مصادر الطاقة الكهربائية وارتفاع كلف الإنتاج ، فقد يرجع احد أسباب انخفاض إنتاجية هذا القطاع الى ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة مع عدم وجود الدعم الحكومي وخاصة للقطاع الخاص .

وبمتابعة جدول (2)، نجد أن قيمة إنتاج هذا القطاع (قطاع الصناعات التحويلية) بلغت (532354) مليون دينار عراقي لعام (2004) وبنسبة مساهمة بلغت (1.15%) ويرجع سبب هذه النسبة المنخفضة في هذا القطاع إلى تراكمات الحرب مع انهيار البنى التحتية، وبلغت قيمة إنتاج هذا القطاع للأعوام (2005، 2006، 2007) على التوالي (1470672، 1473218.3، 1817913.8) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (1.96%، 1.54%، 1.63%) وبمعدلات تغير بلغت (176.3%، 0.173%، 23.4%) ونجد هنا ان نسب المساهمة ليست متباينة كثيراً" فيما بينها إلا ان هناك تحسن ملحوظ في معدل التغير لعام (2005) نتيجة لاضافة بعض الصناعات الإنتاجية البيئية ، إلا أن نشاط هذا القطاع بقي متردياً نتيجة كون المنتجات المتأتية من هذا القطاع هي من ضمن الصناعات الإنتاجية المتوسطة والخفيفة، أما المصانع الإنتاجية الكبيرة كانت متوقفة وهو احد أسباب زيادة معدلات البطالة في العراق .

في عام (2008) بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع (1.68%) وبقيمة إنتاج مقداره (2644173) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (45.45%) وازداد هذا المعدل عن العام السابق

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص11.

بسبب وجود زيادة في إنتاج بعض الصناعات التابعة للقطاع الحكومي حيث لوحظ توافر منتجاتها في الأسواق وكذلك زيادة منتجات القطاع الخاص .

وبالرجوع إلى الجدول (2) نجد ان أداء هذا القطاع قد تحسن نتيجة لزيادة القيمة المضافة لبعض الصناعات التحويلية (كالصناعات الكهربائية والنسيجية) وزيادة معامل إنتاج الإسمنت حيث بلغت قيمة الإنتاج (34111291.9 ، 3678714.6) مليون دينار للأعوام (2009 ، 2010) وبمعدل تغير (29.01% ، 7.839%) ونسبة مساهمة (2.61% ، 2.2%) وهذا ما يفسر انخفاض المساهمة في قطاع التعدين لتلك المدة مقابل الارتفاع في نسب المساهمة للقطاعات الأخرى أي تقليل الاعتماد على المصادر الأحادية الجانب وزيادة التشابكات القطاعية فيما بين الصناعات.

وفي الأعوام (2011، 2012، 2013) بلغت قيمة هذا القطاع (6132760.8، 6919449.2، 6286042.4) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (2.82% ، 2.72% ، 2.3%) وبمعدلات تغير مقدارها (66.71% ، 12.83% ، -9.154%) وتعد هذه النسب مستقرة نوعا ما مع الأعوام السابقة نتيجة لاستمرار الزيادة في الأرقام المضافة لبعض الصناعات وبخاصة الكهربائية وصناعة الإسمنت، أما معدل التغير بالسالب للعام (2013) فسببها هو افتقار نشاط القطاع الصناعي إلى الطاقة الكهربائية المستمرة وكذلك قلة البنى التحتية الداعمة علما أن هناك خطة تنمية وطنية بدأت من عام (2010 - 2014) والتي كانت تستهدف التنوع في قطاعات الاقتصاد الوطني⁽¹⁾، وكذلك زيادة عدد منشآت القطاع الخاص إذ بلغت (500، 546 ، 586) منشأه على التوالي للأعوام (2010، 2011، 2012) وسبب هذه الزيادة في عدد منشآت القطاع الخاص نتيجة الدعم الحكومي المقدم له من خلال خطة التنمية الوطنية وكذلك منح إجازات التأسيس للمشروعات الصغيرة عن طريق المديرية العامة للتنمية الصناعية⁽²⁾ .

ونلاحظ في الجدول (2) أيضا نجد ان الأعوام (2014 ، 2015 ، 2016) بلغت قيمة الإنتاج لهذا القطاع (4999233.9، 4234716.9، 4436442.7) مليون دينار وبنسب مساهمة بلغت (1.88% ، 2.18% ، 2.25%) وبمعدلات تغير مقدارها (20.47% ، -15.29% ، 4.764%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تردي الوضع الأمني وانهايار منظومات الطاقة الكهربائية المشغلة للمصانع الإنتاجية لاسيما مصانع الإسمنت والأسفلت وتوقف المصانع النسيجية فضلا عن عزوف الدعم الحكومي المقدم لهذه الصناعات واستمرار العمليات الإرهابية لمنظمات داعش .

وشهدت الأعوام (2017 ، 2018 ، 2019) تحسنا ملحوظا حيث بلغت قيمة الإنتاج لقطاع الصناعات التحويلية (4819896.4، 4933429.4، 5257100.3) مليون دينار وبنسب مساهمة (2.17% ، 1.94% ، 2%) وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (8.643% ، 2.356% ، 6.561%) وترجع أسباب ذلك إلى تحسن الوضع الأمني والتحرر من المنظمات الإرهابية .

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص 15.
(2) يحيى غني النجار ، و رياض جواد كاظم ، واقع الصناعات التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخمسون ، 2017 ، ص 7.

ويشير قطاع البناء والتشييد إلى مدى تطور البنى التحتية في الدولة ومدى مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت والتي تساهم لاحقاً في تكوين التراكم الرأسمالي لأي بلد مثل المباني والمنشآت والطرق والجسور وتعد ضمن راس المال الثابت كونها لا تدخل ضمن الدورة الإنتاجية وإنما لها عمر افتراضي غالباً ما يكون طويل الأجل لا أكثر من عشرون عاماً، ومن خلال البيانات المذكورة في الجدول (2) نجد أن قيمة منتجات قطاع البناء والتشييد بلغت (1597061، 1103004) مليون دينار لعامي (2004، 2005) وبنسبة مساهمة (3.453%، 1.471%) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-30.94%) للعام الأخير وانخفضت هذه النسبة عن العام السابق بسبب تدهور الوضع الأمني وقلة تخصيصات الموازنة الاستثمارية واستمر هذا الانخفاض لغاية عام (2007) إذ بلغت قيمة الإنتاج لهذا القطاع (779387.5، 972816.6) مليون دينار وبنسبة مساهمة (0.815%، 0.873%) وبمعدلات تغير بلغت (-29.34%، 24.818%) لعامي (2006، 2007).

وبمتابعة الجدول نجد قيمة إنتاج هذا القطاع بدأت بالارتفاع إذ بلغت (1843678.3، 2312350.1، 2909700.5) مليون دينار للأعوام (2008، 2009، 2010) وبنسب مساهمة (1.174%، 1.77%، 1.741%) وبمعدلات تغير مقدارها (89.52%، 25.42%، 25.833%) وتعود أسباب زيادة قيمة إنتاج هذا القطاع إلى تحسن الوضع الأمني ومحاوله جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع البناء والتشييد، أما انخفاض نسب معدل التغير فتعود لانخفاض القيمة المضافة لهذا القطاع.

كما نجد أن قيمة الإنتاج لهذا القطاع في الأعوام (2011، 2012، 2013) بلغت (10358530، 15416432، 20201575) مليون دينار وبنسب مساهمة بلغت (4.766%، 6.064%، 7.384%) وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (256%، 48.828%، 31.039%) وهذه الزيادات جاءت نتيجة قيام الحكومة بإنجاز مشروعات تضمنت بناء المدارس والمستشفيات مما أدى إلى زيادة قيمتها المضافة.

هذا ولم تشهد الأعوام (2014-2019) تطوراً واضحاً في هذا القطاع بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فضلاً عن عدم وجود الأراضي المناسبة لجذب المستثمرين سواء المحليين أم الأجانب، إذ تنجّه رؤوس الأموال إلى أماكن الاستقرار والأمان، لذا نجدها بلغت (19098018، 12514765، 12260517، 13408942، 11222146، 10731312) مليون دينار وبنسب مساهمة (7.171%، 6.428%، 6.226%، 6.049%، 4.403%، 4.082%) كما في ملحق (4) وبمعدلات تغير سنوية بلغت (-5.463%، -34.47%، -2.032%، 9.36%، 16.31%، -4.374%).

2.1.3 تطور مساهمة القطاعات التوزيعية:

غلبت المساهمة المنخفضة للقطاعات التوزيعية في الاقتصاد العراقي بسبب سيادة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على المساهمة النسبية العالية للقطاع النفطي في تكوين ذلك الناتج، مما قد يشكل اختلالاً "هيكلياً عميقاً" في المدى المتوسط والبعيد.

وفي الجدول (3) نجد أن القيم المطلقة لتجارة الجملة قد أخذت بالازدياد للأعوام (2004، 2005، 2006) إذ بلغت (2661768، 4264949، 6349971.6) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية (60.23%، 48.89%) للعامين الأخيرين على التوالي وينسب مساهمة (5.76%، 5.69%، 6.64%) كما هو موضح في الملحق (5) وان هذه الزيادات ناتجة عن تحسن أداء الاقتصاد العراقي عموماً "وخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية بعد عام (2003) وبالمقابل هذه الزيادات لم تكن كبيرة جداً" مما عزز ثبات المساهمة النسبية للقطاع أعلاه من الناتج المحلي الإجمالي، على أن سبب النمو المنخفض بمعدل التغير السنوي والثبات النسبي للمساهمات النسبية هو عدم توسيع البنى التحتية لتجارة الجملة بعد عام (2003) مقابل ازدياد نشاط قطاع التجزئة أو البيع بالمفرد.

أخذ نشاط القطاع التوزيعي للأعوام (2009، 2010، 2011، 2012، 2013) بالتأرجح نحو الانخفاض ما عدا عام (2012) متأثراً بالارتفاع النسبي للمساهمات المطلقة لقطاع البنوك وقطاع النقل والمواصلات كما هو في الملحق (5)، مما يعني اتجاه السياسات الاقتصادية للحكومة نحو ترصين قطاع البنوك وتفعيل دوره في زيادة النمو والتنمية فضلاً عن ذلك حاجة الاقتصاد العراقي إلى زيادة تكوين رأس المال لاسيما في مجال البنى التحتية لتحقيق تنمية مستدامة مستقبلية، على إلا أن بعض الزيادات جاءت نتيجة لدور نشاط التجارة في تلبية حاجة المواطنين من السلع المنتجة محلياً إلى جانب الاستيرادات من الخارج⁽¹⁾.

وبقدر تعلق الأمر بالمدة المتبقية للأعوام (2014-2019) نجد الثبات النسبي (بعد أخذ المتوسط الحسابي للمدة أعلاه) للمساهمات المطلقة للقطاعات التوزيعية كما هو مبين في الجدول (3)، مما يعني ان مساهمة القطاعات التوزيعية للمدة أعلاه بقيت أسيرة القيود الإدارية وتوجهات السياسة الاقتصادية بعيداً عن تطور تلك القطاعات والتركيز على قطاعات أخرى قد تكون مدرة للدخل بصورة عالية .

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2009 ، ص 13.

الجدول (3)
تطور المساهمة المطلقة لبعض القطاعات التوزيعية الرئيسية بالأسعار الجارية للمدة
(2019 - 2004)

(مليون دينار)

السنة	تجارة الجملة	معدل التغير السنوي %	البنوك	معدل التغير السنوي %	النقل والمواصلات	معدل التغير السنوي %
2004	2661768		1064707.1		2129414.3	
2005	4264949	60.23	955937	-10.216	5073818.3	138.27
2006	6349971.6	48.89	690307.3	-27.787	6742912	32.896
2007	6973333.7	9.817	1542182.6	123.41	7333112.6	8.7529
2008	8392556.4	20.35	2402803.4	55.805	8573606	16.916
2009	10308751.8	22.83	1131869	-52.894	8519812.6	-0.6274
2010	12458719.9	20.86	2064162.8	82.368	9452250	10.944
2011	14115747.4	13.3	2794734	35.393	10175883.9	7.6557
2012	19637453	39.12	4225297.4	51.188	14439898.9	41.903
2013	20532172.7	4.556	5044121.1	19.379	18087977.4	25.264
2014	20931618.4	1.945	3116107.6	-38.223	19452890.3	7.546
2015	21326778.9	1.888	2622463	-15.842	20800702.2	6.9286
2016	18593822.9	-12.81	3420766.6	30.441	22618847.1	8.7408
2017	20071980.1	7.95	4137873.5	20.963	23981785.8	6.0257
2018	19151591.3	-4.585	4969878	20.107	25231406	5.2107
2019	20449657.2	6.778	5138808.9	3.3991	26005487.9	3.0679

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية، سنوات مختلفة .
- معدلات التغير من احتساب الباحثة.

2.1.4 تطور مساهمة القطاعات الخدمية:

أن توفير الخدمات يمثل الركيزة الأساسية لبيئة استثمارية ناجحة، إذ يجب على الحكومة تأمين هذا الجانب من الخدمات كونها تمثل بعداً "طبيعياً" وجوهرياً" لزيادة الانتاجية و توسعت الحكومة في الآونة الأخيرة في تقديم مختلف الخدمات وشهد العراق تغيراً "واضحاً" في أنماط الاستهلاك التي كانت مقتصرة على الأسواق التقليدية إذ أصبح قطاع الخدمات أكثر توجهاً نحو إنشاء المراكز التجارية الجديدة مما زاد عدد المجمعات و العديد من الأنشطة الخدمية كالفنادق والسياحة والخدمات المالية والتأمينية وصناعة الإعلان والخدمات المختلفة لذوي الأعمال والشركات ، والجدول (4) يمثل تطور الأنشطة الخدمية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) والتي تتضمن قطاعي الخدمات وملكية دور السكن.

وبمتابعة الجدول (4) نجد أن قيمة إنتاج قطاع الخدمات وملكية دور السكن للأعوام (2004، 2005، 2006، 2007) قد بلغت (1597061، 8750498.2، 10726238.4، 14302388.3) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية موجبة لقطاعي الخدمات ودور السكن عدا القطاع الثاني كان سالباً" للعام (2005) متأثراً" بأحداث عام (2003) وما خلفته من تدمير للبنى التحتية فكانت النتيجة سالبة لنمو لهذا القطاع كما أن التكوين الرأسمالي له كان منخفضاً وسبب ذلك التخريب والدمار الذي لحق بالبنى التحتية ما بعد الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية مما جعل أداء هذا القطاع مترجعاً".

شهدت الأعوام (2008، 2009، 2010، 2011، 2012) زيادات مطلقة في المساهمات القطاعية المكونة لقطاع الخدمات وبمعدلات متباينة من سنة إلى أخرى متأثرة بما خلفته الأزمة المالية العالمية مؤثرة في دخول و استثمارات هذه القطاعات المعتمدة اعتماداً "كبيراً" على إيرادات القطاع النفطي بعيداً" عما تولده هذه القطاعات فكانت النتيجة انخفاض معدلات التغير السنوية كذلك وكما هي موضحة في الجدول (4) ، على أن بعض هذه الزيادات قد تعود إلى ارتفاع نشاط هذا القطاع من خلال تقديم القروض الميسرة والمدرة للدخل لفئة الشباب وتحسين خدمات الفنادق والسياحة وتطور وسائل الاتصال واستخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم الخدمات، واستمرت الزيادات المطلقة لقطاع الخدمات بالزيادة إلى نهاية مدة البحث ماعدا عامي (2015، 2016) متأثرة بالصدمات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي متمثلة بتدمير البنى التحتية لهذا القطاع مما اضعف إنتاجيته ودخله وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي ككل ، أما قطاع ملكية دور السكن فتميز بالثبات النسبي للمدة (2008، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012) مع تراجع معدلات التغير السنوية من (18.28%) عام (2008) إلى (1.9%) عام (2012) إشارة إلى أن عدم التوسع العمودي أو الأفقي في البنى التحتية لهذا القطاع كانت ناتجة عن القيود الإدارية أو القانونية أو ضعف التمويل فضلاً عن ارتفاع معدلات الفائدة في الجهاز المصرفي.

شهد قطاع الخدمات في الأعوام (2017، 2018، 2019) ارتفاعاً في القيم المطلقة والنسبية كما في الجدول (4) والملحق (6) والناتجة عن تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية ،

أما قطاع السكن فقد استمرت القيم المطلقة والنسبية بالزيادة للأعوام (2013، 2014) مع الارتفاع النسبي في معدل التغيير السنوي مقابل الانخفاض الواضح في القيمة لهذا القطاع عام (2015) وبمعدل تغيير سالب بلغ (21.16%-) ناتجة عن الظروف السياسية التي مر بها البلد من انعدام الأمن وسيطرة داعش الإرهابي، أما المدة (2016 - 2019) فقد تأرجحت القيم المطلقة والنسبية مابين الارتفاع والانخفاض، اذ بلغ معدل التغيير السنوي (2.352%-) للعام (2018) التي ارتفعت إلى (3.195%) لعام (2019) ناتجة عن ارتفاع المساهمة النسبية لهذا القطاع التي بلغت (5.1%) ومن ثم ارتفاع القيمة المضافة⁽¹⁾.

الجدول (4) تطور المساهمة المطلقة لبعض القطاعات الخدمية الرئيسية بالأسعار الجارية للمدة (2004- 2019)				
(مليون دينار)				
السنة	الخدمات	معدل التغيير السنوي %	ملكية دور السكن	معدل التغيير السنوي %
2004	1597061		1597061	
2005	8750498.2	447.9	1103004	-30.94
2006	10726238.4	22.58	7255499.2	557.8
2007	14302388.3	33.34	9322462.8	28.49
2008	23410748.4	63.68	11026981	18.28
2009	23843822.1	1.85	12247673.7	11.07
2010	31771897.7	33.25	13303485.4	8.621
2011	30518824.6	-3.94	15160506.4	13.96
2012	37488456.8	22.84	15448866.8	1.902
2013	43982719.1	17.32	16216205.6	4.967
2014	45836270.9	4.214	17495088.1	7.886
2015	41229609.7	-10.1	13793774.9	-21.16
2016	40985235.6	-0.59	14379154.5	4.244
2017	41013254.3	0.068	15052742.1	4.684
2018	46324555.6	12.95	14698641.6	-2.352
2019	52595124.2	13.54	15168279.4	3.195

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية، سنوات مختلفة.
- معدلات التغيير من احتساب الباحثة.

(1) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2019، ص 18.

2.2 المبحث الثاني : تحليل دور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي للمدة (2019- 2003)

يحتل القطاع المالي والمصرفي أهمية كبيرة في مختلف الأنظمة الاقتصادية من خلال الفرص التي يمنحها في مجال التمويل لمختلف الوحدات الاقتصادية وبالتالي يساهم بشكل كبير في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁾، ويعد توفير الموارد المالية الكافية لمختلف القطاعات من اهم متطلبات وشروط عملية تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مصادر التمويل الملائمة والتي تؤدي إلى الاستثمار وزيادة الدخل والإنتاج وعادة تكون مصادر التمويل على نوعين مصادر داخلية متكونة من مدخرات الأفراد ومؤسسات القطاع العام والائتمان المصرفي المقدم من قبل المؤسسات الوسيطة للجهاز المصرفي متمثلة بالمصارف التجارية ومصادر خارجية تتضمن القروض والمساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2.1 تحليل تطور إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي للمدة (2019 – 2003)

ظهرت الحاجة إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي انسجاماً مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) ،أذ أن تحليل ودائع الجهاز المصرفي وبيان مصادر تلك الموارد يعني ضمناً " توفير الموارد اللازمة لعملية الائتمان ، لذلك جرى البحث في هذه الفقرة تمهيداً" لبحث عملية الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي لمدة البحث.

أن زيادة أو انخفاض حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي يتأثر بمجموعة من العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية والتي قد تكون مرتبطة بالعمل نفسه أو بالمصرف أو عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية ومنها مدى الوعي المصرفي لدى الأفراد والمؤسسات ، السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف وحالة النشاط الاقتصادي من رواج أو انكماش⁽²⁾.

وتشير بيانات الجدول (5) الى أن الجزء الأعظم من إجمالي الودائع الموجودة لدى المصارف العاملة هي ودائع القطاع العام أذ بلغت أعلى نسبة مساهمة في عام (2006) وكانت (72%)، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه ودائع القطاع الخاص نسبة مساهمة (49%) وذلك عام (2003) وقد يعود السبب إلى قلة الوعي المصرفي لدى المواطن العراقي مع فقدان عنصر الثقة وسوء الأوضاع الأمنية، لكن بشكل عام ازدادت الودائع من عام (2004) مقارنة بالعام (2003) بسبب استبدال العملة العراقية وزيادة الأجور والرواتب وتحسين ثقة المواطن وتفضيل الاحتفاظ بمدخراتهم لدى المصارف بدلاً" من اكتنازها (Disharding)⁽³⁾ ، أذ بلغت قيمتها (7936133) مليون دينار عام (2004) وبمعدل تغير (85.4%) بعد ان كانت (4281656) مليون دينار عام (2003).

(1) بإصالحى الأمين ، بن جابر عبد المنعم أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (1990 – 2018) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة أحرار الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، 2020 ، ص 3 .
(2) محمد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2007 ، ص ص 42 - 43 .
(3) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004 ، ص 12.

بلغ إجمالي الودائع للأعوام (2005، 2006، 2007، 2008، 2009) قيماً" (10769995، 16928295، 26188926، 34524959، 38582477) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية (35.7%، 57.2%، 54.7%، 31.8%، 11.8%) على التوالي ، ويمكن تفسير التراجع في معدلات التغير السنوية لإجمالي الودائع للأعوام الثلاثة الأخيرة بأنها ناتجة عن انخفاض السيولة المالية في النظام النقدي العراقي متأثراً" بالأزمة المالية التي سادت في اقتصاديات البلدان المتقدمة مع المحافظة في القطاع العام على نسبة ودائعه إلى إجمالي الودائع مما يعني ضمناً" تأثر القطاع العام بالأزمة أكثر من تأثر القطاع الخاص بها.

أما عام (2010) فقد بلغ إجمالي الودائع (47974232) مليون دينار بواقع (34236047) مليون دينار للقطاع العام و(13711185) مليون دينار للقطاع الخاص وبمعدل تغير سنوي لإجمالي الودائع (24.3%) ، ومن الملاحظ هنا أن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع أنخفض إلى (29%) بعد أن كانت (33%) للعام السابق بسبب انخفاض الفوائد الممنوحة على الودائع إذ بلغت (4.4%) لعام (2010) بعد أن كانت (4.9%) لعام (2009)⁽¹⁾ .

وبمتابعة الجدول (5) نجد أن إجمالي الودائع للأعوام (2011، 2012، 2013، 2014) بلغت (56150094، 62005935، 68855487، 74073336) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية بلغت (17.1%، 10.4%، 11%، 7.58%) وبنسبة ودائع القطاع العام إلى إجمالي الودائع (68%، 66%، 64%، 67%) و(32%، 34%، 36%، 33%) للقطاع الخاص، وجاءت هذه الزيادات نتيجة لزيادة مقدار الودائع الجارية للمؤسسات العامة والقطاع الخاص⁽²⁾، علماً" أن هذه الزيادات كانت متواضعة بسبب تطبيق البنك المركزي لسياسة الاحتياطي القانوني الجديدة والتي لا تمكن المصارف التجارية من الاحتفاظ بودائعها لدى البنك المركزي للاستفادة من الودائع الليلية .

وفي عامي (2015، 2016) بلغ إجمالي الودائع (64344061 ، 62398733) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالبين مقداره (13.1%- ، 3.02%-) وهي نتيجة طبيعية للظروف الاستثنائية التي عاشها البلد آنذاك متمثلة بالأوضاع الأمنية غير المستقرة والعمليات العسكرية ضد المجاميع الإرهابية مما أدى إلى تدمير اغلب البنى التحتية وذلك انعكس سلباً" على نمو الودائع بشكل عام وقلة قدرة المصارف على جذب الودائع وعزوف الكثير من أصحاب رؤوس الأموال عن إيداع أموالهم والاحتفاظ بها خارج البلاد، وتشير الأعوام (2017، 2018، 2019) إلى زيادة رصيد الودائع بشكل عام بسبب عمليات التحرير واستقرار الأوضاع الأمنية إذ بلغت قيمتها (67048631 ، 76893927 ، 82106425) مليون دينار عراقي للأعوام أعلاه على التوالي وبمعدل تغير سنوي مقداره (7.45%، 14.7%، 6.78%).

(1) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010 ، ص 53.

(2) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص 38.

الجدول (5)

تطور حجم الودائع للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2003 - 2019)
(مليون دينار)

السنة	إجمالي الودائع	معدل التغير السنوي (%)	ودائع القطاع العام	نسبة ودائع القطاع العام إلى إجمالي الودائع %	ودائع القطاع الخاص	نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع %
2003	4281656	-----	2176156	51	2105500	49
2004	7936133	85.4	4910769	62	3025364	38
2005	10769995	35.7	7080078	66	3689917	34
2006	16928295	57.2	12177046	72	4751249	28
2007	26188926	54.7	16786388	64	9402538	36
2008	34524959	31.8	22909288	66	11615671	34
2009	38582477	11.8	25896259	67	12686218	33
2010	47947232	24.3	34236047	71	13711185	29
2011	56150094	17.1	37957482	68	18192612	32
2012	62005935	10.4	40890395	66	21115540	34
2013	68855487	11	44405473	64	24450014	36
2014	74073336	7.58	49370704	67	24702632	33
2015	64344061	-13.1	40707157	63	23636904	37
2016	62398733	-3.02	38690313	62	23708420	38
2017	67048631	7.45	40955277	61	26093354	39
2018	76893927	14.7	49529542	64	27364385	36
2019	82106425	6.78	51397741	63	30708684	37

- المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات متفرقة
- معدلات التغير السنوية من احتساب الباحثة

2.2.2 تحليل تطور الائتمان (النقدي والتعهدي) للمدة (2003 – 2019)

يمثل الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف التجارية نوعاً من أنواع التسهيلات المصرفية الذي يشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر (الجاري المدين ، الأوراق التجارية المخصومة ، السلف والقروض ، وأية تسهيلات أخرى) المقدمة من جميع المصارف التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة والنوع الآخر يتمثل بالائتمان التعهدي الذي يتضمن جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية التعهدية (الاعتمادات وخطابات الضمان) المقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية⁽¹⁾، أي انه لا يتضمن تقديماً مباشراً⁽²⁾ للأموال وإنما يتضمن التعهدات الخطية من قبل المصارف تجاه الآخرين ضماناً⁽²⁾ لعملائهم.

لقد أدت استقلالية البنك المركزي بعد عام (2003) إلى تحقيق معدلات معينة للاستقرار الاقتصادي والنقدي مع استقرار أسعار صرف الدينار العراقي وأجراء عملية استبدال العملات النقدية القابلة للتلف والمنخفضة القيمة بسبب السياسات الخاطئة لإصدارها، وقد تم إصدار قانون المصارف العراقي (94) للسنة (2004) لإرساء نظام مصرفي يعمل وفق المعايير الدولية⁽³⁾، على أن دستور العراق لعام (2005) تضمن تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق مما يعني ضمناً الحاجة إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان عملية التحول أعلاه وتوسيع الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو والتنمية، كما شهدت تلك المدة تحرير القطاع المالي وإلغاء خطط الائتمان السابقة المفروضة من قبل السلطة النقدية للبنك المركزي العراقي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ونتيجة لذلك لوحظ وجود تطورات عديدة في الجهاز المصرفي أسهمت بشكل كبير في زيادة نشاطه وأداءه المالي فمن آثارها تحديد أسعار الفائدة على الودائع وعلى الائتمان الممنوح طبقاً لقانون البنك المركزي (56) للسنة (2004) وإلغاء السقوف الائتمانية للمصارف وازدياد حجم الائتمان المصرفي وبمعدلات عالية إلا ان اغلب هذه الزيادات نقدية وليست حقيقية بسبب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي فضلاً عن عوامل أخرى بعد أحداث عام (2003)⁽⁴⁾.

ونلاحظ في الجدول (6) أن الائتمان النقدي (Monetary Credit) للعام (2004) بلغ (824673) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (32.8%) عن العام السابق مقابل (621130) مليون دينار لعام (2003) وجاءت هذه الزيادات نتيجة قيام المصارف الحكومية في العراق بمنح القروض لمنتسبي الدولة و التي مثلت النسبة الأكبر من بين أنواع الائتمان النقدي الممنوح وخاصة الاستهلاكية والسكنية والتي بلغت (48%) من إجمالي الائتمان ثم يليها حساب التسهيلات الائتمانية (السحب على المكشوف **Overdraft**) بنسبة (36%) وبعدها الديون المتأخرة التسديد وأخيراً خصم الكمبيالات⁽⁵⁾، ويمكن أن يكون سبب هذه الزيادة هو إعادة أعمار البنى التحتية

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية 2010 ، ص 10 .
(2) صادق راشد الشمري ، إدارة العمليات المصرفية ، مداخل وتطبيقات ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص 296 .
(3) حسن كريم حمزة ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، 2015 ، ص 71 .
(4) زهراء محمد الزبيدي ، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق ، دراسة قياسية للمدة (1985 – 2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2016 ، ص ص 40-41 .
(5) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2004 ، ص 13 .

وبعض المشروعات التي دمرت نتيجة العمليات العسكرية بعد عام (2003) في حين دعت الحاجة إلى القيام بالاستثمارات الكبيرة لتلبية الطلب المتزايد على الائتمان.

وأذا نظرنا إلى الجدول (6) نجد أن قيمة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق للعام (2005) بلغ (1717450) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (108%) عن العام السابق ناتجة عن قيام المصارف بمنح الائتمان إلى شريحة كبيرة من المواطنين تضمنت القروض الاستهلاكية والسكنية وكانت بالمرتبة الأولى من إجمالي الائتمان.

أما الأعوام (2006، 2007، 2008، 2009) فقد شهدت تذبذباً بسيطاً في معدل التغير السنوي إذ بلغ إجمالي الائتمان النقدي (2664898، 3459020، 4587454، 5690062) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية بلغت (55.2%، 29.8%، 32.6%، 24%) للأعوام أعلاه على التوالي، وكان للقطاع الخاص النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان للأغراض الاستهلاكية والسكنية ثم تليها المشروعات العامة بنسبة ضئيلة وهذا ما يفسر حدوث ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي حيث ازداد عرض النقد بشكل عام وكذلك انخفاض سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي إلى ما يعادل (1170) دينار في عام (2009) وكذلك نلاحظ ارتفاع أسعار الفائدة لعام (2008) إلى (17%) مما يعني ضمناً ارتفاع كلفة الأموال المقترضة وهي سياسة نقدية انكماشية تتبعها السلطات النقدية للحد من التضخم⁽¹⁾.

أما الأعوام (2010، 2011، 2012) قد شهدت ارتفاعاً واضحاً في إجمالي الائتمان النقدي إذ بلغ (11721535، 20344076، 28438688) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (106%، 73.6%، 39.8%) على التوالي ناتجة عن زيادة مساهمة خطط التنمية الوطنية في تنشيط الاقتصاد العراقي إذ حقق الائتمان النقدي تصاعداً واضحاً في الرصيد الإجمالي لكافة القطاعات الاقتصادية وبخاصة القطاع الخاص، وقد حافظ البنك المركزي على أسعار الفائدة التي بلغت (6%) كجزء من سياستها الهادفة إلى تنشيط الاقتصاد العراقي من خلال تخفيض كلفة الأموال المقترضة إلى المصارف لتشجيعها على تمويل القطاعات الاقتصادية بأسعار مناسبة كما حافظ البنك المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني والبالغة (15%) لكافة الودائع موزعة بواقع (10%) لدى البنك المركزي و (5%) في الخزائن الخاصة للمصارف⁽²⁾، ومما يلاحظ أن الزيادة في حجم الائتمان الاستهلاكي كانت واضحة لحد عام (2012) ويمكن إرجاع ذلك إلى توجهات سلطة الائتلاف وبدعم من الاستشارة الأمريكية في نقل تجربة الأمريكان في فلسفة المجتمع العظيم التي تتضمن فكرة أن الاستهلاك هو المولد للنمو فكانت استجابة السياسة النقدية واضحة من خلال زيادة حجم الائتمان المقدم للاستهلاك وعلى أساس أن الاستهلاك العالي يولد مضاعف كبير وبالتالي تفعيل دور المعجل في زيادة التراكم الرأسمالي.

وبلغ إجمالي الائتمان النقدي للأعوام (2013، 2014، 2015) مبلغاً (29952012، 34123067، 36752686) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (5.32%، 13.9%، 7.71%) للأعوام أعلاه على التوالي، مع ملاحظة تراجع الزيادات في الائتمان عن الأعوام السابقة بصورة واضحة لتعبر عن واقع الصدمات التي تعرض إليها الاقتصاد العراقي متمثلة بانخفاض أسعار

(1) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص 41.

(2) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012، ص 6.

النفط للعامين الأخيرين (2014، 2015) ودخول العصابات الإرهابية لمناطق واسعة من العراق مما خفض النشاط الاقتصادي على العموم وبالتالي انخفاض النشاط الائتماني .

أما الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) فقد بلغ الائتمان النقدي (37180123، 37952829، 38486947، 42052511) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (1.16%، 2.08%، 1.41%، 9.26%) على التوالي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة النقدية للبنك المركزي كانت داعمة وساندة للاقتصاد العراقي في ظل الأزمة المالية التي يواجهها جراء انخفاض أسعار النفط وإيجاد طرق جديدة لتمويل الموازنة الحكومية عن طريق الاستثمار في الحوالات وسندات الخزنة بالإضافة إلى تخصيص (6) تريليون دينار عراقي لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة و المتوسطة والصغيرة والتي تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي لتوسع القاعدة الإنتاجية ودفع عجلة التنمية بالإضافة إلى المحافظة على سعر فائدة (4%) خلال تلك الأعوام⁽¹⁾، وقد تميزت معدلات التغير السنوي لنمو الائتمان بالانخفاض للمدة أعلاه عدا العام الأخير .

أيضا" يتبين من خلال الجدول (7) الذي يتضمن التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2008 - 2019) بأن أغلب الائتمان يذهب إلى القطاع الخاص ، أذ بلغت نسب الائتمان النقدي الممنوح لعامي (2008 ، 2009) للقطاع التوزيعي (0.46، 0.41) على التوالي وجاء بالمرتبة الأولى ثم يليه القطاع السلعي بنسبة ائتمان نقدي ممنوح (0.36، 0.37) والقطاع الخدمي بالمرتبة الثالثة وكانت نسبة الائتمان النقدي الممنوح لقطاع العالم الخارجي ضئيلة جدا".

أما المدة (2010 - 2017) ومن خلال الجدول (7) يتبين أن نسب الائتمان النقدي كانت اغلبها موزعة ما بين القطاع السلعي والقطاع الخدمي والتي تعني ضمنا" ان النسبة الأكبر من الائتمان النقدي تذهب إلى صيانة المباني وقروض الإنشاءات السكنية وكذلك توسع الخدمات المقدمة إلى المجتمع العراقي.

شهدت الأعوام (2018، 2019) ارتفاعا" في نسب الائتمان الممنوح لقطاعي الخدمات والبناء والتشييد أذ احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح الذي بلغ نسبة (35.9 %) ثم يليه قطاع البناء والتشييد بنسبة (25.3%) ، ليأتي قطاع تجارة الجملة والمفرد بالمرتبة الثالثة بنسبة (15.5%) من إجمالي الائتمان في حين سجلت بقية القطاعات (23.3%) من إجمالي الائتمان النقدي⁽²⁾.

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.
(2) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2018، ص ص

الجدول (6)
الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف العاملة في العراق
للقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2019)

(مليون دينار)

السنة	الائتمان النقدي المباشر (1)	معدل التغير السنوي (%) (2)	القطاع العام (3)	القطاع الخاص (4)	القطاع المالي (5)	نسبة 3:1 (6)	نسبة 4:1 (7)	نسبة 5:1 (8)
2003	621130		208850	396418	15862	0.34	0.64	0.03
2004	824673	32.8	188127	622476	14070	0.23	0.75	0.02
2005	1717450	108	631409	950287	135754	0.37	0.55	0.08
2006	2664898	55.2	759439	1881014	24445	0.28	0.71	0.01
2007	3459020	29.8	1054992	2387433	16595	0.3	0.69	0
2008	4587454	32.6	575382	3978301	33771	0.13	0.87	0.01
2009	5690062	24	644506	4646167	399389	0.11	0.82	0.07
2010	11721535	106	886022	8527131	2308382	0.08	0.73	0.2
2011	20344076	73.6	1637817	11356308	7349951	0.08	0.56	0.36
2012	28438688	39.8	6120523	14650102	7668063	0.22	0.52	0.27
2013	29952012	5.32	6626795	16947533	6377684	0.22	0.57	0.21
2014	34123067	13.9	8010217	17745141	8367709	0.23	0.52	0.25
2015	36752686	7.71	7802727	18070058	10879901	0.21	0.49	0.3
2016	37180123	1.16	7383184	18180970	11615969	0.2	0.49	0.31
2017	37952829	2.08	7221255	19452293	11279281	0.19	0.51	0.3
2018	38486947	1.41	2675495	20216073	15595379	0.07	0.53	0.41
2019	42052511	9.26	2654868	21042213	18355430	0.06	0.5	0.44

المصدر: العمود (1، 2، 3، 4، 5)

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية ،سنوات متفرقة.
- العمود (6، 7، 8) من أعداد الباحثة.

الجدول (7)
التوزيع القطاعي للانتماء النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة
(2019 - 2008)

(مليون دينار)

نسبة 4:5 (9)	نسبة 3:5 (8)	نسبة 2:5 (7)	نسبة 1:5 (6)	مجموع الكلي لانتماء النقدي (5)	الانتماء النقدي الممنوح للقطاع العالمي الخارجي (4)	الانتماء النقدي الممنوح للقطاع الخدمي (3)	الانتماء النقدي الممنوح للقطاع التوزيعي (2)	الانتماء النقدي الممنوح للقطاع السلعي (1)	السنة
0	0.18	0.46	0.36	4587454	1949	824433	2089776	1671296	2008
0	0.22	0.41	0.37	5690062	23897	1254413	2312010	2099742	2009
0	0.5	0.22	0.28	11721535	6874	5834114	2562084	3318463	2010
0	0.38	0.22	0.4	20344076	5489	7761270	4472694	8104623	2011
0	0.38	0.28	0.34	28438688	137908	10688138	7910357	9702285	2012
0	0.35	0.27	0.38	29952012	214783	10448655	7943322	11345252	2013
0	0.36	0.24	0.4	34123067	27021	12222489	8091122	13782435	2014
0	0.39	0.24	0.37	36752686	39154	14302979	8756352	13654201	2015
0	0.39	0.25	0.36	37180123	31870	14508699	9273643	13365911	2016
0	0.38	0.26	0.36	37952830	1882	14495900	9791225	13663823	2017
0	0.36	0.23	0.41	38486946	36743	13813654	9044183	15592366	2018
0	0.37	0.25	0.38	42052511	0	15507631	10506636	16038244	2019

المصدر: العمود (1، 2، 3، 4، 5)

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات متفرقة.
- العمود (6، 7، 8، 9) من أعداد الباحثة.

أما على مستوى توزيع التسهيلات الائتمانية التعهدية من قبل المصارف العاملة المتمثلة بخطابات الضمان والاعتمادات فقد سجل الائتمان التعهدي ما قيمته (46071845) مليون دينار للعام (2009) ، وجاء القطاع المالي بالمرتبة الأولى في مقدار الائتمان المستلم من كافة المصارف العاملة في العراق بواقع (24805081) مليون دينار للقطاع ثم جاء القطاع الخاص بمقدار (12715979) مليون دينار وأخيراً بالمرتبة الثالثة المؤسسات العامة بواقع (8550785) مليون دينار وكما موضح في جدول (8).

الجدول (8) الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية للمدة (2009 - 2019)* (مليون دينار)								
السنة	الائتمان التعهدي (1)	معدل التغير السنوي (%) (2)	قطاع عام (3)	قطاع خاص (4)	قطاع مالي (5)	نسبة 3:1 (6)	نسبة 4:1 (7)	نسبة 5:1 (8)
2009	46071845		8550785	12715979	24805081	0.19	0.28	0.54
2010	39790906	-14	8517379	12425482	18848045	0.21	0.31	0.47
2011	39032461	-2	9442067	9494995	20095399	0.24	0.24	0.51
2012	44174190	13	12005914	13472641	18695635	0.27	0.3	0.42
2013	53667025	21	15320825	15309603	23036597	0.29	0.29	0.43
2014	50908393	-5	14039915	15183493	21684985	0.28	0.3	0.43
2015	40533154	-20	10898839	14150406	15483909	0.27	0.35	0.38
2016	33281607	-18	7976573	12938782	12366252	0.24	0.39	0.37
2017	27651378	-17	12468679	10078207	5104492	0.45	0.36	0.18
2018	25336633	-8	11951972	9016301	4368360	0.47	0.36	0.17
2019	25269822	-0.3	12064943	8981732	4223147	0.48	0.36	0.17

* تقارير الاستقرار المالي بدأت بعد عام (2010) لذلك توافرت بيانات الائتمان التعهدي بعد عام (2009).
المصدر: العمود (1، 2، 3، 4، 5) للسنوات (2009-2019) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،
النشرات السنوية، سنوات متفرقة.

- العمود (6، 7، 8) من أعداد الباحثة.

أما الأعوام (2010، 2011) فقد بلغ الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق (39790906، 39032461) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية بلغت (14%-، 2%-) على التوالي ومن الملاحظ ان القطاع المالي للحكومة المركزية أحتل المرتبة الأولى والقطاع الخاص في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة القطاع العام.

وشهدت الأعوام (2012، 2013) ارتفاعاً واضحاً في قيمة الائتمان التعهدي الممنوح لكافة القطاعات الاقتصادية فقد بلغت (44174190، 53667025) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (13%، 21%) على التوالي وبواقع (18695635، 23036597) مليون دينار للقطاع المالي ثم يليه القطاع الخاص بواقع (13472641، 15309603) مليون دينار وبلغ حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام (12005914، 15320825) مليون دينار ومن الممكن ان تكون هذه الزيادات ناتجة عن التحسن العام في الأوضاع الاقتصادية جراء ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

وبالعودة إلى الجدول (8) مرة أخرى نجد أن الائتمان التعهدي للأعوام (2014، 2015) بلغ (50908393، 40533154) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (5%-، 20%-) وجاءت هذه الانخفاضات كنتيجة طبيعية للأوضاع الأمنية المتدهورة في تلك المدة وعزوف القطاع الخاص عن طلب الائتمان التعهدي كون ثلث مناطق العراق كانت مسيطر عليها من قبل العصابات الإرهابية. أما الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) فقد شهدت انخفاصاً ملحوظاً في معدلات التغير السنوي للائتمان التعهدي الممنوح على مستوى القطاع العام والخاص والمالي والتي بلغت (18%-، 17%-، 8%-، 0.3%-) على التوالي، إذ بلغ إجمالي الائتمان التعهدي للمدة المذكورة أعلاه (33281607، 27651378، 25336633، 25269822) مليون دينار وقد جاءت المؤسسات العامة في المرتبة الأولى للأعوام الثلاثة الأخيرة ويليهما القطاع الخاص والقطاع المالي احتل المرتبة الثالثة.

هذا و اخذ حجم الائتمان المقدم للقطاع المالي اتجاها تصاعدياً للمدة (2009-2014) مقابل انخفاضه للقطاع الخاص والقطاع العام مما يعني ضمناً "أن التسهيلات الائتمانية المقدمة للحكومة كانت عالية وعلى حساب تنمية مشاريع القطاع الخاص ومشاريع البنية التحتية وقد يفسر ذلك لأسباب تتعلق بطبيعة الفلسفة الساسية للمدة أعلاه. مقابل ذلك فإن انخفاض الائتمان التعهدي المقدم للقطاع المالي بعد عام (2014) حتى نهاية مدة البحث قابله زيادة في الائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص والقطاع الحكومي على أن ذلك الامر يشير إلى تغير فلسفة الحكومة في منح الائتمان التعهدي للقطاع الخاص والقطاع العام لزيادة وتيرة النمو لا سيما بعد التدمير العمدي للبنى التحتية والاقتصادية للاقتصاد العراقي بعد دخول العصابات الإرهابية إلى أجزاء واسعة من العراق.

كما يتبين من الجدول (9) الذي يتضمن التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمدة (2009 - 2019) بأن النسب الأكبر كانت ممنوحة للقطاع السلعي وقطاع العالم الخارجي وذلك في عامي (2009، 2010) إذ بلغت نسبة الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع السلعي (0.44، 0.38) على التوالي، كما بلغت النسبة الممنوحة من الائتمان التعهدي للقطاع العالم الخارجي (0.31، 0.38)

على التوالي وكانت هذه النسب المرتفعة على حساب انخفاض نسب الائتمان التعهدي الممنوع لقطاعي التوزيع والخدمات .

بعد عام (2014) والأعوام التي تلتها ارتفعت نسبة الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع التوزيعي وخاصة قطاع تجارة الجملة والمطاعم والفنادق أذ تراوحت نسب الائتمان التعهدي الممنوح ما بين (0.75 - 0.83) ثم يليها القطاع الخدمي أذ تراوحت النسب من (0.07 - 0.11) وهذا ما يعكس ضمناً" تغير توجهات فلسفة الحكومة بشأن منح الائتمان التعهدي.

الجدول (9) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2009 - 2019) (مليون دينار)									
السنة	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع السلي	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع التوزيعي	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخدمي	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العالمي الخارجي	مجموع الكلي للائتمان التعهدي (5)	نسبة 1:5 (6)	نسبة 2:5 (7)	نسبة 3:5 (8)	نسبة 4:5 (9)
2009	20464960	2303696	9065798	14237391	46071845	0.44	0.05	0.2	0.31
2010	14998032	8365509	1184772	15242593	39790906	0.38	0.21	0.03	0.38
2011	17714792	10277672	887216	10152781	39032461	0.45	0.26	0.02	0.26
2012	4031993	31718194	2210754	6213249	44174190	0.09	0.72	0.05	0.14
2013	3729336	40689486	2097109	7151094	53667025	0.07	0.76	0.04	0.13
2014	3118253	38262987	3615659	5911494	50908393	0.06	0.75	0.07	0.12
2015	1719067	33183559	3364380	2266148	40533154	0.04	0.82	0.08	0.06
2016	772517	27627075	2788587	2093428	33281607	0.02	0.83	0.08	0.06
2017	1748551	20952969	2926970	2022887	27651377	0.06	0.76	0.11	0.07
2018	1447273	19565559	2309910	2013891	25336633	0.06	0.77	0.09	0.08
2019	1375963	19245107	2633456	2015296	25269822	0.05	0.76	0.1	0.08

المصدر:

- الأعمدة (1، 2، 3، 4، 5) للسنوات (2009-2019) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،
النشرات السنوية ،سنوات متفرقة.
- الأعمدة (6، 7، 8، 9) من أعداد الباحثة.

2.3 المبحث الثالث :فاعلية السياسة النقدية في توجيه الانتماء المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2019)

شهد الاقتصاد العراقي تحولا في الفلسفة السياسية والاقتصادية بعد (2003) انعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في تأثير فاعلية وتوجهات السياسة النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي في العراق من خلال الإجراءات المباشرة وغير المباشرة المختلفة التي استهدفت المتغيرات الاقتصادية المختلفة لتحقيق النمو والتنمية، إذ أدى التحول السياسي بعد 2003 إلى تغيير الفلسفة الاقتصادية والسياسية في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة فكانت النتيجة هي إتباع نظام للصرف مدار من قبل البنك المركزي عن طريق الاحتياطات النقدية الأجنبية عبر نافذة بيع العملة لاستهداف التضخم وجعله هدف نهائي للسياسة النقدية وتغيير معدلات الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الادخارات المحلية والأجنبية ، ورافق ذلك زيادة الاستيراد العشوائي الذي حل محل المنتجات المحلية التي هي أصلا ذات عرض منخفض وساعد في ذلك ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي مما قاد إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محليا وبالتالي زيادة الطلب الكلي مع محدودية العرض الكلي .

وحاولت الحكومة اجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية بعد عام (2003) للتحول من الإدارة المركزية الشاملة للاقتصاد العراقي إلى الإدارة اللامركزية لاسيما في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وإتباع آلية السوق وجعل الأسعار تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب الا انه بقي أسير النظام المركزي والبقاء في إطار الفلسفة الاشتراكية ولم يحدد إجراءات وأهداف التحول المنشود.

2.3.1 مفهوم السياسة النقدية : (Concept of Monetary Policy)

تمثل جملة الإجراءات المتعلقة بعرض النقود على ان المؤسسة الرئيسة المسؤولة عن تلك الاجراءات هي البنك المركزي في جميع البلدان المتقدمة أو النامية(على حد سواء) ، لذا تم الاهتمام بها كونها ذات تأثير كبير على الطلب الكلي ومن خلاله على الناتج المحلي الإجمالي والبطالة ومعدلات سعر الصرف و الفائدة ، وأن الهدف الأساس للسياسة النقدية هو السيطرة على معدلات التضخم ، إذ أن النمو السريع لعرض النقود يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁽¹⁾ . وللسياسة النقدية مفهومين ، الأول المفهوم الضيق ويعني تلك الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة ، وقد عرفها (كينت Kent) بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود لبلوغ هدف اقتصادي معين⁽²⁾ . أما المفهوم الواسع فقد أشار إليه (أنزنج Enizing) لبيضمن كافة الإجراءات والتنظيمات النقدية وغير النقدية لعرض تحقيق الأهداف النقدية أو غير النقدية ومن ثم التأثير في حجم وكلفة توفير النقود* اللازمة لعمل النظام الاقتصادي ككل⁽³⁾ .

(1) Marc Labonte, Gail Makinen , Monetary Policy and Price Stability , An imprint of Nova Science Publishers, Inc. , 2006 , p.1

(2) عوض فاضل الدليمي ، مصدر سابق ذكر ، ص 583 .
* يقصد بكلفة توفير النقود، سعر الفائدة وتكلفة الفرصة البديلة للنقود.

(3) Enzing , Monetary policy , end sand means , Harmon Sdworth , middle six , Penguin , 1964 , p 50 .

وفي محاولة لتحديد مفهوم معين للسياسة النقدية ، يمكن القول أنها مجموعة الوسائل والإجراءات النقدية وغير النقدية التي تعبر عن فن التوقعات التضخمية الذي يسعى للتأثير في كلفة الائتمان ووجهته لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة منها ما يتعلق بالجانب النقدي أو غير النقدي ، على أن تراعي تلك الإجراءات والوسائل إجراءات وأهداف السياسات الاقتصادية الأخرى ، خاصة السياسة المالية للحكومة وإدارة الدين العام ، نظراً لما تخلفه من تأثيرات نقدية أو غير نقدية على السياسة النقدية قد تحد من فاعليتها في سعيها لتحقيق أهدافها .

كما ان عرض النقد هو احد المتغيرات الاقتصادية للسياسة النقدية ذات الأثر الواضح على مجمل الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد في العالم ، وأن استخدام تلك المتغيرات قد يختلف من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة وبغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي للدولة يبقى عرض النقد احد تلك المتغيرات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي فبعض الدول توجه عرض النقد بقصد التأثير على التضخم أو استقرار سعر الصرف واستقرار الأسواق المالية أو نمو الناتج والعمالة⁽¹⁾.

2.3.2 أهداف السياسة النقدية: (Aims of Monetary Policy)

انعكس تطور أهداف السياسة النقدية في وسائلها وأدواتها المختلفة ، ليشمل ليس فقط الإجراءات النقدية بالمعنى الضيق ، وإنما على الإجراءات الحكومية الأخرى التي لها التأثيرات النقدية في الاقتصاد القومي ، كان هذا التطور بسبب عدم كفاية الوسائل التقليدية للسياسة النقدية في تحقيق أهدافها وظهور النظرية العامة لكينز في الفائدة والاستخدام والنقود ، إذ تبين وجود عوامل نقدية أخرى غير عرض النقود تؤثر في الطلب الكلي الفعال من أهمها سرعة التداول ، كما أن تأثير عرض النقود لا ينحصر تأثيره على المستوى العام للأسعار فقط ، وإنما يتعدى أيضاً ذلك على الاستثمار والتراكم الرأسمالي ومستوى الاستخدام⁽²⁾ . وقد ولدت أفكار ادم سميث في كتابه ثروة الأمم عام (1776) تقويضاً للقواعد الفكرية الماركنتيلية التي قامت عليها السياسات الاقتصادية للأمم الغربية على امتداد مئتي عام وأحلت عنها السمة التجارية لتتطلق إلى فضاءات أخرى في تحقيق أهدافها⁽³⁾ .

على العموم يتفق الاقتصاديون على حصر أهداف السياسة النقدية بما يأتي⁽⁴⁾ .

- 1- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة للأسعار .
- 2- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يؤدي إلى زيادة الدخل والاستخدام .
- 3- تطوير الجهاز المصرفي والأسواق المالية بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية .
- 4- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

(1) أحمد شهاب الحمداني ، رفاة شهاب الحمداني وآخرون، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2005-2015 ، مجلة المنصور ، العدد(30)، 2018 ، ص 2.
(2) عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2004 . ص 352 .
(3) جون ستيل جوردن، إمبراطورية الثروة، ترجمة محمد مجد الدين باكير، الجزء الأول ، عالم المعرفة، 2008، ص ص 82-83.
(4) أكرم حداد شهد هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص ص 183 – 184 .

ومع ذلك كله دعا (ملتون فريدمان M. Friedman) إلى إيجاد هدف جديد للسياسة النقدية يتمثل في إيجاد معدل ثابت للنمو في عرض النقود يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالعلاقة مع معدل نمو السكان بعيدا عن حكمة ودراية السلطة النقدية التي قادت إلى فترات من عدم الاستقرار الاقتصادي .

وأن السياسة النقدية تقوم عادة" بترجمة أهدافها من خلال أدواتها المباشرة (الأدوات النوعية) وغير المباشرة (الأدوات الكمية) إلى وظائف عملية تتصف بالكفاءة والفاعلية والمرونة وتتمثل الكفاءة باستقطاب الموارد والمدخرات النقدية إلى الجهاز المصرفي وتوزيعها بالشكل الأمثل أما الفعالية فتعني ان يكون للأدوات النقدية تأثير سريع على القطاعات الاقتصادية للوصول إلى أهداف السياسة النقدية ، أما المرونة فتحدد بتغيير الأدوات حسب الحاجة بصورة دورية أو غير دورية على ان تنفذ بشكل سليم وبالتأكيد فان تحديد الأدوات النقدية المستخدمة يعتمد على الأهداف النهائية لواقعي السياسة النقدية فضلا" عن درجة تطور الاقتصاد الوطني .

أن أتباع أداة نقدية معينة يرتبط بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي من الدورة التجارية ، كما تلعب طبيعة الفلسفة الاقتصادية (رأسمالية ، اشتراكية ، مختلطة) دورا" هاما" في ذلك الاتجاه ، أذ نجد أن الأنظمة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق نقدية متطورة تعتمد إلى استخدام الأساليب الكمية في حين تعتمد الأنظمة الاقتصادية الأخرى لا سيما النامية منها التي تتصف بتخلف بنيانها الاقتصادي وضعف هيكلها المصرفية لأنها تستخدم مزيجا من الأساليب الكمية والنوعية لذا نجد ان السياسة النقدية في هذه البلدان اقل فاعلية عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة⁽¹⁾.

2.3.3 مفاهيم عرض النقود: (Concepts of Money supply)

يعد عرض النقود من المتغيرات الاقتصادية الكلية ويطلق عليه كمية النقود ، وقبل التطرق إلى المفاهيم المختلفة لعرض النقود نحاول معرفة النقود، اذ أن كل التعريفات كانت تقيس كمية النقود في الاقتصاد التي تعمل كوسيلة للتبادل في الاقتصاد ومع ذلك في أي وقت في اقتصاد نقدي متطور قد تكون هناك عناصر أخرى لا تعمل بشكل مباشر كوسيلة للتبادل ولكنها قابلة للتحويل بسهولة إلى وسيط للتبادل بتكلفة قليلة ويمكن ان تكون في نفس الوقت مخزنا" للقيمة ، هذه العناصر هي بدائل قريبة لوسيلة التبادل نفسها ، لذا فإن هناك قدرا" كبيرا" من الجدل والاختلاف حول ما اذا كان يجب قصر تعريف النقد على الدور الضيق أو تضمينه تلك العناصر التي هي بدائل قريبة، وفي ما يأتي استعراض لاهم تلك المفاهيم⁽²⁾:-

1- المفهوم الضيق لعرض النقود :

ويرمز له (M_1) أذ يتكون من مجموع العملات المتداولة مضافا" إليها ودائع تحت الطلب أو تسمى الودائع الجارية ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

$$M_1 = DD + C$$

(1) محمد القطاربي ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، المناهل للطباعة والنشر ، اليمن ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 35 .

(2) Jagdish Handa , Monetary Economics, First edition, Published in the USA and Canada, 2000, pp.4-5.

أذ ان :

M_1 = عرض النقد بالمعنى الضيق

DD = الودائع الجارية أو ودائع تحت الطلب (Demand Deposits)

C = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (Currency in Exchange)

ويسود هذا المفهوم عادة في البلدان النامية أو التي تتسم بضعف جهازها المصرفي نظراً لسيادة العملة في التداول.

2- المفهوم الواسع لعرض النقود (M_2) :

ويمثل عرض النقد بالمعنى الضيق مضافاً إليه جميع الودائع الزمنية الأخرى لكافة القطاعات الاقتصادية (عدا ودائع الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

$$M_2 = M_1 + TD + SD$$

أذ ان :

M_2 = عرض النقد بالمفهوم الواسع

TD = الودائع الزمنية (Time Deposits)

SD = ودائع التوفير

3- المفهوم الأوسع لعرض النقود (M_3):

ويشمل عرض النقود (M_2) بالإضافة إلى الودائع أو ما يسمى بودائع مؤسسات الادخار والإقراض (Saving and loan Associations) وبنوك الادخار التعاونية (Mutual Savings Banks) واتحادات الائتمان (Credit Unions) ، وهناك نوعان أخران من مفاهيم عرض النقود وهما (M_4 , M_5) ألا انهما يستعملان بشكل ضئيل من قبل الاقتصاديين في عمليات التحليل النقدي⁽¹⁾. ويتضمن (M_4) من (M_3) مضافاً إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية (كالأوراق المالية العامة والسندات) سواء أصدرتها الحكومة أم المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار و الأوراق التجارية⁽²⁾.

اتخذت بعض البلدان المتقدمة المعنى الأوسع لعرض النقود (M_3) ، وذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي والمالي وتطور الأسواق المالية لديها ، وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها لأنواع جديدة من المشتقات المالية، أذ ان هناك بعض الأنواع من

(1) محمود حامد محمود ، الاقتصاد النقدي ، دار حميثرا للنشر والترجمة ، 2017 ، ص 228 .

(2) هندرين حسن حسين ، تطور عرض النقد في العراق للمدة (2001 - 2009) ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 40 ، 2014 ، ص 94.

الودائع الأخرى التي تكون ذات أجال طويلة تمت إضافتها ضمن مكونات عرض النقود بالمعنى الأوسع (M_3) وقد تم استبعادها في الوقت ذاته من مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ،

وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل مؤسسات الادخار والإقراض) التي تزيد آجالها عن سنتين ، فمثلاً " جرى تصنيف الودائع الطويلة الأجل واتفاقات إعادة الشراء للأوراق المالية ذات الأجل والصادرة عن مصارف الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مكونات عرض النقود بالمعنى الأوسع (M_3) ، بالمقابل فإن بعض الدول المتقدمة تدرج هذه الودائع ضمن مكونات (M_2)⁽¹⁾ .

$$M_3=M_2+MS$$

حيث أن MS : اشباه النقود او بدائل النقود

2.3.4 تطور عرض النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2019):

تميز الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) بظاهرة النمو المتزايد لعرض النقود نتيجة للزيادات التي حدثت للإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الرواتب والأجور والتي انعكست على زيادة الطلب الكلي ،أذ يتصف الاقتصاد العراقي بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لتغيرات الطلب الكلي نتيجة لانهييار البنى التحتية الذي خلفته مختلف الحروب والذي قاد إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ولد ضغوط تضخمية وبالتالي اجبر السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ويؤثر المعروض النقدي في العرض الكلي للقطاعات الاقتصادية من خلال أجمالي الانتماء المقدم لتلك القطاعات ،أذ يؤدي تخفيض أسعار الفائدة إلى توليد المزيد من الاستثمارات وبالتالي زيادة المعروض النقدي وقد يحدث العكس في حالة رفع أسعار الفائدة⁽²⁾.

وبمتابعة الجدول (10) الذي يبين تطور المعروض النقدي في الاقتصاد العراقي لمدة البحث نجد ان عرض النقد حقق معدلات موجبة للتغير كان سببها زيادة عرض النقود بالمعنى الواسع (M_2) للمدة (2003 - 2006) وقد جاءت هذه الزيادات المضطربة نتيجة زيادة حجم الودائع الجارية بصورة كبيرة تقارب اكثر من (100%) ما عدا عام (2005) مقابل زيادة ملحوظة وموجبة في حجم الودائع الزمنية ويمكن أن تؤثر هذه الزيادة في الودائع الزمنية نتيجة سيادة مناخ التفاؤل والتوقع بالكفاية الحدية للاستثمار في الودائع الزمنية ، ومما يلاحظ أن حجم الودائع الجارية قد ازداد بصورة واضحة في هذه المدة مقارنة بالمدة المتبقية (2007-2019) وقد يرجع السبب في ذلك إلى إعادة بناء ما دمرته الحرب بعد عام (2003) أذ دعت الضرورة إلى مزيد من عمليات التمويل عن طريق الحسابات الجارية ونظام الصكوك العامة.

كما سجل عرض النقود (M_2) أو ما يطلق عليه (بالسيولة المحلية) للعام (2015) معدل تغير سالب بلغ مقداره (8.81%-) وهذا ناجم عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية الناتجة عن انخفاض العوائد المتأتية من النفط الخام و الأثر التوسعي لصادفي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص⁽³⁾. وتعتقد الباحثة ان سبب انخفاض معدل التغير السنوي في عرض النقود للعام (2015)

(1) محمد السيد أحمد - عبد الرحمن علي محفوظ ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي ، مجلة كليات التربية ، العدد الرابع عشر ، 2019 ، ص 370.

(2) عثمان حسين سلمان ، سناء جاسم محمد ، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2003 - 2016) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 124 ، 2020 ، ص 159.

(3) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص 32-31.

(كان نتيجة الانخفاض العام في قيمة الودائع الجارية والثابتة والتوفير فضلا عن الانخفاض الحاصل في العملة المتداولة وهي نتيجة طبيعية للظروف السياسية والأمنية المتمثلة بتعرض أغلب مناطق العراق إلى إرهاب عناصر داعش وغياب عنصر الأمان وعزوف الناس عن إيداع أموالهم في المصارف العراقية ، وأثر انخفاض معدلات التغيير السنوية لعرض النقود لعامي (2014، 2015) البالغة (3.61%، -8.81%) على التوالي على كل من الائتمان النقدي والتعهدي المقدم الى القطاعات الاقتصادية وكما موضح في الجدولين (6، 10) وكان هذا الأثر واضحا من خلال انخفاض معدلات التغيير لكلا النوعين من الائتمان على الرغم من انخفاض أسعار فائدة الإقراض للمصارف مما يشير إلى سيادة التوقعات التشاؤمية في الاقتصاد العراقي مما حال دون اللجوء إلى الائتمان بسبب انعدام وسوء الوضع الأمني في تلك المدة.

الجدول (10) تطور عرض النقود بالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2019) (مليون دينار)							
السنة	العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	نسبة التغيير السنوي (%) (3)	الودائع الزمنية (التوفير والثابتة) (4)	نسبة التغيير السنوي (%) (5)	عرض النقود M2 (6)	نسبة التغيير (%) (7)
2003	4629794	1143807		1170124		6943725	
2004	7162945	2985681	161	1332186	13.8	11480812	65.3
2005	9112837	2286288	-23	1829244	37.3	13228369	15.2
2006	10968099	4491961	96.5	2189586	19.7	17649646	33.4
2007	14231700	7489467	66.7	3108101	41.9	24829268	40.7
2008	18492502	9697432	29.5	5002383	60.9	33192317	33.7
2009	21775679	15524351	60.1	6227017	24.5	43527047	31.1
2010	24342192	27401297	76.5	6841076	9.86	58584565	34.6
2011	28287361	34186568	24.8	7638930	11.7	70112859	19.7
2012	30593647	33142224	-3.1	9318228	22	73054099	4.2
2013	34995453	38835511	17.2	10924848	17.2	84755812	16
2014	36071593	36620855	-5.7	15125117	38.4	87817565	3.61
2015	34855256	30580169	-16	14646221	-3.2	80081646	-8.81
2016	42075230	28657797	-6.3	14690777	0.3	85423804	6.67
2017	40343309	36643275	27.9	15612025	6.27	92598609	8.4
2018	40498067	37330917	1.88	17301980	10.8	95130964	2.73
2019	47638603	39132397	4.83	16407899	-5.2	103178899	8.46

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2018/2019).
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية.
- معدلات التغيير من احتساب الباحثة.

2.3.5 تطور معدلات الفائدة للمدة (2003- 2019) :

تعد معدلات الفائدة من المتغيرات النقدية التي يمكن ان توظف للتأثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي، فعندما تكون هناك صعوبة في تحريك سعر الصرف يلجأ البنك المركزي إلى تحريك معدلات الفائدة ، وان ثبات معدلات الفائدة وعدم جذب المدخرات وتحقيق الأرباح الاقتصادية يؤدي إلى تخفيض التراكم الرأسمالي وبالتالي ضياع فرصة النمو والتنمية .

بلغ معدل الفائدة (7%) لعام (2003) واستمر بالارتفاع حتى عامي (2006، 2007) ليبلغ (16%، 20%) على التوالي وبمعدل تغير السنوي (129%، 25%) للعامين أعلاه كما هو مبين في الجدول ، اذ حاولت السياسة النقدية كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتوقع لاسيما بعد انفتاح العراق على العالم الخارجي وزيادة معدلات الأجور في القطاعين العام والخاص و انعكاس ذلك الأمر على التكاليف التشغيلية والثابتة، فضلا عن ان المصارف التجارية مازالت متمسكة بفكرة الفائدة العالية على القروض الممنوحة بمعدلات تفوق معدلات التضخم لتجنب تآكل رؤوس أموالها وإيداعات الأفراد والمؤسسات المختلفة ، وهذا يتنافى مع هدف الاستقرار المالي الذي يعكس ضعف المنافسة بين المصارف في تحديد معدل الفائدة واعتقاد المصارف بان معدل الفائدة العالي كافي لتحمل مخاطر الائتمان بسبب المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وتردي الوضع الأمني في ظل نظام مالي يفترق للتطور وارتفاع السيولة المصرفية ،مقابل هذا الارتفاع في معدلات الفائدة حاول البنك المركزي والبنوك التجارية جذب مدخرات الأفراد ورجال الأعمال لتنشيط الاستثمار.

وبمتابعة الجدول(11) نجد ان معدل الفائدة بدأ بالانخفاض لعام (2008) ليبلغ (17%) وبنسبة تغير مقدارها (15%-) وواصل ذلك الانخفاض حتى عام (2019) ليبلغ (4%) . بالمقابل فان هذه الارتفاعات او الانخفاضات في معدلات الفائدة لم تؤثر بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على ضعف العمق المالي* للاقتصاد العراقي علما" أن مؤشر العمق المالي يستخدم للدلالة على قدرة السلطة النقدية في توسيع الائتمان المقدم إلى الاقتصاد لاسيما القطاع الخاص ومن ثم تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي من خلال قدرة البنك المركزي في توفير الائتمان في تمويل المشاريع الإنتاجية وبالعكس عند انخفاض المؤشر⁽¹⁾ ، وكذلك عدم قدرة الجهاز المصرفي على الاستثمار في الجانب الحقيقي وان الائتمان الممنوح في اغلبه قصير الأجل نظرا للمخاطر العالية في استرداد القروض وفوائدها وفي مجالات المضاربة وليس القطاع الحقيقي ، فضلا عن ذلك فان إنتاجية القطاعات المكونة للناتج تعتمد على المالية العامة للدولة في تمويل عملياتها التشغيلية وليس على السوق النقدية وان نمو الناتج مرتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيرا من الفائدة وعرض النقود .

(1) ميساء سعد جواد ، دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة (1995- 2011) ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ، 2013 ، ص

الجدول (11) تطور معدلات فائدة البنك المركزي للمدة (2019 - 2003)		
السنة	سعر فائدة البنك المركزي	نسبة التغير (%)
2003	0.07	
2004	0.06	-14
2005	0.07	17
2006	0.16	129
2007	0.20	25
2008	0.17	-15
2009	0.07	-59
2010	0.06	-14
2011	0.06	0
2012	0.06	0
2013	0.06	0
2014	0.06	0
2015	0.06	0
2016	0.04	-33
2017	0.04	0
2018	0.04	0
2019	0.04	0

المصدر: جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية.
* العمق المالي (Financial Deeping) مؤشر يتمثل بعرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويمكن توضيح معادلة العمق المالي بالاتي :-

$$FD = \frac{M2}{GDP} * 100$$

أذ تمثل :

FD = العمق المالي ، M2 = مفهوم عرض النقد بالمعنى الواسع ، GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

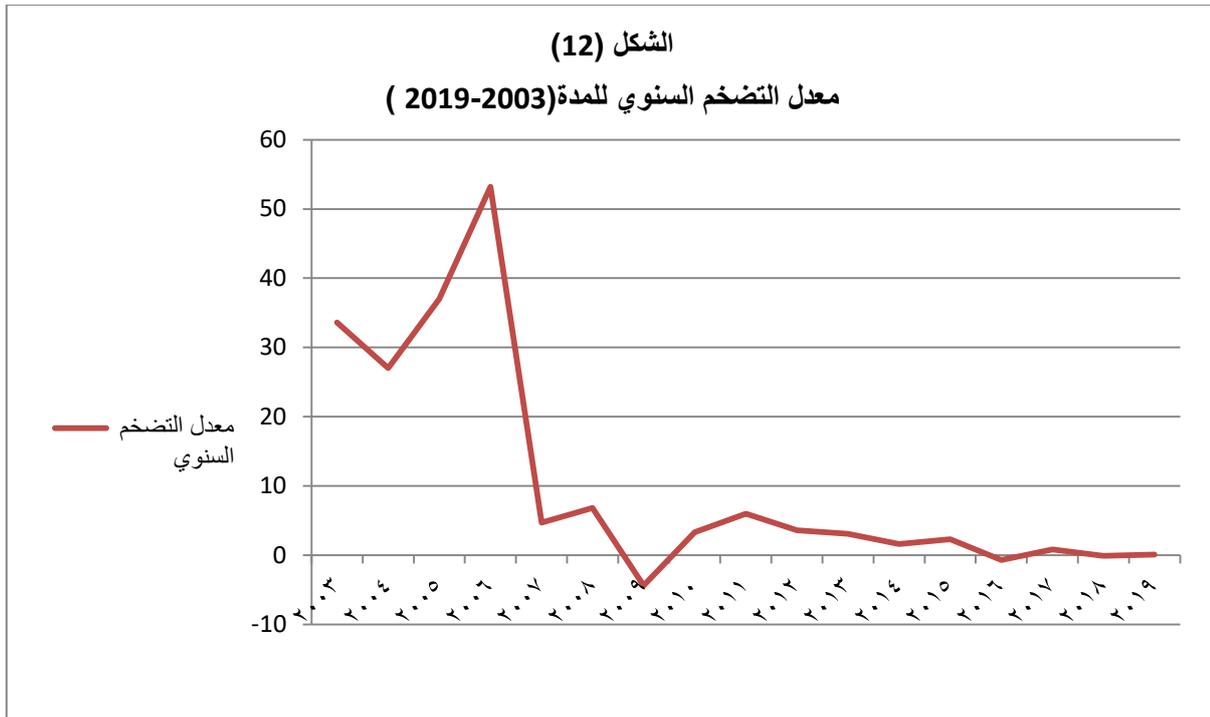
2.3.6 تطور معدلات الصرف للمدة (2019- 2003):

تعد السياسة النقدية إحدى أهم المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية والمتبعة من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي ، إذ أن وجود العلاقات والنشاطات الاقتصادية الدولية بين البلدان نتجت عنها علاقات تجارية تبادلية تكون تارة مدينة وتارة أخرى دائنة وكان لكل دولة عملة خاصة بها مقومة بسعر صرف احد العملات القيادية، وقد لجأت اغلب الدول إلى تعويم عملتها المحلية أي جعلها خاضعة لقوى العرض والطلب .

في عام (2004) اكتسب البنك المركزي العراقي الاستقلالية الكاملة في وضع السياسة النقدية بما يتلائم مع التغييرات الحاصلة في الاقتصاد العراقي ، إذ أُنسَم عامي (2005، 2006) بارتفاع معدلات التضخم كما موضح في شكل (12) والتي بلغت (36.9%، 53.2%) للعامين أعلاه على التوالي نتيجة ارتفاع عرض النقود وارتفاع الأجور والرواتب وزيادة الأنفاق الجاري الحكومي والذي أدى إلى زيادة الطلب الكلي دون مرونة الجهاز الإنتاجي والنتيجة عن انهيار شبه تام للبنى التحتية العراقية بعد دخول العراق في نفق الحرب وبالتالي الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما أوجب على السلطة النقدية إيجاد وسائل نقدية كفوءة تمكنه من تحقيق أهدافها الرئيسية والمتمثلة

باستقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وكبح جماح التضخم ونتيجة لذلك أنتهج البنك المركزي العراقي نظام سعر الصرف المعموم المدار من قبله ودخوله كبائع ومشتري في سوق العملات وحسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد⁽¹⁾.

وأذا ما نظرنا الى الجدول (12) الاتي سنجد أن سعر الصرف للأعوام (2003، 2004، 2005، 2006) بلغت (1936، 1453، 1472، 1475) على التوالي وبمعدلات تغير (24.9%، -1.31%، 0.2%) للأعوام الثلاثة الأخيرة ، ونلاحظ هنا أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ظل الاستقلالية قد أستطاعت النجاح وعبر سعر الصرف من تخفيض معدلات التضخم من خلال سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي الذي بلغ (1267) في عام (2007) إلى وبمعدل تغير (14.1%-)، واستمرت السياسة النقدية برفع أسعار الصرف حتى عام (2009) إذ بلغ سعر الصرف (1182) دينار لكل دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (1.75%-)، وشهدت بقية المدة تذبذباً خفيفاً في أسعار الصرف إذ تراوح بين ادنى سعر صرف (1185) دينار لكل دولار عام (2010) و اعلى سعر صرف (1275) دينار لكل دولار عام (2016).



المصدر:

- من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، سنوات مختلفة.
- د. أحمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي، وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، 2021، ص 350.

(1) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، 2010، ص 12.

الجدول (12) تطور سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (2019 - 2003)		
السنة	معدل سعر الصرف	نسبة التغير السنوي (%)
2003	1936	
2004	1453	-24.9
2005	1472	1.31
2006	1475	0.2
2007	1267	-14.1
2008	1203	-5.05
2009	1182	-1.75
2010	1185	0.25
2011	1196	0.93
2012	1233	3.09
2013	1232	-0.08
2014	1214	-1.46
2015	1247	2.72
2016	1275	2.25
2017	1258	-1.33
2018	1209	-3.9
2019	1196	-1.08

المصدر:
- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

2.3.7 تحليل بعض مؤشرات التحليل الائتماني في النظام المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2019):

تحتاج عملية منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة الوقوف على بعض مؤشرات التحليل الائتماني لبيان مدى تأثير ذلك الائتمان في إنتاجية وتكوين رأس المال لذلك القطاع على أن نجاح العمل المصرفي يعتمد على كفاءة الأداء للقطاعات المختلفة في توجيه الائتمان في المجالات ذات الإنتاجية العالية وبالتالي المساهمة الفاعلة في النمو والتنمية الاقتصادية، وفيما يأتي أهم تلك المؤشرات:

1- مؤشر حجم الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي (الائتمان الكلي / GDP):

يوضح لنا هذا المؤشر نسبة مساهمة حجم الائتمان الكلي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومدى كفاءة الجهاز المصرفي، ففي الأعوام (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008) تراوحت نسبة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي دون الائتمان التعهدي (0.02 - 0.03) على التوالي وهي نسبة ضئيلة جدا" تعكس النتيجة الطبيعية للسياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في تلك المدة التي استهدفت معالجة حالة التضخم التي أصابت الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) وتحديدًا في عامي (2005، 2006) والتي تميزت بارتفاع فائدة الإقراض من أجل تحقيق أهداف السلطة النقدية المتمثلة في الوصول إلى مستوى مقبول من التضخم والاستقرار العام في مستوى الأسعار وكذلك للحد من الاتجاهات التضخمية التي رافقت الاقتصاد العراقي قبل عام (2003) بما يضمن الحفاظ على نظام مالي مستقر يقوم على أساس التنافس في السوق بما يخدم التنمية المستدامة .

وبمتابعة الجدول(13) نجد أن الائتمان الكلي للأعوام (2009، 2010، 2011) بلغ (51761907، 51512441، 59376537) مليون دينار، أذ بلغ الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف (5690062، 11721535، 20344076) مليون دينار والائتمان التعهدي بلغ (46071845، 39790906، 39032461) مليون دينار وبنسبة ائتمان كلي إلى الناتج (0.40، 0.32، 0.27) وبنسبة ائتمان نقدي إلى الناتج (0.04، 0.07، 0.09) ونسبة ائتمان تعهدي إلى الناتج (0.35، 0.25، 0.18) على التوالي. وتعد هذه النسب متواضعة التأثير في تمويل النمو الاقتصادي المطلوب أزاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل علماً أن اغلب الائتمان مقدم من قبل المصارف الحكومية وبنسبة (75%) من إجمالي الائتمان الكلي على الرغم من كونها تستحوذ على (21%) من رؤوس أموال المصارف كافة في حين ان نسبة الائتمان المقدم من المصارف الخاصة لا يتجاوز (25%) بالرغم من كونها تستحوذ على (79%) من رؤوس أموال الجهاز المصرفي ككل، مما يعني ان المصارف الحكومية ما زالت تنتهج سياسة المجازفة في منحها الائتمان، ويمكن تفسير انخفاض نسبة الائتمان المقدم من القطاع المصرفي الخاص بالأسباب الآتية⁽¹⁾:

1. ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين مما يعني ارتفاع درجة المخاطرة في استرداد الائتمان وتكلفته.
2. صعوبة الحصول على ضمانات (Collaterals) الكافية والمناسبة مقابل منح الائتمان والناتجة عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق.
3. أن اغلب المصارف لاسيما الخاصة لا تتمتع بالملاءة المالية وهذا الامر ناجم عن تركيبة وطبيعة الودائع لديها والتي تتصف بأنها قصيرة الأجل.

بلغ حجم الائتمان الكلي الممنوح من قبل المصارف كافة للأعوام (2012، 2013، 2014، 2015) على التوالي (72612878، 83619037، 85031460، 77285840) مليون دينار

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقرير الاستقرار المالي في العراق للعام 2010 ، ص ص 5-6 .

وبنسبة ائتمان كلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت (0.29، 0.31، 0.32، 0.40) على التوالي وهي تعكس التغيير النسبي الكبير للمدة ما قبل (2009)، وقد رافق هذه المدة ارتفاع أسعار النفط أذ بلغ ذروته (120) دولار ماعدا منتصف عام (2014) وعام (2015) مما أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي المقدم إلى مختلف القطاعات الاقتصادية لزيادة حركة النمو والتنمية فضلا عن تبسيط إجراءات منح الائتمان وتسهيل بعض شروط الضمان.

بلغ الائتمان الكلي بنوعيه النقدي والتعهدي (70461730، 65604207، 63823580، 67322333) مليون دينار للأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) على التوالي وبنسبة ائتمان كلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.26، 0.30، 0.25، 0.36) على التوالي ومن الملاحظ ان الائتمان الكلي قد شهد انخفاضا" للأعوام أعلاه، ناتجة عن انخفاض الائتمان التعهدي إلى (27651) مليار دينار عن عام (2016) البالغ (33281) مليار دينار وبمعدل (16.91%-) وهذا ناتج عن انخفاض الائتمان التعهدي المقدم إلى القطاع الخاص والحكومة المركزية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان)، وفيما يتعلق بالمؤسسات العامة فقد ازدادت الاعتمادات المستندية وانخفضت خطابات الضمان⁽¹⁾.

وفي عام(2019)ارتفع الائتمان النقدي ليلبغ (42052511) مليون دينار بعد ان كان (38486947) مليون دينار للعام السابق نتيجة زيادة معدل نمو الائتمان النقدي المقدم للحكومة المركزية والمؤسسات العامة، فيما تراجع الائتمان التعهدي ليلبغ (25269822) مليون دينار بعد ان كان (25336633) مليون دينار للعام السابق، ويمكن إرجاع الزيادة في نسبة الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي هو الاستجابة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(8046965.4) مليون دينار عن العام السابق انطلاقا" من أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل انفاق القطاعات المختلفة إذا ما احتسب بطريقة الإنفاق الكلي.

الجدول (13)
تطور مؤشر حجم الائتمان الكلي / GDP

(مليون دينار)

السنة	الائتمان النقدي (1)	الائتمان التعهدي* (2)	الائتمان الكلي (3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)	نسبة الائتمان النقدي / GDP (5)	نسبة الائتمان التعهدي / GDP (6)	نسبة الائتمان الكلي / GDP (7)
2003	621130	-----	621130	29585788.6	0.02	-----	0.02
2004	824673	-----	824673	53235358.7	0.02	-----	0.02
2005	1717450	-----	1717450	73533598.6	0.02	-----	0.02
2006	2664898	-----	2664898	95587954.8	0.03	-----	0.03
2007	3459020	-----	3459020	111455813.4	0.03	-----	0.03
2008	4587454	-----	4587454	157026061.6	0.03	-----	0.03
2009	5690062	46071845	51761907	130643200.4	0.04	0.35	0.40

(1)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2017، ص 9.

0.32	0.25	0.07	162064565.5	51512441	39790906	11721535	2010
0.27	0.18	0.09	217327107.4	59376537	39032461	20344076	2011
0.29	0.17	0.11	254225490.7	72612878	44174190	28438688	2012
0.31	0.2	0.11	273587529.2	83619037	53667025	29952012	2013
0.32	0.19	0.13	266332655.1	85031460	50908393	34123067	2014
0.40	0.21	0.19	194680971.8	77285840	40533154	36752686	2015
0.36	0.17	0.19	196924141.7	70461730	33281607	37180123	2016
0.30	0.12	0.17	221665709.5	65604207	27651378	37952829	2017
0.25	0.1	0.15	254870184.6	63823580	25336633	38486947	2018
0.26	0.1	0.16	262917150	67322333	25269822	42052511	2019

*البيانات غير متوفرة للمدة (2003 - 2008) ،نظرا" لأعداد تقارير الاستقرار المالي بعد عام (2009) في الجهاز المصرفي العراقي.
المصدر:

- الأعمدة (1 ، 2 ، 4) من بيانات جداول رقم (1 ، 6 ، 8).
- الأعمدة (3 ، 5 ، 6 ، 7) من عمل الباحثة .

2- مؤشر فجوة الائتمان الكلي/ الناتج المحلي الإجمالي:

أهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتحليل فجوة الائتمان الكلي من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقياس معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أذ أن انخفاض هذه الفجوة يشير إلى انخفاض تراكم المخاطر على نطاق النظام المصرفي والعكس صحيح أيضا"، و تدل الفجوة الموجبة على النمو المتسارع للائتمان مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي عبر اتجاهها التاريخي مشيرة إلى ضرورة بناء مصدات من رأس المال والاحتياطات لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي لكي يبقى قادرا" على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية، أن زيادة فجوة الائتمان عن الواحد الصحيح يعني أن الائتمان ينمو بشكل اسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يجعل تعرض المصارف إلى الخسائر المحتملة اكبر ، كما أن انخفاض هذه الفجوة عن الواحد الصحيح يعني أن بإمكان المصارف الزيادة في منح الائتمان دون القلق من خلق عدم الاستقرار في النظام المالي مع مراعاة المعايير الأساسية عند منح الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية وعموما" تعد هذه الفجوة منخفضة في العراق بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى (1).

من الجدول (14) نلاحظ ان فجوة الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأت تنخفض للأعوام (2005، 2006، 2007) أذ بلغت (0.7 ، 0.2 ، 0.1) على التوالي قياسا" بالفجوة السالبة للعام (2004) التي بلغت (-0.47) وكان هذا الانخفاض في الفجوة بسبب عدم توفر بيانات الائتمان التعهدي إلا بعد أعداد تقارير الاستقرار المالي بعد عام (2010) . وهذا يؤشر امكانية زيادة حجم الائتمان المصرفي دون التعرض إلى الضغوط التضخمية ومن ثم امكانية زيادة العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي عن طريق الائتمان.

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقرير الاستقرار المالي في العراق للعام 2017 ، ص ص 14- 15.

وأذا نظرنا الى الجدول (14) سنلاحظ أن فجوة الائتمان لعام (2008) بدت سالبة بقيمة (-0.08) بعد أن كانت موجبة للعام (2007) مما يعني كبر حجم الفجوة بسبب الأزمة المالية العالمية (2007-2008) التي القت بظلالها من خلال انخفاض أسعار النفط عالمياً إذ أصبح ما يعادل (20) دولار مما اثر سلباً على نمو الائتمان. وبالتالي التأثير في اتجاهات الائتمان والعرض الكلي معاً مما دعى البنك المركزي العراقي تسهيل منح الائتمان وزيادة مناسب السيولة في السوق لمواجهة تداعيات الازمة ، ولم يخرج البنك المركزي في ذلك عن الاتجاه العام للنظام المالي العالمي في معالجة تداعياتها .

هذا وشهد عام (2009) انخفاضاً في حجم الفجوة وذلك نتيجة لتنفيذ خطط التنمية الخاصة بتمويل القطاعات الاقتصادية بالائتمان بالإضافة إلى لجوء المصارف إلى زيادة منح الائتمان التعهدي والتي أوضحت من خلال أعداد تقارير الاستقرار المالي وكذلك نتيجة التوسع في حجم المشروعات الزراعية في ظل ارتفاع حجم العوائد النفطية وتعافي سوق النفط بعد ازمه (2007-2008) فضلاً عن الحاجة المتزايدة لمشاريع البنى التحتية للاقتصاد العراقي ككل .

أما عام (2010) فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بصورة اكبر من نمو الائتمان مقارنة بعام (2009) وانعكس ذلك على فجوة الائتمان لعام (2011) بحيث أصبحت الفجوة (-0.19) مما يعني ضمناً إمكانية زيادة الائتمان دون مواجهة الضغوط التضخمية الشديدة .

وفي عامي (2011، 2012) انخفضت الفجوة نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما ساهم في زيادة حجم الائتمان كقيمة مطلقة أو كمعدل نمو بنسبة اكبر من تغيرات الناتج مما قاد إلى انخفاض حجم الفجوة لتصل إلى (0.07) عام (2013) مما يعزز فرص النمو في الاقتصاد العراقي ككل وبالتالي توسيع حجم العرض الكلي أي وجود العلاقة السببية بين نمو الائتمان ونمو الناتج ونمو الإيرادات من جهة ومن جهة أخرى ناتجة عن ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على مورد رئيس وهو النفط في منح الائتمان للقطاعات المختلفة.

وكذلك شهدت الأعوام (2014، 2015) معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي وكما هو موضح في الجدول (14) مقابل انخفاض حجم الائتمان الكلي كقيمة مطلقة وكمعدلات تغير سنوية أيضاً مما انعكس على كبر حجم الفجوة لعام (2015) لتصل إلى (-0.178).

أما الاعوام (2016، 2017، 2018) فقد بلغت فجوة الائتمان (-0.1، -0.19، -0.18) على التوالي وذلك بسبب عزوف المصارف عن منح الائتمان المصرفي الناتجة عن انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي المتمثلة بوجود عناصر داعش الإرهابية في المدة التي سبقت عام (2018) وسيادة التوقعات التشاؤمية.

بينما في عام (2019) وصلت فجوة الائتمان إلى (0.023) الناتجة عن تحسن الأوضاع الأمنية إلى جانب الزيادات المطلقة والنسبية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان الكلي للاقتصاد العراقي.

وبصورة عامة فإن فجوة الائتمان في الاقتصاد العراقي كانت اقل من الواحد وكانت سالبة لبعض السنوات مما يعني أن معدل نمو الائتمان هو اقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

<p style="text-align: center;">الجدول (14) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003 - 2019) (مليون دينار)</p>					
السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل التغير السنوي (2)	الائتمان الكلي (3)	معدل التغير السنوي (4)	فجوة الائتمان (5) (4-2)
2003	29585788.6		621130		
2004	53235358.7	0.799	824673	0.328	-0.47
2005	73533598.6	0.381	1717450	1.083	0.701
2006	95587954.8	0.3	2664898	0.552	0.252
2007	111455813.4	0.166	3459020	0.298	0.132
2008	157026061.6	0.409	4587454	0.326	-0.08
2009	130643200.4	-0.17	51761907	10.28	10.45
2010	162064565.5	0.241	51512441	-0.005	-0.25
2011	217327107.4	0.341	59376537	0.153	-0.19
2012	254225490.7	0.17	72612878	0.223	0.053
2013	273587529.2	0.076	83619037	0.152	0.075
2014	266332655.1	-0.03	85031460	0.017	0.043
2015	194680971.8	-0.27	77285840	-0.09	0.178
2016	196924141.7	0.012	70461730	-0.09	-0.1
2017	221665709.5	0.126	65604207	-0.07	-0.19
2018	254870184.6	0.15	63823580	-0.03	-0.18
2019	262917150	0.032	67322333	0.055	0.023

المصدر:

- الأعمدة (1، 3) من بيانات جداول (13).
- الأعمدة (2، 4، 5) من عمل الباحثة.

3- مؤشر حجم الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (الائتمان الخاص / GDP):

يعد مؤشر حجم الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة لمعرفة مدى تطور الجهاز المالي وكفاءة أداءه وقدرته التنافسية في جذب الودائع ومنح الائتمان ، كما يعطي أمكانية لمقارنة أداء الجهاز المصرفي لأنظمة مصرفية مختلفة أذ يمكن من خلال هذا المؤشر معرفة مدى كفاءة الجهاز المصرفي لبلد نامي مع بلد متقدم ، كما يوضح المؤشر مدى تطور السوق المالي⁽¹⁾.

أن ارتفاع قيمة المؤشر يعبر عن تحسن الوساطة المالية في الاقتصاد والتوسع في تقديم الخدمات المالية ،ومن الجدول (15) الذي يشير الى أن حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص بلغ (396418، 622476، 950287) مليون دينار للأعوام (2003، 2004، 2005) وبنسبة (0.013، 0.012، 0.013) على التوالي، على أن هذه النسب تعد متواضعة ولا تتلائم مع حاجات الاقتصاد العراقي للتنمية ، أذ أن إعادة بناء ما دمرته الحرب يستلزم ائتمان نقدي كبير للقطاع الخاص على أساس ان القطاع الخاص له قدرة واسعة في خلق التراكم الرأسمالي والنمو والتنمية افضل من القطاع العام اعتمادا على تجارب دولية كثيرة.

وقد أنخفض الائتمان النقدي الخاص للعام (2003) مقارنة بالعام (2002) بنسبة تغير (-3.70%) نتيجة انخفاض أو توقف عمليات الائتمان كانعكاس للأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهورة والتي أثرت سلباً في النشاط الإقراضي للمصارف⁽²⁾.

واستجابة لحاجات النمو والتنمية شهدت الأعوام (2006، 2007، 2008) ارتفاعاً في مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص أذ بلغ (1881014، 2387433، 3978301) مليون دينار وبنسبة (0.02، 0.021، 0.025) مما يعني ضمناً وجود توجهات سياسة نقدية واضحة نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وفرص اكبر لمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد .

بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (17362146، 20952613، 20851303) مليون دينار بواقع (4646167، 8527131، 11356308) مليون دينار للائتمان النقدي (12715979، 12425482، 9494995) للائتمان التعهدي للأعوام (2009، 2010، 2011) وبنسبة ائتمان خاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.133، 0.129، 0.096) على التوالي وكانت هذه الزيادات هي نتيجة قيام البنك المركزي العراقي ببحث المصارف العراقية على التوجه نحو اقتصاد السوق ففي (أذار/2010) اتخذت السلطة النقدية قراراً "بالغاء سقوف الائتمان السابقة من خلال تخفيض أسعار فائدة القروض إلى (6%) كأحد أدوات السياسة النقدية والسماح

(1) عبد اللطيف مصيطفى ، و د. محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية ،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2015 ، ص 329.

(2) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية ،2003 ، ص 25 .

للمصارف بتقديم القروض المشتركة وأطلاق حرية أسعار الفائدة الذي تدفعه أو تقبضه هذه المصارف بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي الإلزامي القانوني إلى (15%)⁽¹⁾.

أما الأعوام (2012، 2013، 2014) فقد بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (28122743، 17745141، 16947533، 14650102) مليون دينار بواقع (32928634، 32257136، 15183493، 15309603، 13472641) مليون دينار (مليون دينار) للائتمان التعهدي وبنسبة ائتمان خاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.124، 0.118، 0.111) على التوالي مما يعني زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان للقطاع الخاص الذي بات يعول عليه من قبل الدولة للمساهمة في تعزيز معدلات النمو كما أن هذه النسب تعتبر ضعيفة التأثير في النمو الاقتصادي أمام المشروعات التنموية الكبيرة.

ان الزيادات في الائتمان النقدي الخاص قد تكون ناتجة عن ارتفاع المضاعف النقدي لدى المصارف والذي يعبر عنه بقدرة ورغبة المصارف في تحويل الودائع إلى ائتمان وبالتالي زيادة الخدمات المصرفية المقدمة إلى الأفراد مما يعني ضمناً القدرة على جذب الودائع التي تعتبر الممول الأساسي للائتمان، إذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزءاً مهماً منها ومن الممكن قياسه عن طريق قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 / الأساس النقدي M_0^* ، وقد يكون السبب في زيادة الائتمان النقدي هو ارتفاع مؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ان لا تتجاوز نسبة هذا المؤشر عن النسبة المعيارية (70%) ويعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل، ومن الملحق (7) المذكور في (ص145) يوضح إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع نجد أن المصارف لم تتجاوز النسب المعيارية في منح الائتمان النقدي⁽²⁾.

هذا وشهد عام (2015) ارتفاعاً في نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (0.166) إذ تراجع الائتمان التعهدي أمام الائتمان النقدي مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط ارتفعت هذه النسبة و تعد متدنية أمام المشروعات التنموية مما يدل على عدم وجود مساهمة حقيقية من قبل المصارف في دعم النشاط الاقتصادي .

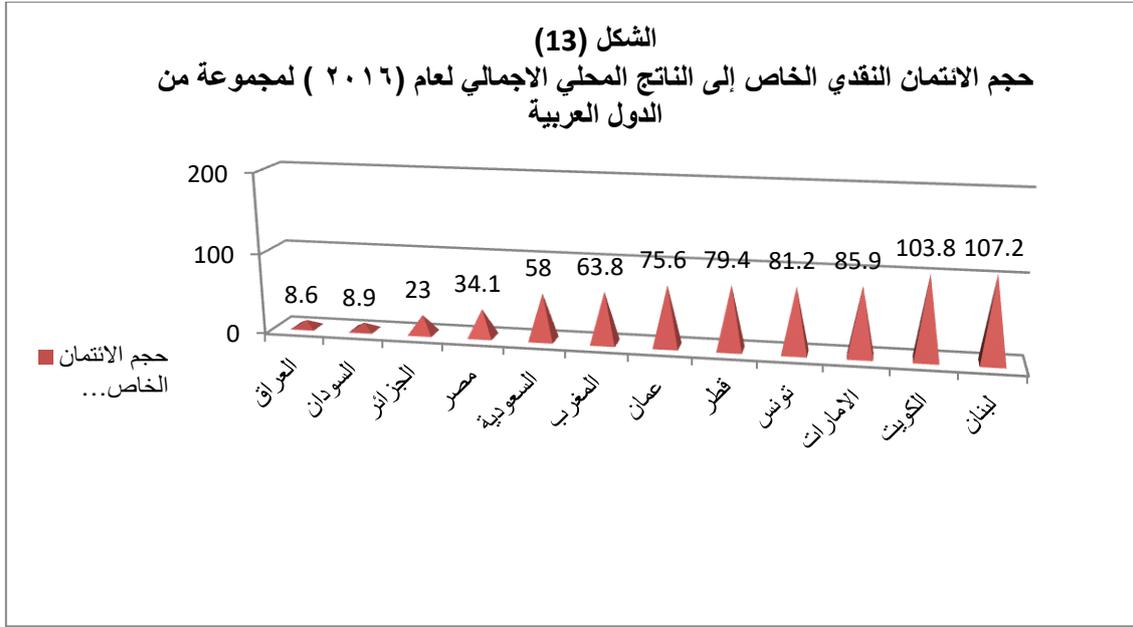
أما في الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) انخفضت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إذ بلغت (0.158، 0.133، 0.115، 0.114) نتيجة انخفاض قيمة الائتمان الخاص الذي بلغ (31119752، 29530500، 29232374، 30023945) مليون دينار على التوالي، إذ تراجع الائتمان التعهدي أمام الائتمان النقدي مع انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام (2013) ، وكما هو مبين في الجدول (15).

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقرير الاستقرار المالي في العراق للعام 2011 ، ص 8.

*الأساس النقدي: يمثل النقد المصدر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي .

(2) البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي ، العدد الثامن ، 2019 ، ص ص

وضع العراق في نهاية قائمة الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر إذ بلغت نسبة الائتمان النقدي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (8.6%) واحتلت المرتبة الأولى لبنان بنسبة (105.5%)، وعلى الرغم من أن انخفاض هذه النسبة يعد مؤشراً "سلبياً" على مدى مساهمة النشاط المصرفي في عملية تمويل النشاط الحقيقي، إلا أن الإيجابية الوحيدة الناتجة عنها هو تأثيرها في انخفاض حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدل نمو الائتمان المصرفي في العراق⁽¹⁾، وكما في الشكل الآتي :



المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من تقرير الاستقرار المالي لعام (2017)

مما تقدم نجد أن انخفاض نسبة حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، يرجع ذلك في جزء منه إلى ارتفاع درجة المخاطرة في الاقتصاد العراقي وضعف السوق المالية وعدم قدرتها على نقل التأثيرات النقدية من السوق النقدية إلى السوق السلعية لأنها ما زالت بدائية مما تضاءلت فرص زيادة منح الائتمان للقطاع الخاص كقيمة مطلقة أو نسبة في الناتج المحلي الإجمالي، على أن التوقعات المتشائمة في اتجاهات الدورة التجارية في الاقتصاد العراقي قد ساهمت في تلك الانخفاضات.

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، تقرير الاستقرار المالي في العراق للعام 2018، ص 20.

**الجدول (15)
تطور مؤشر حجم الائتمان الخاص / GDP**

(مليون دينار)

نسبة الائتمان الخاص (نقدي + تعهدي) GDP/ (8)	نسبة الائتمان التعدي الخاص / GDP (7)	نسبة الائتمان النقدي الخاص/ GDP (6)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (5)	معدل التغير السنوي (%) (4)	اجمالي الائتمان الخاص (3)	الائتمان التعدي الممنوح للقطاع الخاص* (2)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (1)	السنة
0.013	0	0.013	29585788.6		396418	-----	396418	2003
0.012	0	0.012	53235358.7	57	622476	-----	622476	2004
0.013	0	0.013	73533598.6	53	950287	-----	950287	2005
0.02	0	0.02	95587954.8	98	1881014	-----	1881014	2006
0.021	0	0.021	111455813.4	27	2387433	-----	2387433	2007
0.025	0	0.025	157026061.6	67	3978301	-----	3978301	2008
0.133	0.097	0.036	130643200.4	336	17362146	12715979	4646167	2009
0.129	0.077	0.053	162064565.5	21	20952613	12425482	8527131	2010
0.096	0.044	0.052	217327107.4	-0.5	20851303	9494995	11356308	2011
0.111	0.053	0.058	254225490.7	35	28122743	13472641	14650102	2012
0.118	0.056	0.062	273587529.2	15	32257136	15309603	16947533	2013
0.124	0.057	0.067	266332655.1	2.1	32928634	15183493	17745141	2014
0.166	0.073	0.093	194680971.8	-2.2	32220464	14150406	18070058	2015
0.158	0.066	0.092	196924141.7	-3.4	31119752	12938782	18180970	2016
0.133	0.045	0.088	221665709.5	-5.1	29530500	10078207	19452293	2017
0.115	0.035	0.079	254870184.6	-1	29232374	9016301	20216073	2018
0.114	0.034	0.08	262917150	2.7	30023945	8981732	21042213	2019

*البيانات غير متوافرة للمدة (2003 - 2008) للائتمان التعدي، نظراً لأعداد تقارير الاستقرار المالي بعد عام (2009) في الجهاز المصرفي العراقي.

المصدر: العمود (3 ، 4 ، 6 ، 7 ، 8) من أعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من الجداول (1 ، 6 ، 8) .

4- مؤشر العمق المالي (Financial Depth):

يعد العمق المالي أحد المؤشرات المستخدمة في قياس درجة تطور الجهاز المصرفي وامتداد حركة الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد القومي، إذ أن ارتفاع قيمة المؤشر تدل على تنقيد الاقتصاد القومي بدرجة عالية والعكس صحيح، على أن قيمة هذا المؤشر مرتفعة في اقتصاديات البلدان المتقدمة مقارنة باقتصاديات البلدان النامية والسبب في ذلك اتساع حجم السوق المالية في الأولى وانخفاضها في الثانية فضلا عن أن مكونات عرض النقد في الأولى تميل لصالح الحسابات الجارية والودائع الزمنية وحسابات صناديق الضمان الاجتماعي مع انخفاض حجم العملة في التداول مما يعني ضمنا ارتفاع درجة تنقيد الاقتصاد القومي في الأولى وانخفاضها في الثانية مما يعطي تفسيراً دقيقاً لارتفاع قيمة المؤشر بالبلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية .

عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التطور المالي بأنه التحسينات الكمية والنوعية للخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف التجارية والمتمثلة بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وإدارة المخاطر، ويعكس المؤشر أعلاه درجة النقديّة في الاقتصاد وقد استخدم بشكل واسع في العديد من الدراسات كقياس للتطور المصرفي وعلى الرغم من أهميته واستخدامه الواسع إلا أنه لا يعطي صورة واضحة عن درجة التطور المصرفي في الدول النامية بسبب أن جزء كبير من (M_2) هي خارج الجهاز المصرفي ويعني ضمناً أن غالبية التعاملات تتم نقداً بدلاً من استخدام الخدمات المصرفية⁽¹⁾.

يصف العمق المالي (Financial Depth) بقدرة الفرد أو المؤسسات في الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة من خلال مؤسسات الوساطة المالية المتطورة والكفوة والتي تكون لها القدرة على تقديم الخدمات المالية بكلفة منخفضة وعائدات مستدامة، كما يشير العمق المالي إلى زيادة نسبة الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و يساهم القطاع المالي المتطور في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمارات المنتجة والمربحة⁽²⁾.

ويتصف القطاع المالي في العراق بضعف العمق المالي إذ تتراوح قيمة المؤشر ما بين (30% - 40%) وفي السنوات الأخيرة في حين بلغ العمق المالي في أغلب دول العالم (121%)، ومن المعلوم أن الودائع الزمنية هي جزء من عرض النقد بالمعنى الواسع وهذا يعني حتى لو تحولت نصف العملة في التداول إلى ودائع فذلك لن يؤثر كثيراً من قدرة المصارف على زيادة حجم الائتمان نتيجة أسباب بنيوية تضع سقفاً للنشاط المصارف في الإقراض تتجاوز التعليل بالعادات المصرفية والميل إلى العملة دون الودائع وأن تلك الأسباب تتعذر معرفتها على الوجه الصحيح دون النظر إلى نمط التناسب فيما بين متغيرات الاقتصاد الكلي⁽³⁾.

تراوحت نسبت المؤشر ما بين (22% - 24%) للأعوام (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008) على التوالي كما في جدول (16)، على أن هذه النسبة منخفضة جداً وتعكس ضعف تنقيد الاقتصاد العراقي وارتفاع نسبة الاستهلاك الذاتي من الناتج خارج دورة الدخل حاله

(1) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مجلد 17، عدد 64، ص 183.

(2) أنور محمود عبد العال النقيب، العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر، مصدر سبق ذكره، ص 115.

(3) دراسة أحمد ابراهيم علي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، 2018، ص 21.

حال معظم البلدان النامية وبقدر تعلق الأمر بالمدة (2003 - 2008) فأنها تعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية وضعف البنى التحتية فضلا عن آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق أبان مدة التسعينات وانهاء" بدخول القوات الأمريكية إلى العراق عام (2003)، ومما لا شك فيه أن سياسة جذب الودائع المتبعة آنذاك تتصف بعدم الكفاءة ناتجة عن ارتفاع درجة المخاطرة واضطراب العوامل السياسية وعدم وضوح السياسة الاقتصادية في العراق.

حاولت السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي ومتغيرات النظام النقدي إجراء الإصلاحات الهيكلية في الجهاز المصرفي وتوجيه سعر الصرف عبر نافذة بيع العملة إلى استهداف التضخم وتفعيل أدوات السياسة النقدية بغية جذب المدخرات وتوسيع حجم الودائع لزيادة حجم الائتمان لاحقا استجابة لتحديات الواقع الجديد الذي فرضه التحرر المالي والانفتاح الخارجي فكانت النتيجة ارتفاع مؤشر العمق المالي للأعوام (2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014) أذ بلغ (35%، 37%، 33%، 30%، 32%، 34%)، على ان الفرق ما بين اعلى قيمة والقيمة التي بدأ بها المؤشر للمدة (2003- 2013) بمقدار (13 نقطة)، وواصل المؤشر بالارتفاع خلال الأعوام المقبلة ليصل إلى أعلى نسبة في عام (2016) ليبلغ (45%) والناتجة عن سياسات البنك المركزي لسعر الصرف التي قادت إلى انخفاض معدلات التضخم الاقتصادي وبالتالي ارتفاع العمق المالي .

ومن الملاحظ ان قيمة مؤشر العمق المالي للمدة (2003 - 2019) قد أخذت بالارتفاع مع تميز واضح بالارتفاع للمدة (2013- 2019) ناتجة عن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة حجم مبيعات النفط كقيم مطلقة وكأسعار مقابل زيادة عرض النقود للمدة أعلاه على ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي أكثر من زيادة عرض النقود فضلا" عن طبيعة الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها السياسة الاقتصادية وأعدت ما دمرته الحرب لا سيما ما قام به صندوق أعمار العراق.

الجدول (16) العمق المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2019) (مليون دينار)				
السنة	عرض النقد M ₂	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	العمق المالي (%)
2003	6953420		29585788.6	24
2004	11498148	65	53235358.7	22
2005	14659350	27	73533598.6	20
2006	21050249	44	95587954.8	22
2007	26919996	28	111455813	24
2008	34861927	30	157026062	22
2009	45355289	30	130643200	35

37	162064566	33	60289168	2010
33	217327107	20	72067309	2011
30	254225491	5	75336128	2012
32	273587529	16	87526585	2013
34	266332655	3	90566930	2014
42	194680972	-9	82438712	2015
45	196924142	7	87941853	2016
42	221665710	6	92857047	2017
37	254870185	3	95390725	2018
39	262917150	8	103441131	2019

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، سنوات مختلفة .
- العمق المالي - تم استخراجه من قبل الباحثة بالاعتماد على/ عمار حمد خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مصدر سابق. وباستخدام المعادلة الآتية:

$$FD = \frac{M2}{GDP} * 100$$

5- مؤشر الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يعد من المؤشرات المهمة التي تقيس نسبة الديون المتعثرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي والذي يعكس في حالة ارتفاع نسبة المؤشر إلى ارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي ولا سيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص⁽¹⁾.

والجدول (17) يبين لنا ان حجم الديون المتأخرة التسديد ارتفع بشكل ملحوظ للمدة (2013-2017) ، اذ ارتفعت من (1994459) مليون دينار في عام (2013) إلى (4340568) مليون دينار في عام (2017) وهذا يعكس ارتفاع درجة المخاطرة في منح الائتمان والقروض نتيجة الأحداث الأمنية والسياسية التي رافقت المدة أعلاه وكذلك طبيعة الظروف السياسية متمثلة بدخول العصابات الإرهابية وما رافق ذلك من ارتفاع درجة المخاطرة في منح الائتمان وكذلك الحال في استرداد الائتمان وكلفة الائتمان ، مع ملاحظة ارتفاع حجم الديون متأخرة التسديد مع ارتفاع حجم الائتمان النقدي، كما نلاحظ ارتفاع ديون نشاط القطاع الخاص إلى إجمالي الديون المتأخرة التسديد لاسيما في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة قد تكون ناتجة عن أسباب متعلقة بالمصارف أو متعلقة بالعميل نفسه والأغلب يعود إلى العميل من خلال عدم القدرة على السداد وهبوط قيمة الضمانات المقدمة أو هروب الكثير من المقترضين خارج العراق دون توجيه الأموال المقرضة إلى المشاريع ذات الصلة بموضوع الائتمان الممنوح لأجله مما يتطلب من المصارف زيادة الضمانات المقدمة والتأكد من الجدارة الائتمانية للعميل وسمعة العميل والمراقبة الدورية لنشاط العميل في المشاريع التي منح الائتمان لأجلها وتشديد الرقابة على القروض ذات المبالغ الكبيرة

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2017 ، ص 17.

ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان الرديء وهذا ما أكدته تقارير الاستقرار المالي .

الجدول (17) إجمالي الديون المتأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص لدى الجهاز المصرفي العراقي ونسبتها إلى إجمالي الائتمان النقدي للمدة (2010 - 2019) (مليون دينار)								
السنوات	الديون المتأخرة التسديد على القطاع الخاص (1)	الديون المتأخرة التسديد على القطاع العام (2)	إجمالي الديون متأخرة التسديد (3)	إجمالي الائتمان النقدي (4)	معدل نمو إجمالي الديون متأخرة التسديد (%)	نسبة 1:3 (%)	نسبة 2:3 (%)	نسبة 3:4 (%)
2010	193050	103950	297000	11721535		65	35	2.53
2011	269433	189567	459000	20344076	54.5	58.7	41.3	2.26
2012	291739	205261	497000	28438688	8.28	58.7	41.3	1.75
2013	1988581	5878	1994459	29952012	301	99.71	0.29	6.66
2014	2355345	5788	2361133	34123067	18.4	99.75	0.25	6.92
2015	3073596	6057	3079653	36752686	30.4	99.8	0.2	8.38
2016	3340554	5936	3346490	37180123	8.66	99.82	0.18	9
2017	4333334	7234	4340568	37952829	29.7	99.83	0.17	11.4
2018	4776480	23520	4800000	38486947	10.6	99.51	0.49	12.5
2019	4028250	71750	4100000	42052511	-14.6	98.25	1.75	9.75

المصدر:
 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقارير الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010 - 2019) .

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والعرض الكلي للاقتصاد
العراقي للمدة (2003 - 2019)

باستخدام دوال الاستجابة الفورية (IRF)

المبحث الأول : توصيف وصياغة النماذج القياسية

المبحث الثاني :قياس وتحليل علاقة الائتمان النقدي المصرفي في العرض
الكلي

المبحث الثالث :قياس وتحليل علاقة الائتمان التعهدي المصرفي في العرض
الكلي

التمهيد :

يعد الاقتصاد القياسي (Econometric) أسلوباً من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية، الرياضيات، الإحصاء للوصول إلى هدفه الأساس المتمثل باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

وعليه هذا الفصل تناول في المبحث الأول منه توصيف الانموذج القياسي والمتغيرات الاقتصادية الداخلة في التحليل والمبحث الثاني تناول العلاقة الفنية والاقتصادية بين الائتمان النقدي الخاص والعام والعرض الكلي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019) على أساس ان الائتمان يعد وسطاً لنقل التأثير النقدي من السياسة النقدية إلى السوق الحقيقي وبالتالي المساهمة في زيادة العرض الكلي ، كما تناول المبحث الثالث العلاقة بين الائتمان التعهدي بشقيه العام والخاص والعرض الكلي مع مراعاة طبيعة المدة الزمنية والبيانات المتوفرة من تقارير الاستقرار المالي التي صدرت بعد عام (2010) ، وتم استخدام دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة) مع الاختبارات الخاصة بالنموذج لإثبات الفرضية والتوصل إلى استنتاجات محددة ، وتعد النظرية الاقتصادية المنطلق الأساس للدراسات القياسية، و يبقى القياس الكمي أداة للبرهنة على مدى مطابقة إشارة المتغيرات لمنطق النظرية الاقتصادية من عدمه.

3.1 المبحث الأول : توصيف وصياغة الأنموذج القياسي

تعد مرحلة توصيف النموذج (Specification Stage) من أهم مراحل بناء النموذج القياسي وأصعبها وذلك لما تتطلب من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يحتويها النموذج، وفي هذه المرحلة يعتمد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقات بين المتغيرات إلى معادلات رياضية باستعمال الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

3.1.1 : توصيف الأنموذج القياسي

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات ولكنها ممثلة للواقع بهدف تحليلها أو التنبؤ بها أو السيطرة عليها⁽¹⁾، كما يعبر رمزيا عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب إلى الدقة مستعملا" في ذلك العامل (العوامل) المحددة أو المؤثرة على سلوك الظاهرة جزئيا أو كليا بضمنه العامل غير المحدد والمتمثل بالمتغير العشوائي⁽²⁾.

واستنادا" إلى الاطار النظري والبيانات الإحصائية الخاصة بتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة وبيانات الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد ككل بصورة عامة وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية بصورة خاصة تم تكوين النموذجين الاقتصاديين الأول يوضح اثر الائتمان النقدي والتعهدي الحكومي والخاص في تطور الناتج المحلي الإجمالي ، ويمكن توصيف المتغيرات الداخلة في النموذج كما الجدول (18) .

الجدول (18)

توصيف متغيرات الأنموذج

المبحث الثاني			
نوع المتغير	الرمز	اسم المتغير بالإنكليزي	المتغيرات
التابع	YY	Gross Domestic Product	العرض الكلي (GDP) بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2019)
المستقل	X ₁₁	Public cash credit	الائتمان النقدي العام
المستقل	X ₂₂	Private cash credit	الائتمان النقدي الخاص
المبحث الثالث			

(1) حسين علي بخيت ، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، اليازوري للطباعة والنشر ، العراق ، 2006 ، ص 22.
(2) وليد إسماعيل السيفو وأخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية-عمان، ط1، 2006 ص47.

نوع المتغير	الرمز	اسم المتغير بالإنكليزي	المتغيرات	ت
التابع	YY	Gross Domestic Product	العرض الكلي (GDP) بالأسعار الثابتة	1
المستقل	X ₁₁	Public pledge credit	الائتمان التعهدي العام	2
المستقل	X ₂₂	Private pledge credit	الائتمان التعهدي الخاص	3

المصدر : من إعداد الباحثة

أذ يكون النموذج كلاتي :

$$YY=B_0+B_1X_{11}+B_2X_{22}+U_i$$

YY: العرض الكلي

B₀: الثابت

B₁: الميل الحدي للائتمان النقدي الحكومي

X₁₁: الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي

B₂: الميل الحدي للائتمان النقدي الخاص

X₂₂: الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص

U_i: المتغير العشوائي

و بالطريقة نفسها وتجنباً للتكرار نوضح متغيرات الائتمان التعهدي ولنفس الرموز في المبحث الثالث.

* الأساليب المستخدمة لتحليل النموذج القياسي

3.1.2 تحليل السلاسل الزمنية

يعد تحليل السلاسل الزمنية من الطرق الإحصائية والرياضية التي تتناول الظواهر الاقتصادية وتفسير سلوكها عبر فترات زمنية ممتدة، وكذلك وفرت طرق دقيقة للتنبؤ ونتائجها ساعدت على اتخاذ القرار الاقتصادي الصائب وتحليل سليم لإدء المتغيرات والعلاقات الاقتصادية، فضلا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وذلك بفحص ما يمكن أن يحدث عند تغير بعض من معلمات النموذج، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلسلة الزمنية بالاعتماد على الأساليب الرياضية والإحصائية المعتمدة⁽¹⁾. والمقصود بالسلسلة الزمنية لأي ظاهرة هي (عدد المشاهدات الإحصائية التي تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية تساوي الفترات الزمنية المتلاحقة، ويمكن أن تمثل السلسلة الزمنية بيانيا" باستخدام أزواج مرتبة من الزمن وقيمة الظاهرة لتشكل ما يسمى بالمنحنى التاريخي للسلسلة الزمنية)⁽²⁾، وكذلك تعرف بأنها سلسلة من البيانات الرقمية التي تم فيها قياس الملاحظات في لحظة زمنية معينة، ويمكن أن تكون تكرار الملاحظة على سبيل المثال سنويا" أو ربع سنوي أو شهريا" أو يوميا" وما إلى ذلك، والهدف الرئيسي لتحليل السلسلة الزمنية هو دراسة ديناميكية البيانات⁽³⁾.

وتفترض كل الدراسات التطبيقية بأن بيانات السلاسل الزمنية مستقرة أو ساكنة (Stationary) وأن صفة الاستقرار أو السكون تكون محددة بمجموعة من الخصائص الإحصائية وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي سوف نحصل عليه من بيانات السلسلة الزمنية غالبا" ما يكون زائفا" (Spurious)، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائف هو كبير معامل التحديد (R^2) وزيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدر بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل داربن واتسون (DW) وغالبا" ما يرجع في ذلك إلى وجود تأثير عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فيجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من وجود علاقة حقيقية تربط بينها ويحدث عادة في موجات الرواج أو الكساد التي تجتاح المجتمع⁽⁴⁾.

3.1.3 اختبارات الاستقرار (Stationary Tests)

يعد شرط السكون أو الاستقرار من الشروط الأساسية في دراسة السلاسل الزمنية ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ، وتعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا"⁽⁵⁾.

(1) علي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية الطويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا" ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد/34، المجلد/9، 2013، ص 176.

(2) أحمد عبد السميع طيبة، مبادئ الإحصاء، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص 173-174.

(3) Roman Kozhan, Financial Econometrics With E-views, 2010, p.54.

(4) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2005، ص 643.

(5) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان، 2012، ص 200.

وتعد السلسلة الزمنية (Y_t) ساكنة (Stationary) إذا تميزت بالخصائص الآتية⁽¹⁾:

$$1- \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي : } E(Y_t) = \mu$$

$$2- \text{ ثبات التباين (Variance) عبر الزمن : } \mu \text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

3- أن يكون التغيرات أو معامل التباين المشترك (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين (Y_t ، Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات أي :

$$y_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

وتوجد العديد من الاختبارات لدراسة استقراره السلاسل الزمنية (Time series stationary) (Unit root) منها دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Function) واختبارات جذر الوحدة (Augmented Dickey and Fuller) لـ (Dickey Fuller) البسيط والاختبار الموسع لديكي فلور (Augmented Dickey and Fuller).

• اختبارات جذر الوحدة (Unit root):

يطبق اختبار جذر الوحدة لفحص درجة تكامل السلسلة الزمنية وبشكل منفرد للمتغيرات ذات البحث، للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، أي لا تعمل فقط على كشف الاتجاه العام بل أن هذه الاختبارات تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة⁽²⁾.

وجود جذر الوحدة يعني عدم استقرار السلسلة الزمنية إذ يؤدي إلى حدوث ظاهرة الانحدار الزائف (Spurious Regression) الذي يعني وجود اتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات. وهناك العديد من الاختبارات يمكن من خلالها معرفة وجود من عدم وجود جذر الوحدة من أهمها:

أ- اختبار ديكي - فولر البسيط (DF)⁽³⁾:

تم تطوير هذا الاختبار من قبل كل من ديكي وفولر (Dickey - Fuller) عام (1979) إذ يقوم على إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة زمنية مع الفرق الأول كمتغير تابع وإدخاله بتباطؤ لفترة واحدة (Y_{t-1}) ويعبر عن معادلة جذر الوحدة بالآتي :

$$\Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \delta_1 y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

(1) Christiaan Heij And others, *Econometric Methods with Application in Business and Economics*, Oxford University Press, New York, USA 2004, p 536.

(2) شبيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، مصدر سابق، ص 206.

(3) Dicky D. and Fuller W, *Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With unit Root*, Journal of American Statistical Association, Vol:74,1979,pp.427-431

ويتم اختبار ديكي - فولر البسيط (DF) عن طريق المعادلات الآتية :

- اختبار (DF) بدون قاطع وبدون متجه زمني :

(اتجاه زمني بدون حد ثابت)

$$\Delta Y_t = \delta_1 y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (3)$$

- اختبار (DF) بوجود قاطع:

(بوجود حد ثابت)

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \mu_1 \dots \dots \dots (4)$$

- اختبار (DF) مع قاطع ومتجه زمني (T):

(بوجود متجه زمني + حد ثابت)

$$\Delta Y_1 = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 T + \mu_t \dots \dots \dots (5)$$

حيث يتضمن هذا الاختبار فرضية العدم (Null Hypothesis) بأن المعلمة ($H_0: \beta = 0$)، أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة وغير مستقرة، بينما الفرضية البديلة ($H^1 : \beta = 0$) تعني أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة والمتغير كحل الدراسة مستقر عبر الزمن، ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون (t) المحسوبة أكبر من كل قيم (t) الجدولية ونرفض فرضية العدم⁽¹⁾.

(1) محمد غالي راهي الحسيني ، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية /دراسة تحليلية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2018، ص 225 .

ب- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)⁽¹⁾:

تم تطوير اختبار ديكي - فولر الموسع من قبل (Dickey and Fuller) عام 1981 وذلك لتجنب سلبيات اختبار (DF) المتمثلة بعدم الاهتمام بمشاكل الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي وقد تم التطوير من خلال تضمين دالة الاختبار عدد معين من فروقات المتغير التابع وبتقدير معادلة الانحدار الذاتي الآتية:

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \beta_{j+1} \cdot \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث أن: ΔY = الفروق الأولى للسلسلة (Y)، β = الثابت، t = الزمن، Y_{t-1} = الفروق الأولى المبطأة للمتغير التابع (ΔY_{t-1}) كمتغيرات مفسرة لأنها تقوم بتحويل سلسلة البواقي إلى سلاسل مستقرة.

ويتضمن اختبار ديكي - فولر الموسع نفس الفرضيتين (العدم والبديلة) في اختبار ديكي - فولر البسيط، ويطبق هذا الاختبار لكونه من أكفأ الاختبارات جذر الوحدة.

• اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق:

يتم اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات من خلال استخدام متجه الانحدار الذاتي، ومن خلال تطبيق مجموعة من المعايير منها:

1. معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error ويأخذ الصيغة الآتية:

$$FPE_{(p)} = \left[\frac{T + P - K}{K - P \cdot K} \right]^k \cdot \det \sum e$$

2. معيار معلومات أكايكي Akaike information criterion ويأخذ الصيغة الآتية:

$$AIC_{(p)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2K^2 P}{T}$$

3. معيار معلومات شوارز (Schwarz information criterion) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$SC_{(p)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 p \ln (T)}{T}$$

(1)W.Enders,Applied Econometrics time series ,New York ,USA, 1995 ,P. 221.

4. معيار معلومات هانن وكوين Hannan & Quinn information criterion ويأخذ الصيغة الآتية :

$$H. Q_{(p)} = \text{Ln} \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 p \text{Ln} \cdot \text{Ln}(T)}{T}$$

حيث أن :

K: عدد المتغيرات في النموذج موضع الدراسة ، T: عدد المشاهدات ، P: عدد فترات الإبطاء
Σe: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر لبقايا النموذج.

3.1.4 تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR):

يعد نموذج الانحدار الذاتي Vector Autoregression Model احد اكثر النماذج نجاحا ومرونة وسهولة في الاستخدام لتحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات ، اذ انه امتداد طبيعي لنموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى سلاسل ديناميكية متعددة المتغيرات ، ويعتبر من النماذج المفيدة بشكل خاص في وصف السلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك التنبؤ، اذ يتكون نموذج (VAR) من منظومة من المعادلات وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية)⁽¹⁾.

ويعتمد كل متغير من متغيرات نموذج VAR على القيم الماضية للمتغير نفسه وللمتغيرات الداخلة في النموذج ، اي ان القيم المستقبلية للمتغير تعتمد على القيم المرجحة الماضية والحاضرة للمتغيرات مع بعض الخطأ (تأثير المتغير الخارجي)⁽²⁾.

وضع أنموذج VAR ذو الرتبة P من قبل (Sims) عام 1980 ويأخذ الشكل العام لنموذج VAR المعادلة الآتية⁽³⁾ :

$$Z_t = a_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i Z_{t-i} + U_t$$

أذ أن :

(1) صفاء يونس الصفراوي ، مزاحم محمد يحيى ، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط ، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، 2008 ، ص ص 16-17.

(2) Saetlozar T. Rachev and Others , Financial Econometrics , Second Edition , John Wiley & sons , New Jersey , 2007 , p.321.

(3) Ernest Simeon O. Odior , Inflation Targeting in an Emerging Market VAR , and Impulse Response Function Approach , European Scientific Journal , Vol 8 , No. 6 , p.88.

Z_t : متجه المتغيرات الداخلية.

a_0 : متجه الثوابت ($n \times 1$).

β_i : مصفوفة المعاملات ($n \times n$).

P : عدد مدد التباطؤ.

U_t : متجه حد الخطأ.

3.1.5 دوال استجابة النبضة (Impulse Response Function) :

تعد دالة استجابة النبضة من الدوال التي تقيس أثر صدمة معينة يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الأخرى ، وهناك طريقتان لقياس أثر الصدمة الأولى، قياس اثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد والثانية بمقدار وحدة واحدة⁽¹⁾ .

وبمعنى آخر تعمل دالة الاستجابة الفورية (استجابة النبضة) عل تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها التغيرات الداخلة في نموذج متجه الانحدار الذاتي وتوضح كيفية استجابة كل متغير من المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في اي متغير في النموذج مع مرور الزمن⁽²⁾، ويمكن التنبؤ بأثر الصدمة في المتغير العشوائي على Y_t ولمدة زمنية S بواسطة المعادلة الآتية :

$$As = \frac{\partial Y_t + 1}{\partial V}$$

أذ أن :

As :تمثل استجابة النموذج لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المدة t في كل متغير من متغيرات نموذج VAR.

(1) مجدي الشوربجي ، أثر الصدمة الخارجية على الصادرات المصرية ، مؤتمر العلوم الادارية الثاني لكلية الإدارة الصناعية ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، 2004 ، ص 5.

(2) نائل الحسامي ، السياسة النقدية وسياسات أسعار الفائدة والصراف الأجنبي في الأردن ، المرصد الاقتصادي ، الجامعة الأردنية ، 2010 ، ص 16.

3.2 المبحث الثاني : تقدير وتحليل علاقة الائتمان النقدي المصرفي في العرض الكلي:

يمثل الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف التجارية نوع من أنواع التسهيلات المصرفية الذي يشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر (جاري مدين ، أوراق تجارية مضمومة ، سلف وقروض ، وأية تسهيلات أخرى) المقدمة من جميع المصارف التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة، إذ يساهم بصورة كبيرة في دفع عجلة النمو والتنمية فيما لو تم توجيهه بصورة صحيحة نحو القطاعات المنتجة، على ان الاقتصاد العراقي ولفترات طويلة يعاني من اختلالات هيكلية عميقة على مستوى القطاعات الاقتصادية المكونة للعرض الكلي حالت دون وضوح طبيعة العلاقة بين متغير الائتمان النقدي بشقيه العام والخاص وبين متغير العرض الكلي ،ولبيان تلك العلاقة تم استخدام العديد من الاختبارات بعد تقسيم بيانات لمدة الدراسة (2003- 2019) إلى مشاهدات ربع سنوية التي توفرت من المصادر الرسمية لوزارة التخطيط والإحصاء وبيانات البنك المركزي العراقي من خلال النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية كما في الفصل الثاني من البحث .

• اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

من اجل القيام بهذه الخطوة يتم اخضاع بيانات السلاسل الزمنية إلى اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع أو المطور لبيان استقرارية السلاسل الزمنية وكما موضح في جدول (19).

الجدول (19)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
				<u>At Level</u>	
	X11	X22	YY		
	-2.0989	-1.0375	-0.5254	t-Statistic	With Constant
	0.2459	0.7347	0.8786	Prob.	
	n0	n0	n0		
	-2.0108	-2.2223	-3.5767	t-Statistic	With Constant & Trend
	0.5834	0.4691	0.0400	Prob.	
	n0	n0	**		
	-1.5962	0.3285	1.8004	t-Statistic	Without Constant & Trend
	0.1034	0.7773	0.9818	Prob.	
	n0	n0	n0		
				<u>At First Difference</u>	
	d(X11)	d(X22)	d(YY)		
	-1.0535	-2.0615	-3.6933	t-Statistic	With Constant
	0.7282	0.2607	0.0065	Prob.	

		n0	n0	***		
		-1.4051	-2.0346	-3.5533	t-Statistic	With Constant & Trend
		0.8494	0.5712	0.0423	Prob.	
		n0	n0	**		
		-1.1394	-1.2379	-3.0107	t-Statistic	Without Constant & Trend
		0.2290	0.1961	0.0032	Prob.	
		n0	n0	***		
					At Second Difference	
		d(X11)	d(X22)			
With Constant		<u>-7.751584</u>	<u>-7.748293</u>			With Constant
		0.000	0.000			
		***	***			
With Constant & Trend		<u>-7.784162</u>	<u>-7.732374</u>			With Constant & Trend
		0.000	0.000			
		***	***			
Without Constant & Trend		-1.1394	-1.2379			Without Constant & Trend
		0.000	0.000			
		<u>-7.786348</u>	<u>-7.810250</u>			
		***	***			
					Notes:	
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

من متابعة جدول (19) نجد ان متغيرات النموذج غير مستقرة في مستواها $I(0)$ ، اذ كانت (t) الإحصائية اقل من كل قيم (t) الحرجة والمحسوبة وفق نموذج Mackinnon وهنا يتم قبول فرضية عدم بوجود جذر الوحدة بالاضافة إلى عدم معنوية النموذج كون قيمة p- Value اكبر من كل القيم عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)، عدا متغير GDP كان مستقر عند مستوى معنوية (5%) مع وجود قاطع واتجاه ، وعند اخذ الفرق الأول ايضا" لم تستقر السلاسل الزمنية ، بينما اصبح GDP اكثر استقرارا.

وللتخلص من جذر الوحدة تم أخذ الفروق الثانية للسلاسل الزمنية نجد انها استقرت عند مستوى معنوية (1%). اذ كانت p-Value المحتملة اقل من قيم الحرجة ، فقد بلغت القيمة المحتملة (0.000) وهنا نرفض فرضية عدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة .

وبما ان السلاسل الزمنية بعضها استقر عند المستوى والبعض الاخر استقرت بعد اخذ الفرق الثاني ،اي اختلاف درجة تكامل المتغيرات ، يمكننا القول بانه لا يوجد احتمال تكامل مشترك بين

المتغيرات قيد البحث واننا نتجه نحو نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ، الا انه قبل تقدير النموذج نحدد فترة التأخير Lag للنموذج.

• اختبار عدد فترات التخلف الزمني:

قبل تقدير معادلة الانحدار الذاتي VAR نقوم بتحديد عدد فترات تباطؤ النموذج وذلك بالاستعانة باختبار (VAR Lag Order Selection Criteria) الذي يتضمن مجموعة من المعايير والموضح في جدول (20).

نجد من الجدول ادناه ان معياري هانن- كوين HQ وشوارز SC يشيران إلى ضرورة أخذ فجوتين من التأخر الزمني ، في حين يشير معيار التنبؤ النهائي FPE ومعيار اكايك AIC ضرورة اخذ فترة ستة فجوات زمنية .وتعتقد الباحثة ان فترات التأخير المتعارف عليها ما بين اتخاذ القرار والتعرف على المشكلة لعبت دورا مهما في ذلك على ان القيام بالإنفاق نتيجة منح الائتمان لا تظهر نتائج في السنة نفسها وإنما يحتاج إلى فترة إبطاء ليحقق جزء أو كل من الأهداف المتوخاة منه .

الجدول (20)

معايير تحديد عدد فترات التخلف الزمني

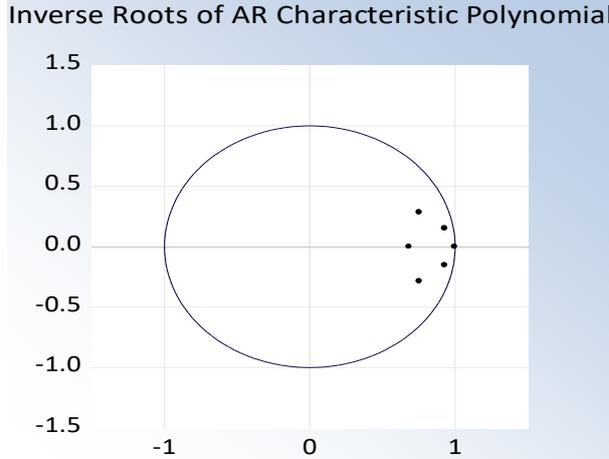
VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: YY X11 X22						
Exogenous variables: C						
Date: 04/05/22 Time: 23:33						
Sample: 2003Q1 2019Q4						
Included observations: 59						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
100.5524	100.6168	100.5111	9.00e+39	NA	-2962.078	0
88.00144	88.25904	87.83649	2.82e+34	713.8843	-2579.177	1
85.86309*	86.31390*	85.57444	2.94e+33	133.4913	-2503.446	2
86.19592	86.83993	85.78355	3.65e+33	4.702435	-2500.615	3
86.45545	87.29266	85.91937	4.23e+33	7.786413	-2495.621	4
86.35271	87.38313	85.69293	3.44e+33	22.85560	-2479.941	5
86.11912	87.34274	85.33563*	2.48e+33*	26.49552*	-2460.401	6
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

ويمكننا معرفة فيما اذا النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار من خلال الاستعانة بالشكل البياني (14) ، اذ يوضح الشكل ان جميع معاملات النموذج اصغر من الواحد وانها تقع داخل دائرة جذر الوحدة مما يعني ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين.

الشكل (14)

الشكل يوضح استقراره متغيرات النموذج الأول



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

● اختبار اختلاف تباين بواقي قيم النموذج VAR:

نلاحظ من خلال النتائج في جدول (21) والخاصة باختبار اختلاف تجانس الأخطاء العشوائية لمتغيرات نموذج متجه الانحدار الذاتي والذي تضمن 62 توزيعاً او مقارنة بين المتغيرات ، اذ نجد ان قيمة مربع كاي المحسوبة اكبر من قيم الجدولية ،لذا تم رفض الفرض عدم لصالح فرضية البديلة وهو وجود مشكلة اختلاف تباين بواقي متجه الانحدار الذاتي .VAR

الجدول(21)

اختبار اختلاف تباين بواقي قيم الأنموذج VAR

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)					
Date: 04/05/22 Time: 23:32					
Sample: 2003Q1 2019Q4					
Included observations: 63					
Joint test:					
			Prob.	df	Chi-sq
			0.0000	162	250.7441
Individual components:					
	Prob.	Chi-sq(27)	Prob.	F(27,35)	R-squared
					Dependent
	0.0036	50.87928	0.0000	5.441477	0.807608
	0.9386	16.68483	0.9780	0.466985	0.264839
	0.0119	46.26021	0.0002	3.582301	0.734289
	0.0729	38.32352	0.0261	2.013198	0.608310
	0.0156	45.17691	0.0006	3.285775	0.717094
	0.0348	41.75589	0.0049	2.547907	0.662792

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

● اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بغرض تحليل الارتباط الذاتي للاخطاء نعتمد على اختبار (Test LM) ، اذ يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ويعتمد هذا الاختبار على فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي، ففي الفترتين المتأخرتين الأولى والثانية نجد ان قيمة P- Value الاحتمالية بلغت (0.9531، 0.9992) على التوالي وهي اكبر من القيم الحرجة .critical Value
وعليه هنا نقبل فرضية العدم والتأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء، كما موضح في جدول (22).

الجدول (22)

اختبارات LM لارتباط سلسلة بواقي الأتمودج VAR

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
		Date: 04/05/22 Time: 23:32				
		Sample: 2003Q1 2019Q4				
		Included observations: 63				
						Null hypothesis: No serial correlation at lag h
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.9532	(9, 124.3)	0.356707	0.9531	9	3.258861	1
0.9992	(9, 124.3)	0.117822	0.9992	9	1.085634	2
						Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.9532	(9, 124.3)	0.356707	0.9531	9	3.258861	1
0.9682	(18, 136.2)	0.465691	0.9681	18	8.612336	2

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

● اختبار تحديد اتجاه الخطية لنموذج VAR بعد فترات التأخير (المعدلة):

يتضمن هذا الاختبار كل من اختباري إحصائية الأثر Trace Statistic واختبار القيم الذاتية القصوى Max - Eigen Statistic ، إذ يوضح اختبار الأثر عدد متجهات التكامل المشترك بين متغيرات نموذج VAR وكما موضح في جدول (23) .

يلاحظ من نتائج الجدول ادناه ان القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر اقل من القيم الحرجة لإحصائيتها عند مستوى المعنوية 5% بالإضافة إلى ان قيمة الاحتمال اكبر من 5% وعليه تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي عدم وجود متجه تكامل مشترك .

كما نجد من اختبار القيم الذاتية القصوى ان قيم الإحصائية المحسوبة اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، وكذلك عدم معنوية قيمة الاحتمال وهي نفس نتائج اختبار الأثر مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث.

الجدول (23)

اختبار تحديد اتجاه الخطية لنموذج VAR بعد فترات التأخير (المعدلة)

Date: 04/05/22 Time: 23:31				
Sample (adjusted): 2003Q4 2019Q1				
Included observations: 62 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: YY X11 X22				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.1819	29.79707	24.45380	0.261747	None
0.7377	15.49471	5.638768	0.086850	At most 1
0.9390	3.841465	0.005723	9.23E-05	At most 2
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.1023	21.13162	18.81504	0.261747	None
0.6606	14.26460	5.633045	0.086850	At most 1
0.9390	3.841465	0.005723	9.23E-05	At most 2
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12 E-views

● تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR:

بعد تحديد عدد فترات التخلف الزمني لفترتي تأخير يتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وكما موضح في جدول (24).

الجدول (24)

تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates			
Date: 04/05/22 Time: 23:31			
Sample (adjusted): 2003 Q3 2019 Q1			
Included observations: 63 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
X11	X22	YY	
0.004771 (0.01639) [0.29104]	0.003506 (0.00885) [0.39637]	1.467488 (0.09558) [15.3532]	YY(-1)
-0.009751 (0.01404) [-0.69431]	-0.000404 (0.00758) [-0.05328]	-0.583554 (0.08189) [-7.12565]	YY(-2)
0.035884 (0.13895) [0.25825]	1.846612 (0.07499) [24.6264]	-0.214574 (0.81023) [-0.26483]	X22(-1)
0.004000 (0.14842) [0.02695]	-0.859597 (0.08009) [-10.7324]	0.866608 (0.86544) [1.00136]	X22(-2)
1.728698 (0.09359) [18.4701]	0.028634 (0.05051) [0.56692]	-0.265398 (0.54575) [-0.48630]	X11(-1)
-0.777520 (0.10120) [-7.68277]	-0.043435 (0.05461) [-0.79531]	0.109663 (0.59012) [0.18583]	X11(-2)
476078.3 (504634.) [0.94341]	-232072.3 (272325.) [-0.85219]	12135498 (2942543) [4.12415]	C
0.993523	0.999702	0.998727	R-squared
0.992829	0.999670	0.998591	Adj. R-squared
3.62E+12	1.05E+12	1.23E+14	Sum sq. resids
254110.0	137130.1	1481726.	S.E. equation
1431.647	31333.02	7325.016	F-statistic
-869.7509	-830.8901	-980.8322	Log likelihood
27.83336	26.59969	31.35975	Akaike AIC
28.07149	26.83781	31.59788	Schwarz SC
3422513.	10971308	1.52E+08	Mean dependent
3000755.	7552285.	39475573	S.D. dependent
	2.56E+33		Determinant resid covariance (dof adj.)
	1.80E+33		Determinant resid covariance
	-2680.189		Log likelihood
	85.75204		Akaike information criterion
	86.46642		Schwarz criterion
	21		Number of coefficients

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

من الجدول (24) يتبين ان جودة النموذج عالية وعلى اساس معامل التحديد او التفسير R^2 والتي بلغت 0.99 ، اذ ان 0.99 من التغيرات في GDP تعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة وهي الائتمان النقدي العام والائتمان النقدي الخاص ، ونجد ان قيمة F المحتسبة اكبر من قيم F الجدولية مما يعني ان معادلة الانحدار الذاتي اكثر معنوية او معنوية النموذج ككل ، و فترة التأخير 2 كانت واضحة لا سيما معيار شوارز، اما معنوية المعالم الفردية وكما هو معلوم في مثل هذا النوع يكون عدد المعالم كبير بسبب فترات الابطاء والذي يؤدي إلى انخفاض درجة الحرية مما يضعف معنوية المعالم ، وهذا ليس مهم بدرجة كبيرة لان الهدف الأساسي لهذا النوع من النماذج دراسة السلوك الحركي للمتغيرات وتحليل الصدمات .

● تحليل دوال نبض استجابة النبضة:

ان تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الفورية IRF يسمح بدراسة أثر صدمة معينة بمقدار انحراف معياري واحد على متغيرات النموذج المقدر، ويمكن احداث صدمة لبيان تأثير ذلك على متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP، وعليه للتعرف على طبيعة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في اطار النموذج المقدر يتم تحليل دوال الاستجابة للمتغير التابع. من نتائج الجدول (25) نجد ان توجيه صدمة معينة كأن يكون اتباع سياسة نقدية معينة متمثلة بتغيير سياسات منح الائتمان أو توسيع سقف الائتمان أحدثت تأثيرات معينة على الناتج المحلي الاجمالي التي توضح درجة استجابة GDP للتغيرات في الائتمان الممنوح.

جدول (25)

استجابة GDP لحدوث الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد

Period	X22 (قطاع خاص)	X11 (قطاع حكومي)
1	0.000000	0.000000
2	-41418.85	-66333.75
3	-14033.98	-186141.4
4	125645.4	-330617.4
5	376651.6	-471473.7
6	712553.4	-589196.1
7	1096234.	-675498.9
8	1490248.	-732154.8
9	1863119.	-767987.7
10	2192294.	-795348.5
	(831442.)	(805606.)
Cholesky Ordering: GDP		
PRIVATE_CASH_CREDIT		
PUBLIC_CASH_CREDIT		
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)		

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

يوضح لنا الجدول ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد من متغير الائتمان النقدي العام يكون غير واضح التأثير على GDP في الفترة الأولى ، وتعتقد الباحثة ان فترات التأخير المتعارف عليها ما بين اتخاذ القرار والتعرف على المشكلة لعبت دورا مهما في ذلك التأثير على ان القيام بالإنفاق نتيجة منح الائتمان لا تظهر نتائج في المدة نفسها وإنما يحتاج إلى فترة إبطاء ليحقق جزء أو كل من الأهداف المتوخاة منه ، ونجد ان استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة من الائتمان النقدي العام كانت نتائجها سلبية وضعيفة التأثير طول فترة الاستجابة (10) ، الا ان السلبية تنخفض ما بين فترة وأخرى على ان هذا التآرجح في قيم الاستجابة بين السالب والموجب يرجع في جزء منه إلى ان اتباع سياسة اقتصادية معينة لضمان زيادة العرض الكلي باستخدام الائتمان النقدي العام بعد مرحلة معينة تؤدي تلك الزيادات إلى تأثير سلبي في نمو العرض الكلي ويمكن ان يرجع السبب في ذلك إلى كثرة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي باعتماده على مورد ريعي الذي يعد محرك للنمو والتنمية وهو النفط ، إضافة إلى ذلك ان اغلب الائتمان النقدي العام يكون موجه نحو الاستهلاك الذي بدوره يعتمد على المستوردات الأجنبية مما يعني ضمنا" نقل تأثير المضاعف والمعجل خارج الاقتصاد العراقي .

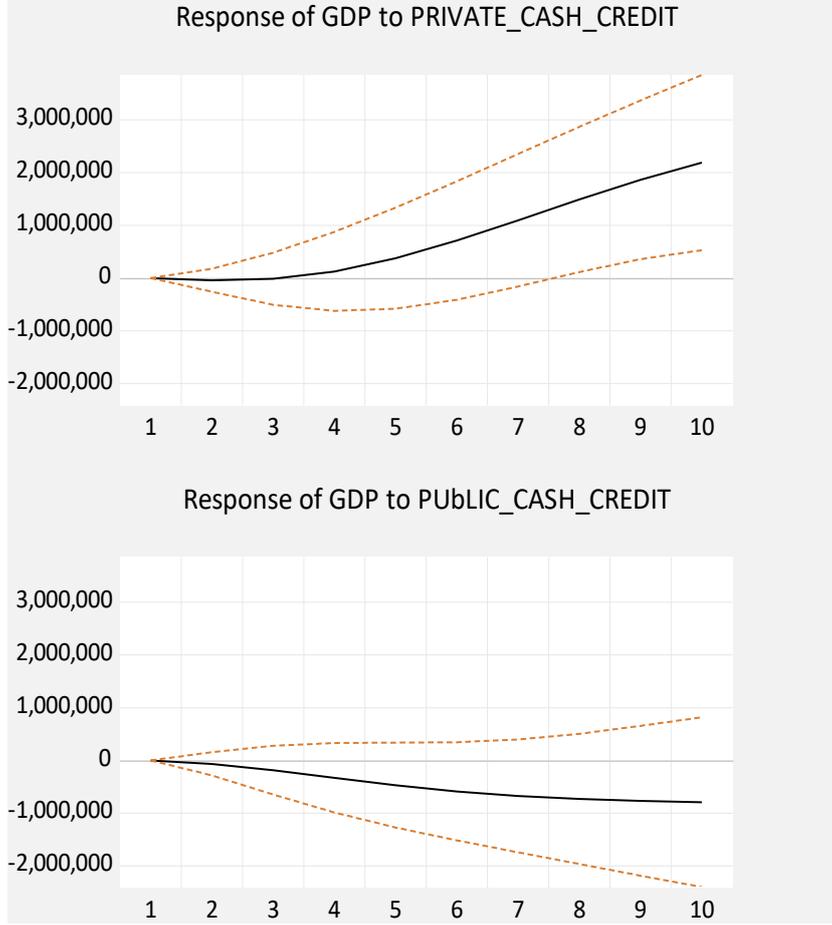
كما بدت صدمة تأثير الائتمان النقدي الخاص على العرض الكلي سالبة في الأشهر الأولى وسالبة العلاقة هذه يمكن تفسيرها إلى وجود فترات تأخير في تنفيذ السياسة الجديدة المتبعة وصولا" لتنفيذ القرار ، وقد انعكس ذلك التأثير بعد الشهر الرابع إلى تأثير ايجابي بين الائتمان النقدي الخاص والعرض الكلي نتيجة لإجراءات البنك المركزي المتمثلة في التركيز على معيار الشمول المالي والغاء بعض السقوف الائتمانية والالتزام بمؤشرات بازل في سويسرا المتعلقة بالملاءة المالية للمقترضين ، فضلا" عن قيام بعض المصارف بمتابعة القروض الاستثمارية للمستثمرين المحليين.

والشكل (15) الاتي يبين لنا الناتج المحلي الاجمالي بدأ بالاستجابة لصدمة الائتمان النقدي الخاص بعد فترة أربعة شهور ثم أخذت الاستجابة بالارتفاع ، أما استجابة الناتج لصدمة الائتمان العام كان غير واضحة في بداية الفترة بسبب وجود فترة للتخلف الزمني ثم أصبحت سالبة على طول الفترة ، ويمكن تمثيل استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمة خارجية مقدارها انحراف معياري واحد من خلال اختبار Cholsky بالاشكال الآتية :

الشكل (15)

استجابة GDP لصدمة من الائتمان النقدي الخاص والعام بمقدار انحراف معياري واحد

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations \pm 2 S.E.



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

3.3 المبحث الثالث : تقدير وتحليل علاقة الائتمان التعهدي في العرض الكلي:

ان زيادة حجم الائتمان التعهدي بشقيه خطابات الضمان والاعتمادات المستندية يؤدي إلى خلق فرص النمو وبالتالي زيادة حجم الاستثمار الكلي و العرض الكلي ،على ان الاقتصاد العراقي يتميز بكثرة اختلافاته الهيكلية المتمثلة بعجوزات الموازنة العامة والميزان التجاري التي ستؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقة بين متغيري الائتمان الكلي والعرض الكلي ،ولاثبات طبيعة العلاقة بينهما تم استخدام الاختبارات الآتية:

• اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

من اجل القيام بهذه الخطوة يتم اخضاع بيانات السلاسل الزمنية إلى اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع أو المطور لبيان استقراره السلاسل الزمنية وكما موضح في الجدول (26).

الجدول (26)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
					<u>At Level</u>	
	X22	X11	YY		t-Statistic	With Constant
	-1.8373	-2.9008	-2.1015		Prob.	
	0.3576	0.0544	0.2454			
	n0	*	n0		t-Statistic	With Constant & Trend
	-2.1118	-2.8588	-2.4593		Prob.	
	0.5233	0.1864	0.3454			
	n0	n0	n0		t-Statistic	Without Constant & Trend
	-0.6787	-0.1499	1.4938		Prob.	
	0.4165	0.6256	0.9643			
	n0	n0	n0			
					<u>At First Difference</u>	
	d(X22)	d(X11)	d(YY)		t-Statistic	With Constant
	-2.1977	-2.2313	-2.5816		Prob.	
	0.2103	0.1989	0.1053			
	n0	n0	n0		t-Statistic	With Constant & Trend
	-2.2361	-2.2453	-5.3346		Prob.	
	0.4573	0.4525	0.0007			
	n0	n0	***		t-Statistic	Without Constant & Trend
	-2.1886	-2.2316	-1.7795		Prob.	
	0.0292	0.0264	0.0716			

		**	**	*		
					Notes:	
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

نجد من نتائج الجدول ان متغير الائتمان التعهدي العام أستقر في المستوى $I(0)$ عند مستوى معنوية 10% مع وجود الثابت او القاطع ، أذ بلغت P-Value الاحتمالية 0.05 وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي عدم وجود جذر وحدة بينما كانت المتغيرات الأخرى المتمثلة بمتغيرات GDP , Private Pledge غير مستقرة في المستوى حيث كانت t المحسوبة اقل من القيم الحرجة وفق نموذج Mackinnon وهنا يتم قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة بالإضافة إلى عدم معنوية النموذج كون قيمة p -Value اكبر من كل القيم عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)، لذا تم أخذ الفرق الأول لمتغيرات النموذج ، أذ استقر GDP عند مستوى معنوية 1% مع وجود قاطع واتجاه وبلغت القيمة الاحتمالية 0.0007 مما يعني انها معنوية بغض النظر عن قيمة t المحسوبة .

نجد من نتائج الجدول بعد اخذ الفرق الأول ان متغيرات النموذج استقرت بدون قاطع واتجاه عند مستوى معنوية (10%، 5%) .

● اختبار عدد فترات التخلف الزمني:

قبل تقدير معادلة الانحدار الذاتي VAR نقوم بتحديد عدد فترات تباطؤ النموذج وذلك بالاستعانة باختبار (VAR Lag Order Selection Criteria) الذي يتضمن مجموعة من المعايير والموضح في جدول (27).

نجد من الجدول أدناه ان المعايير تشير إلى ضرورة أخذ فجوتين للتأخير الزمني. وتعتقد الباحثة ان فترات التأخير المتعارف عليها ما بين اتخاذ القرار والتعرف على المشكلة لعبت دورا مهما في ذلك على ان القيام بالإنفاق نتيجة منح الائتمان لا تظهر نتائجها في السنة نفسها وإنما يحتاج إلى فترة إبطاء ليحقق جزء أو كل من الأهداف المتوخاة منه .

الجدول (27)

معايير تحديد عدد فترات التخلف الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: YY X11 X22						
Exogenous variables: C						
Date: 04/05/22 Time: 23:45						
Sample: 2009Q1 2019Q4						
Included observations: 38						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
100.7218	100.8051	100.6758	1.06e+40	NA	-1909.840	0
89.94767	90.28081	89.76368	1.94e+35	387.1165	-1693.510	1
88.29792*	88.88091*	87.97593*	3.28e+34*	70.10453*	-1650.543	2
88.75595	89.58880	88.29597	4.63e+34	4.301932	-1647.623	3

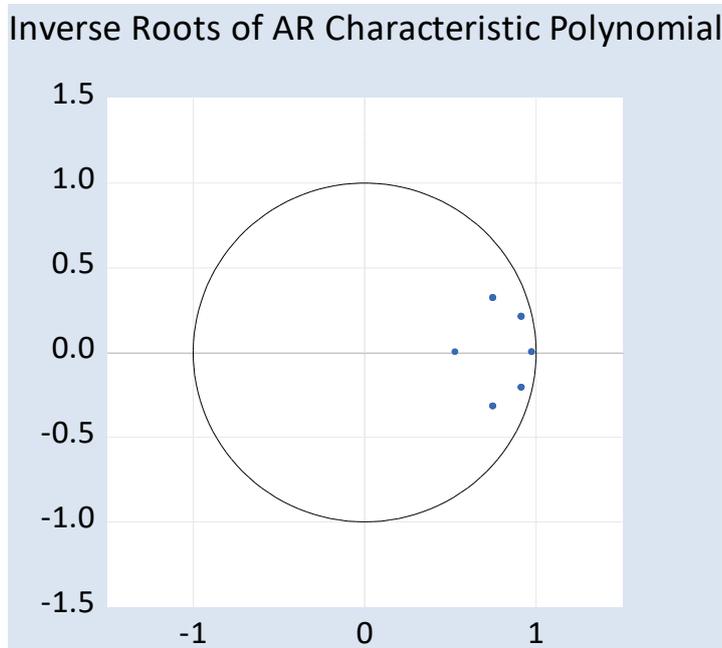
* indicates lag order selected by the criterion	
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)	
	FPE: Final prediction error
	AIC: Akaike information criterion
	SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion	

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

ويمكن معرفة فيما اذا كان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار من خلال الاستعانة بالشكل البياني (16) ، اذ يوضح الشكل ان جميع معاملات النموذج اصغر من الواحد وانها تقع داخل دائرة جذر الوحدة مما يعني ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين.

الشكل (16)

الشكل يوضح استقراره متغيرات النموذج الثاني



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

● اختبار اختلاف تباين بواقي قيم النموذج VAR:

نلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (28) والخاصة باختبار اختلاف تجانس الأخطاء العشوائية لمتغيرات نموذج متجه الانحدار الذاتي والذي تضمن (144) توزيعاً او مقارنة بين المتغيرات ، اذ نجد ان قيمة مربع كاي المحسوبة اكبر من قيم الجدولية ،لذا تم رفض الفرض العدم لصالح فرضية البديلة وهو وجود مشكلة اختلاف تباين بواقي متجه الانحدار الذاتي VAR.

جدول (28)

اختبار اختلاف تباين بواقي قيم الأتمودج VAR

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)						
Date: 04/05/22 Time: 23:46						
Sample: 2009Q1 2019Q4						
Included observations: 39						
Joint test:						
			Prob.	df	Chi-sq	
			0.0002	144	213.2827	
Individual components:						
	Prob.	Chi-sq(24)	Prob.	F(24,14)	R-squared	Dependent
	0.0462	36.76021	0.0000	9.573864	0.942569	res1*res1
	0.0420	37.17642	0.0000	11.89213	0.953242	res2*res2
	0.0480	36.59753	0.0001	8.886079	0.938398	res3*res3
	0.0366	37.76586	0.0000	17.85056	0.968355	res2*res1
	0.0393	37.45996	0.0000	14.18904	0.960512	res3*res1
	0.0462	36.75916	0.0000	9.569089	0.942542	res3*res2

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

● اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

لغرض تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء سنعتمد على اختبار (Test LM) ، كونه يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ويعتمد هذا الاختبار على فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي، ففي الفترتين المتأخرتين الأولى والثانية نجد ان قيمة P- Value الاحتمالية بلغت (0.9252، 0.9937) على التوالي وهي اكبر من القيم الحرجة critical Value، وعليه هنا نقبل فرضية العدم والتأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، كما موضح في جدول (29).

الجدول (29)

اختبارات LM لارتباط سلسلة بواقي النموذج VAR

VAR Residual Serial Correlation LM Tests							
Date: 04/05/22 Time: 23:46							
Sample: 2009Q1 2019Q4							
Included observations: 39							
						Null hypot hesis: No serial correl ation at lag h	
	Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
	0.9254	(9, 65.9)	0.410098	0.9252	9	3.782011	1

0.9937	(9, 65.9)	0.197250	0.9937	9	1.844834	2
						Null hypot hesis: No serial correl ation at lags 1 to h
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.9254	(9, 65.9)	0.410098	0.9252	9	3.782011	1
0.9215	(18, 68.4)	0.550782	0.9202	18	10.34128	2
*Edge worth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

● اختبار تحديد اتجاه الخطية لنموذج VAR بعد فترات التأخير (المعدلة):

يتضمن هذا الاختبار كل من اختباري إحصائية الأثر Trace Statistic واختبار القيم الذاتية القصوى Max - Eigen Statistic، إذ يوضح اختبار الأثر عدد متجهات التكامل المشترك بين متغيرات نموذج VAR وكما موضح في الجدول (30).
يلاحظ من نتائج الجدول أدناه أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أقل من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% بالإضافة إلى أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% وعليه تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي عدم وجود متجه تكامل مشترك.
كما نجد من اختبار القيم الذاتية القصوى أن قيم الإحصائية المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك عدم معنوية قيمة الاحتمال وهي نفس نتائج اختبار الأثر مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول (30)

اختبار تحديد اتجاه الخطية لنموذج VAR بعد فترات التأخير (المعدلة)

Date: 04/05/22 Time: 23:46				
Sample (adjusted): 2009Q4 2019Q1				
Included observations: 38 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: YY X11 X22				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.1836	29.79707	24.41243	0.337958	None
0.3900	15.49471	8.740211	0.170405	At most 1
0.2002	3.841465	1.641129	0.042268	At most 2
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.2446	21.13162	15.67221	0.337958	None
0.4775	14.26460	7.099082	0.170405	At most 1
0.2002	3.841465	1.641129	0.042268	At most 2
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

● تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR:

بعد تحديد عدد فترات التخلف الزمني لفترتي تأخير يتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وكما موضح في الجدول (31).

الجدول (31)

تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates			
Date: 04/05/22 Time: 23:45			
Sample (adjusted): 2009Q3 2019Q1			
Included observations: 39 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
X22	X11	YY	
0.040162	0.017535	1.648585	YY(-1)
(0.03561)	(0.04257)	(0.19124)	
[1.12797]	[0.41190]	[8.62054]	
-0.044513	-0.013844	-0.671451	YY(-2)
(0.03582)	(0.04283)	(0.19239)	
[-1.24270]	[-0.32324]	[-3.49005]	
0.120947	1.692873	-0.365502	X11(-1)
(0.11135)	(0.13313)	(0.59805)	
[1.08622]	[12.7158]	[-0.61115]	
-0.044462	-0.803932	0.544898	X11(-2)
(0.10117)	(0.12097)	(0.54341)	
[-0.43947]	[-6.64589]	[1.00275]	
1.503147	0.179613	-0.217953	X22(-1)
(0.17197)	(0.20562)	(0.92369)	
[8.74055]	[0.87352]	[-0.23596]	

-0.575597	-0.172536	0.012329	X22(-2)
(0.16777)	(0.20060)	(0.90112)	
[-3.43083]	[-0.86011]	[0.01368]	
653010.2	525494.8	5294313.	C
(553658.)	(661981.)	(2973738)	
[1.17945]	[0.79382]	[1.78036]	
0.983588	0.972753	0.996619	R-squared
0.980511	0.967644	0.995985	Adj. R-squared
3.08E+12	4.40E+12	8.87E+13	Sum sq. resids
310020.3	370675.5	1665142.	S.E. equation
319.6344	190.4041	1572.279	F-statistic
-544.6123	-551.5812	-610.1724	Log likelihood
28.28781	28.64519	31.64987	Akaike AIC
28.58640	28.94378	31.94846	Schwarz SC
12234989	11408583	1.78E+08	Mean dependent
2220722.	2060699.	26280597	S.D. dependent
	1.87E+34		Determinant resid covariance (dof adj.)
	1.04E+34		Determinant resid covariance
	-1693.302		Log likelihood
	87.91290		Akaike information criterion
	88.80866		Schwarz criterion
	21		Number of coefficients

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

من الجدول اعلاه يتبين ان جودة النموذج عالية وعلى اساس معامل التحديد او التفسير R^2 والتي بلغت 0.98 وفقا لمعيار شوارز واكايك لاقل قيمة، اذ ان 0.98 من التغيرات في GDP تعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة وهي الائتمان التعهدي العام والائتمان التعهدي الخاص، ونجد ان قيمة F المحسوبة اكبر من قيم F الجدولية مما يعني ان معادلة الانحدار الذاتي اكثر معنوية او معنوية النموذج ككل ، وفق التأخير 2 وهذا كان واضحا وفق معيار شوارز.

اما معنوية المعالم الفردية وكما هو معلوم في مثل هذا النوع يكون عدد المعالم كبير بسبب فترات الابطاء والذي يؤدي إلى انخفاض درجة الحرية مما يضعف معنوية المعالم ، وهذا ليس مهم بدرجة كبيرة لان الهدف الأساسي لهذا النوع من النماذج دراسة السلوك الحركي للمتغيرات وتحليل الصدمات .

• تحليل دوال استجابة النبضة:

من نتائج الجدول (32) نجد ان توجيه صدمة معينة كأن يكون اتباع سياسة نقدية معينة متمثلة مثلا" بتغيير سياسات منح الائتمان أو توسيع سقف الائتمان أحدثت تأثيرات معينة على الناتج المحلي الاجمالي التي توضح درجة استجابة GDP للتغيرات في الائتمان التعهدي الممنوح نتيجة الصدمة.

الجدول (32)

استجابة GDP لحدوث الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد

X22	X11	Period
0.000000	0.000000	1
(0.00000)	(0.00000)	
-67569.78	-135482.5	2
(293126.)	(254824.)	
-297061.8	-395982.6	3
(931120.)	(884517.)	
-753659.1	-699865.4	4
(1873785)	(1936520)	
-1457819.	-948451.2	5
(3055687)	(3424818)	
-2390919.	-1060902.	6
(4419775)	(5357809)	
-3509660.	-992164.7	7
(5931499)	(7755579)	
-4761550.	-737366.7	8
(7580524)	(1.1E+07)	
-6097294.	-326705.7	9
(9376041)	(1.4E+07)	
-7478413.	185100.9	10
(1.1E+07)	(1.8E+07)	
Nonfactorized One Std. Dev.		
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)		

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

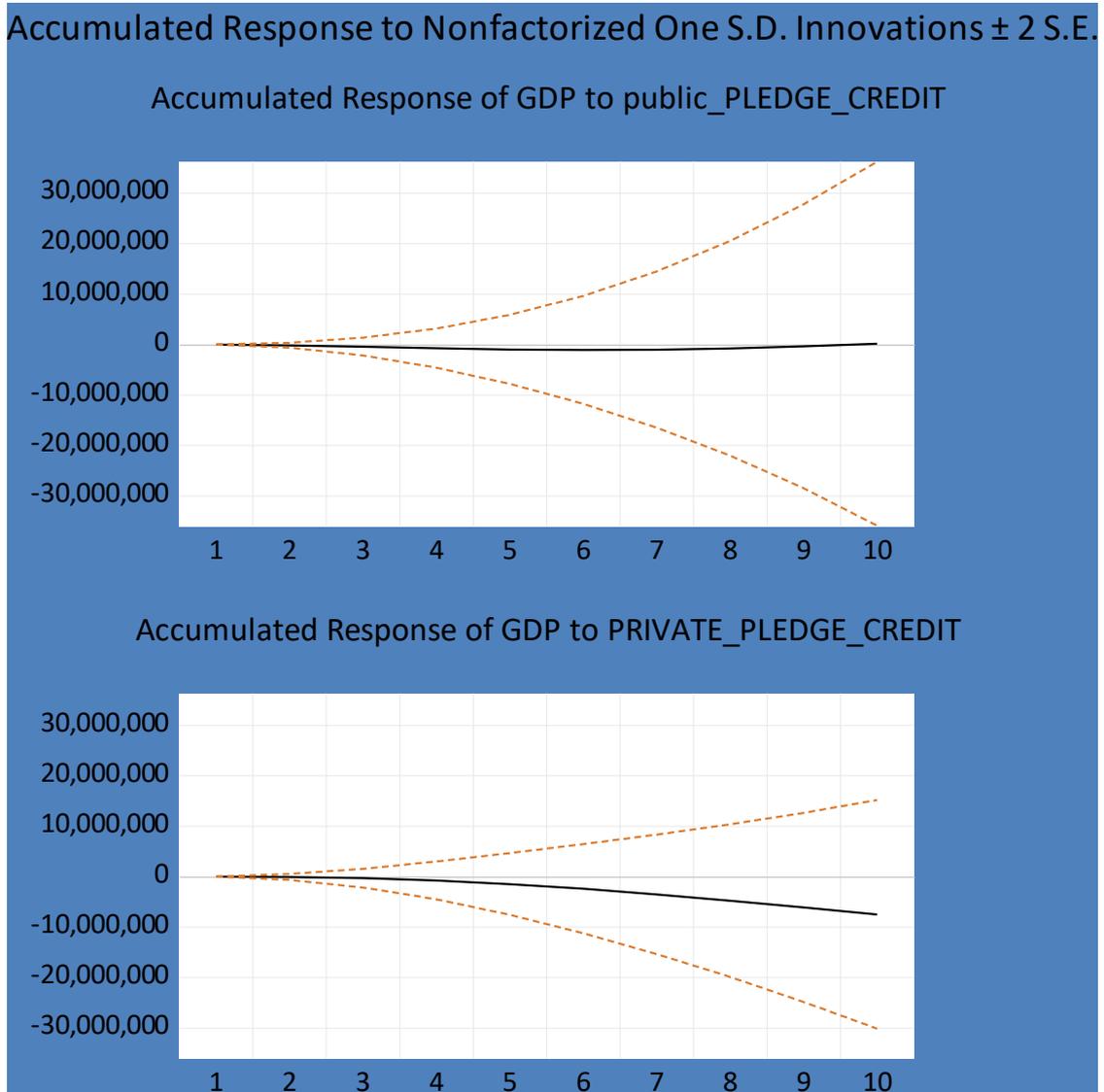
وبقدر تعلق الامر بالائتمان التعهدي العام ، بدى تأثير الصدمة ضعيفا" وسالبا" لغاية الشهر الثامن ، ثم أخذ بالتحول نحو العلاقة الإيجابية ويمكن ارجاع ذلك السبب الى طبيعة القطاعات الموجه اليها الائتمان التعهدي بشقيه خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ، أذ حاول قطاع البناء والإنشاءات والمقاولون الاستفادة من هذا النوع من الائتمان فكان التأثير في بدايته ضعيفا" وسلبى الاستجابة من قبل الناتج المحلي الاجمالي لعدم قدرة القطاع الحكومي من تنفيذ بعض المشاريع وتلكو بعض الادارات العامة من تنفيذ المهام والواجبات المناط اليها، لذا بدت السالبة وضعف التأثير على طول فترة الاستجابة عدا نهاية الفترة (9، 10) ، أذ حاولت الجهات المستفيدة من الائتمان التعهدي العام من توجيهه بصورة اكثر جدية من سابقتها نحو القطاعات المنتجة وكان ذلك نتيجة لإعمال الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المختصة بتنظيم الائتمان التعهدي العام .

اما استجابة GDP لصدمة مقدارها انحراف معياري واحد من الائتمان التعهدي الخاص بدت سالبة التأثير على طول فترة الاستجابة الا انها كانت بصورة اقل من سابقتها ، قد يرجع السبب في ذلك إلى نوعية القطاعات الموجه اليها الائتمان الممنوح الذي بدى واضحا" من خلال بيانات التوزيع القطاعي للائتمان في الفصل الثاني ، أذ نجد اغلبه موجه لقطاع التوزيعي وخاصة قطاع المطاعم والفنادق ، بالإضافة إلى بدائية القطاع الخاص وضعف السوق المالية في التداول ،فضلا" عن قيام القطاع الخاص بعمليات المضاربة في الائتمان الممنوح له بدلا" من توجيهها بصورة صحيحة نحو الاستثمارات المنتجة التي تؤدي بالتالي إلى زيادة العرض الكلي.

أما ضعف سلبية الاستجابة في الفترة الاخيرة يمكن ان يرجع إلى الاجراءات الجديدة المتبعة من قبل البنك المركزي وتوجيهاته للمصارف التجارية المتضمنة إنشاء منصات الكترونية خاصة يتم فيها تنظيم عمل خطابات الضمان لمصلحة الجهات المستفيدة وكذلك لصالح القطاع المصرفي لضمان حقوقها عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية مع المقاولين والمجهزين ،كما ساهمت تلك المنصات من زيادة الجدية والالتزام مع الجهات المستفيدة من خطابات الضمان في تنفيذ التزاماتهم وفي حال اخلالهم سوف يتم تنفيذ احكام المصادرة بحقهم وهذا ما عزز قلة سلبية استجابة GDP للصدمة. ومن خلال الشكل (17) يمكن تمثيل صدمة معينة من الائتمان التعهدي العام والخاص للنتائج المحلي الاجمالي بالشكل الاتي :

الشكل (17)

استجابة GDP لحدوث صدمة متراكمة من الائتمان التعهدي العام والخاص بمقدار معامل انحراف معياري واحد



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views12

الاستنتاجات والتوصيات

● الاستنتاجات

1. عانى الاقتصاد العراقي من الاختلالات الهيكلية العميقة لا سيما في مجال العرض الكلي القت بظلالها على ضعف تأثير الائتمان فيه.
2. استحوذ القطاع السلعي على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للعرض الكلي ، الا ان معدلات نموه كانت منخفضة لا تتلائم ومعدلات نمو الائتمان.
3. اتضح عدم قدرة الجهاز المصرفي على الاستثمار في الجانب الحقيقي وان الائتمان الممنوح كان في اغلبه قصير الأجل نظرا للمخاطر العالية في استرداد القروض وفوائدها على ان إنتاجية القطاعات المكونة للنتائج تعتمد على مصادر أخرى في تمويل عملياتها التشغيلية .
4. تنتهج المصارف الحكومية سياسة المجازفة في منحها الائتمان، وكان ذلك واضحا في ان اغلب الائتمان مقدم من قبل المصارف الحكومية وبنسبة (75%) من أجمالي الائتمان الكلي على الرغم من كونها تستحوذ على (21%) من رؤوس أموال المصارف كافة في حين ان نسبة الائتمان المقدم من المصارف الخاصة لا يتجاوز (25%) بالرغم من كونها تستحوذ على (79%) من رؤوس أموال الجهاز المصرفي ككل.
5. اتضح من مجريات البحث لبعض السنوات انخفاض فجوة الائتمان جاء نتيجة زيادة الإيرادات النفطية مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين نمو الإيرادات النفطية ونمو الائتمان ، مما يمكن من تعزيز نمو الناتج عن طريق استثمار زيادات الإيرادات النفطية في نمو الائتمان والناتج معا .
6. كانت فجوة الائتمان منخفضة طيلة مدة البحث وهذا يؤشر امكانية زيادة حجم الائتمان المصرفي دون التعرض إلى ضغوط تضخمية وبالتالي امكانية زيادة العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي عن طريق الائتمان.
7. اشر البحث انخفاض نسبة حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، نظرا إلى ارتفاع درجة المخاطرة في الاقتصاد العراقي وضعف السوق المالية وعدم قدرتها في نقل التأثيرات النقدية من السوق النقدية إلى السوق السلعية مما عزز التوقعات المتشائمة في اتجاهات الدورة التجارية في الاقتصاد العراقي التي ساهمت في ذلك الانخفاض.
8. لوحظ ارتفاع حجم الديون متأخرة التسديد مع ارتفاع حجم الائتمان النقدي، وارتفاع ديون نشاط القطاع الخاص إلى أجمالي الديون المتأخرة التسديد.
9. أوجد النموذج القياسي تأرجح في قيم الاستجابة بين السالب والموجب يرجع في جزء منه إلى ان اتباع سياسة اقتصادية معينة لضمان زيادة العرض الكلي باستخدام الائتمان النقدي العام بعد مرحلة معينة تؤدي تلك الزيادات إلى تأثير سلبي في نمو العرض الكلي ويمكن ان يرجع السبب في ذلك إلى كثرة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي باعتماده على مورد ريعي الذي يعد محرك للنمو والتنمية وهو النفط ،إضافة إلى ذلك ان اغلب الائتمان النقدي العام يكون موجه نحو الاستهلاك الذي بدوره يعتمد على المستوردات الأجنبية مما يعني ضمنا" نقل تأثير المضاعف والمعدل خارج الاقتصاد العراقي.

10. بدت صدمة تأثير الائتمان النقدي الخاص على العرض الكلي سالبة في الأشهر الأولى وسالبة العلاقة هذه يمكن تفسيرها إلى وجود فترات تأخير في تنفيذ السياسة الجديدة المتبعة وصولاً لتنفيذ القرار .
11. بدى تأثير صدمة الائتمان التعهدي العام ضعيفاً وسالباً لغاية الشهر الثامن، ثم أخذ بالتحول نحو العلاقة الإيجابية ويمكن ارجاع ذلك السبب الى طبيعة القطاعات الموجه اليها الائتمان التعهدي بشقيه خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .
12. وجد ان استجابة GDP لصدمة مقدارها انحراف معياري واحد من الائتمان التعهدي الخاص بدت سالبة التأثير على طول فترة الاستجابة الا انها كانت بصورة اقل من سابقتها .

• التوصيات:

1. معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لضمان تأثير الائتمان في نمو العرض الكلي.
2. ربط الائتمان الممنوح للقطاع بإنتاجية ذلك القطاع وبما ينسجم مع توجهات وأهداف النمو والتنمية.
3. زيادة حجم الائتمان الممنوح في الجانب الحقيقي والابتعاد عن الائتمان الموجه لاغراض المضاربة ، مع استبعاد التأثيرات النقدية للمالية العامة.
4. من الضروري ان يكون هناك تناسب ما بين حجم رأس المال للجهاز المصرفي وحجم الائتمان الممنوح.
5. ضرورة بناء مصدات من رأس المال والاحتياطيات لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي لكي يبقى قادراً" على الاستمرار.
6. من الممكن زيادة حجم الائتمان الكلي لضمان زيادة العرض الكلي دون التعرض الى الضغوط تضخمية.
7. زيادة حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص انسجاماً مع توجهات دستور العراق لعام 2005 لضمان التحول نحو اقتصاد السوق.
8. زيادة الضمانات المقدمة والتأكد من الجدارة الائتمانية للعميل وسمعة العميل والمراقبة الدورية لنشاط العميل في المشاريع التي منح الائتمان لأجلها وتشديد الرقابة على القروض ذات المبالغ الكبيرة ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان الرديء.
9. على ضوء استنتاجات النموذج القياس نجد ان من الضرورة اعادة هيكلة العرض الكلي وتوسيع القاعدة الانتاجية وتنوعيتها بهدف زيادة استجابته للتغيرات في الائتمان النقدي والتعهدي.
10. اعادة هيكلة البناء المؤسسي للنظام المالي ومراجعة شروط منح الائتمان والضمانات المقدمة لتلائم مع طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية في الاقتصاد العراقي ، مما يؤدي الى زيادة فاعلية اقتصاد السوق في توجيه العرض الكلي والائتمان معاً".

المصادر والمراجع

المصادر

المصادر العربية

أولاً: القرازالكريم

ثانياً: الكتب

- 1- أحلام بو عبدلي ، سياسات إدارة البنوك ومؤشراتها ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2015 .
- 2- أحمد زهير شامية وآخرون ، النقود والمصارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2013 .
- 3- أحمد عبد السميع طيبة، مبادئ الإحصاء ، دار البداية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008.
- 4- أحمد عبد العزيز الألفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الإسكندرية، 1997.
- 5- إبراهيم المصري ، الاقتصاد النقدي ، النقود - البنوك- البازل ، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2014 .
- 6- أكرم حداد شهد هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005.
- 7- أكرم محمود الحوراني وآخرون ، النقود والمصارف ، جامعة دمشق ، 2010.
- 8- ب.برنييه ، ا.سيمون ، أصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الأمير أبراهيم شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 .
- 9- بول أ.سامويلسون ، ويليام د.نوردهاوس ، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله وآخرون ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة عشرة ، عمان 2001 .
- 10- جون ستيل جوردن، إمبراطورية الثروة، ترجمة محمد مجد الدين باكير، الجزء الأول ، عالم المعرفة ، 2008.
- 11- جيمس جوار تيني ، ريجارد استروب، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1988.
- 12- حسن الحسين قلاع ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجية معاصرة ، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ، 2003.
- 13- حسن سمير عشيش ، التحليل الائتماني ودوره في عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك ، عمان ، الطبعة الأولى 2010 .
- 14- حسين علي بخيت ، د. سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، اليازوري للطباعة والنشر ، العراق ، 2006.
- 15- حسين محمد سمحان، د. أسماعيل يونس يامن ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، الطبعة الأولى 2011.
- 16- خالد أمين عبد الله وآخرون ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى 2006 .

- 17- خالد احمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،2019.
- 18- خالد سعد زغلول حلمي ، التحليل الاقتصادي الكلي ،الولاء للطبع والتوزيع ، مصر ، 1993.
- 19- رضا صاحب أبو حمد ، د. فائق مشعل قدوري ، إدارة المصارف ،دار ابن الأثير للنشر ، العراق ، 2005 .
- 20- زكريا الدوري وآخرون ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، عمان، الطبعة العربية 2006 .
- 21- سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة ، الكتاب الثاني ، الكويت ، 1994.
- 22- سرمد كوكب الجميل ، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2017.
- 23- شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع . عمان ، 2012 .
- 24- صادق راشد الشمري ، إدارة العمليات المصرفية ، مداخل وتطبيقات ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،2018 .
- 25- صبحي محمد أسماعيل، د. مهدي معيض السلطان، اقتصاديات التمويل والاستثمار ،جامعة الملك سعود للنشر ،الرياض 2019.
- 26- صلاح الدين السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، الائتمان المصرفي ، الاعتمادات المستنديه ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- 27- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2013.
- 28- عبد الغفار حنفي ،عبد السلام أبو قحف ،تنظيم وإدارة البنوك ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2007.
- 29- عبد الغفور إبراهيم أحمد ، د. مجيد خليل حسين ، مبادئ علم الاقتصاد ، الأردن ،2008 .
- 30- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر، الإسكندرية ، 2005.
- 31- عبد اللطيف مصيطفى ، د. محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية ،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2015 .
- 32- عبد المنعم السيد علي - د . نزار سعد الدين ،النفود والمصارف والأسواق المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2004 .
- 33- عبدالرحمن محمد السلطان ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مكتبة فهد الملك الوطنية ، السعودية ، الرياض، الطبعة الأولى محدثة ، 2018 .
- 34- عدنان تايه النعيمي ،أدارة الائتمان ،منظور شمولي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ،2010.
- 35- عزت قناوي ،أساسيات في النفود والبنوك ، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم ، 2005.
- 36- علي حسن يونس ، الإفلاس ، مطبعة دار الكتاب العربي في مصر ،1998.
- 37- علي كنعان ،النفود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ،بيروت ، الطبعة الأولى ،2012.
- 38- عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي / الاقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الخامسة ، 2005 .

- 39- عوض فاضل أسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل ، 1990 .
- 40- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب ، دراسات في النظرية الاقتصادية الكلية ، السعودية ، 2014 .
- 41- فاروق بن صالح الخطيب ، النقود والسياسات النقدية ، الطبعة الأولى ، 2014 .
- 42- فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000 .
- 43- مايكل ابدجمان ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999.
- 44- محمد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى الإسكندرية ، 2007.
- 45- محمد القطاربي ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، المناهل للطباعة والنشر ، اليمن ، الطبعة الأولى ، 2011 .
- 46- محمد داوود عثمان ، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، عمان ، الطبعة الأولى 2013 .
- 47- محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2005 .
- 48- محمد غالي راهي الحسيني ، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية /دراسة تحليلية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2018 .
- 49- محمد كمال عفانة ، إدارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2018 .
- 50- محمود حامد محمود ، الاقتصاد النقدي ، دار حميرا للنشر والترجمة ، 2017 .
- 51- محمود حسين الوادي وآخرون ، النقود والمصارف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 52- محمود يونس ، د. أحمد محمد مندور وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2000 .
- 53- مصطفى يوسف كافي ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن ، 2014 .
- 54- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، عمان- الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011.
- 55- مفلح محمد عقل ، وجهات نظر مصرفية (ج1)، مكتبة المجتمع العربي ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006.
- 56- نبيل ذنون الصائغ ، الائتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، 2018 .
- 57- نبيل مهدي الجنابي ، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2017 .
- 58- نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2001.
- 59- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية - عمان ، الطبعة الأولى ، 2006.
- 60- يوجين أ. ديوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ترجمة د. محمد رضا العدل وآخرون ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر- القاهرة ، 1984 .

ثالثاً: الرسائل والاطارح

- 1- أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة ، فلسطين، 2004.
- 2- باصالحى الأمين ، بن جابر عبد المنعم أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018 ، رسالة ماجستير ،جامعة أحرار الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، 2020 .
- 3- بلاغ سامية ،الرقابة على الائتمان المصرفي ودورها في ضبط الاقتصاد الوطني ،حالة الاقتصاد الجزائري ،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2014.
- 4- خولة غازي علي جاسم، الائتمان المصرفي وتأثيره في القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990 - 2018)، رسالة ماجستير، 2021.
- 5- رقية كريم عباس، دور السياسة الائتمانية في الحد من التعثر المصرفي في العراق/ دراسة عينة من المصارف، رسالة ماجستير، 2019.
- 6- زهراء محمد نعمة الزبيدي ، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق ، دراسة قياسية للمدة (1985 – 2015)، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2016 .
- 7- عماد سالم محمد أبو ميري ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000 – 2014) ، رسالة ماجستير ، 2016.
- 8- عمار عباس عناد الجبوري، دور المصارف المتخصصة في تمويل تنمية قطاعاتها الاقتصادية في محافظة بابل للمدة (2003- 2015)، رسالة ماجستير، 2017.
- 9- ميساء سعد جواد ، دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة (1995 -2011) ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ، 2013.
- 10- نائل رسول سعيد الجزائري، السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، 2008 .
- 11- نغم عباس عبيد التويجري ، دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003 - 2015)، رسالة ماجستير ،جامعة بابل /كلية الإدارة والاقتصاد ، 2017 .
- 12- وسام سرحان صيهود، تقدير مرونة العمل – الناتج واستخدامها لأغراض التنبؤ ووضع السياسات في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ،كلية الإدارة والاقتصاد ، 2018.

رابعاً: النشرات والتقارير

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية 2010.
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2010 .
- 3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث السوق المالية ، تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2011، 2016، 2017، 2018.
- 4- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2019.
- 5- البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي ، العدد الثامن ، 2019 .
- 6- بيانات صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 دعم التعافي العالمي المتوازن.
- 7- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي للسنوات (2003-2018).
- 8- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية ، سنوات مختلفة.

خامساً: المجلات والمؤتمرات

- 1- إبراهيم محمد علي الجزراوي ،نادية شاكر النعيمي ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ، دراسة نظرية – تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 -2007 المالية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والثمانون ، 2010.
- 2- أحمد شهاب الحمداني ، رفاة شهاب الحمداني وآخرون، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2005-2015، مجلة المنصور ، العدد 30، 2018 .
- 3- أنور محمود عبد العال النقيب،العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - جامعة دمياط ،المجلد الثاني- العدد الثاني 2021، .
- 4- ثريا الخزرجي ، السياسية النقدية بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والعشرون ،2010.
- 5- حسن كريم حمزة ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد التاسع ، العدد الثاني ، 2015 .
- 6- صفاء يونس الصفاوي ،مزامح محمد يحيى ،تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط،اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية،المجلد8،العدد14، 2008، .
- 7- عثمان حسين سلمان ، سناء جاسم محمد ، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2003 - 2016) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 124 ، 2020 .

- 8- علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، 2009 .
- 9- علي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، المجلد 9، العدد 34، 2013.
- 10- عمار حمد خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، مجلد 17 ، عدد 64 ، 2011.
- 11- قاسم أديب شندي ، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد خاص بمؤتمر الكلية ، 2013.
- 12- مازن صباح أحمد ، أحمد سليم رحيم وآخرون ، سياسة البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط (2014) العراق والجزائر حالتان دراسيتان ، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص ، المؤتمر السنوي الرابع ، 2018.
- 13- مأمون ادم معروف ، أثر أسعار النفط عالمياً على الموازنة العامة للعراق ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد السابع ، ملحق العدد الرابع 2016 .
- 14- محمد الصيد أحمد ، عبد الرحمن علي محفوظ ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي ، مجلة كليات التربية ، العدد الرابع عشر ، 2019.
- 15- محمد الحسن الخليفة ، مفهوم التعمق المالي ، مجلة المصرفي ، مجلة مصرفية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد 62 ، 2011.
- 16- مجدي الشوربجي ، أثر الصدمة الخارجية على الصادرات المصرية ، مؤتمر العلوم الادارية الثاني لكلية الإدارة الصناعية ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، 2004 .
- 17- نصر حمود مزنان فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2008)، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد الرابع ، أنساني ، 2011.
- 18- نائل الحسامي ، السياسة النقدية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن ، مجلة المرصد الاقتصادي ، الجامعة الأردنية ، 2010.
- 19- هندرين حسن حسين ، تطور عرض النقد في العراق للمدة (2001 - 2009) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الأربعون ، 2014 .
- 20- يحيى غني النجار، رياض جواد كاظم ، واقع الصناعات التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخمسون ، 2017 .

سادسا": الدراسات والمحاضرات

- 1- أحمد ابراهيم العلي، تحليل سوق النفط ، البنك المركزي العراقي ، 2016.
- 2- أحمد ابراهيم العلي ، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ، 2018 .
- 3- بلعوز حسين ، مجموعة محاضرات في التحليل الائتماني ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية، الجزائر ، 2017 .

سابعاً: الأتترنت

- البنك المركزي العراقي الموقع الرسمي / www.cbi.iq
- <https://a2-finance.com>

المصادر الأجنبية

أولاً: الكتب

1. Christiaan Heij And others, Econometric Methods with Application in Business and Economics, Oxford University Press, New York, USA 2004.
2. Corona Brezina , Understanding the Gross Domestic Product and the Gross National Product ,The Rosen Publishing Group,Inc.First edition, New York , 2012.
3. Enzing , Monetary policy , end sand means , Harmon Sdworth , middle six , Penguin , 1964.
4. Frederic .S. Mishkin ,The Economics of Money ,Banking, Financial markets, An Imprint of Addison Wesley Longman, Fifth edition ,1997.
5. Howells ,Peter , Keith ,Bain ,The Economics Of Money , Banking And Finance , England , Ft . Prehtice - Hall , Fourth Edition ,2008.
6. Jagdish Handa , Monetary Economics, First edition, Published in the USA and Canada ,2000.
7. Marc Labonte, Gail Makinen , Monetary Policy and Price Stability , An imprint of Nova Science Publishers,Inc. ,2006.
8. McConnell and Others ,Economics, Principles, Problems ,and Policies, Eighteenth Edition ,2009.
9. N. Gregory Mankiw, macroeconomics , fifth addition, 2002.
10. Peter Jochumzen, Essentials of Macroeconomics , 1st edition,2010.
11. Roman Kozhan, Financial Econometrics With Eviews , 2010.

12. Steven A. Greenlaw, David Shapiro , Principles of Macroeconomics , 2nd edition , 2011.
13. Stephen L. Clavin, Economics, McGraw- Hill Higher education, eight edition, 2008.
14. Steven M. Braag , Accounting Reference Desktop ,copyright: by John Wiley and Son - Inc, Printed : in the USA , New York, 2002.
15. Saetlozar T. Rachev and Others , Financial Econometrics , Second Edition , John Wiley & sons , New Jersey , 2007 .
16. T.N. Hajela , Money , Banking and International Trade, 8th Edition , Printed at Gopaljee Enterprises ,Delhi ,2009.
17. W. Enders, Applied Econometrics time series ,New York ,USA, 1995 .

ثانياً: البحوث و الدراسات

1. Alade Ayodeji Ademokoya and others, The Impact of Monetary Policy on Bank Credit in Nigeria, 2020.
2. Dicky D. and Fuller W, Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With unit Root ,Journal of American Statistical Association, Vol :74, 1979.
3. Erzen Sogut , The Determinants Of Financial Development And Private Sector Credit :Evidence From Panel Data , A Thesis Submitted To The Graduate School Sciences Of Middle East Technical University ,2008.
4. Eduard Braun, Financial Markets and Economic Growth , theses for a doctorate in Economics Sciences ,2011.
5. Elijah Githaiga Wairagu ,Influence Of Credit Policy On The Performance Of Loans Among Commercial Banks In Kenya , A Project Submitted In Partial Of Fulfillment Of Course Requirement Of MSC At The School Of Business And Public Management , 2016.
6. Ernest Simeon O. Odior ,Inflation Targeting in an Emerging Market VAR , and Impulse Response Function Approach , European Scientific Journal , Vol 8, No. 6 .
7. Jeffery W. Johnson , Study in Credit and Risk Review, Washington Bankers Association, 2014.

8. Ibrahim m. Awad and Mohammed S .AL Karaki, The Impact of Bank Lending on Palestine Economic Growth : An Econometric analysis of time series data, 2019.
9. Ifeanyi O. Nwanna ,Chinyere Faith Chinwudu ,The Effect of Financial Deeping on Economic Growth in Nigeria (1985-2014),IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF),Volume 7 , Issue4 ,2016.
10. Lorenzo Cappiello and others, Do Bank Loans and Credit Standards have an effect on Output ?Apanel Approach for the Euro Area, 2010.
- 11.MaureenWere, Assessing The Impact Of Private Sector Credit On Economic Evidence From Sectoral Panel Data For Kenya , International Journal Of Economics And Finance, Vol.4 ,No.3 , 2012 .
12. Shahriyar Mukhtarov and others, The Impact of Bank Credits on Non-Oil GDP :Evidence From Azerbaijan, 2019.
- 13.Robert Kelly ,Kieran Mcquinn and Rebecca Stuart , Exploring the steady - state relationship between credit and GDP for a small open Economy the case of Irelanda , Working paper series, European Central Bank, 2013.

الملاحق

الملحق (1)

الإيرادات النفطية للمدة (2003 – 2019)

(مليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية	معدل التغير السنوي (%) للإيرادات النفطية
2003	15728387	
2004	32593011	107.2
2005	39448514	21.03
2006	46783201	18.59
2007	51949251	11.04
2008	76297027	46.87
2009	50190202	-34.22
2010	63594168	26.71
2011	103061762	62.06
2012	111326166	8.019
2013	110678000	-0.582
2014	96600000	-12.72
2015	78649032	-18.58
2016	51562000	-34.44
2017	70210000	36.17
2018	76388789	8.8
2019	92820000	21.51

المصدر:

- بيانات جمهورية العراق – وزارة المالية ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط لسنوات مختلفة.
- معدل التغير السنوي من احتساب الباحث.

الملحق (2)

تطور المساهمة النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة

(2019-2004)

السنة	GDP بالأسعار الثابتة مع النفط (100=2007) (1)	المساهمة النسبية لقطاع النفط في GDP (2)	قيمة الناتج النفطي (3)	GDP بدون النفط (4)
2004	101845262.4	30.3	30859114.51	70986147.89
2005	103551403.4	41.1	42559626.8	60991776.6
2006	109389941.3	48.5	53054121.53	56335819.77
2007	111455813.4	53.2	59294492.73	52161320.67
2008	120626517.1	72.5	87454224.9	33172292.2
2009	124702075	54.4	67837928.8	56864146.2
2010	132687028.6	51.5	68333819.73	64353208.87
2011	142700217	52	74204112.84	68496104.16
2012	162587533.1	51.5	83732579.55	78854953.55
2013	174990175	49.9	87320097.33	87670077.68
2014	178951406.9	51.4	91981023.15	86970383.75
2015	183616252.1	55.4	101723403.7	81892848.44
2016	208932109.7	60.7	126821790.6	82110319.11
2017	201059363.1	61.7	124053627	77005736.07
2018	202776268.9	63.7	129168483.3	73607785.61
2019	211789774.7	62.2	131733239.9	80056534.84

المصدر: العمود (3 ، 4) من احتساب الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

- العمود (2) ، جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2004 - 2019) .

الملحق (3)

تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة بالأسعار الجارية للفترة (2004 - 2018)

(مليون دينار)

السنة	الزراعة والغابات	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	البناء والتشييد	الماء والكهرباء	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2004	18268.4	451696.2	197086.4	92472.5	1368935.9	44155.8	31424.5	29604.8	220132.6	404029.9
2005	214248.3	2402588.2	66003.1	117103.7	1950983.7	830695.9	140471.3	76836.4	352808.6	4030623
2006	666771.4	2641465.4	3218392.0	35331.0	4163628.3	1115468.3	117106.4	107327.3	771083.3	4074581.2
2007	17639	191583.6	189467.6	7866.2	1422241.4	104558.7	101143.3	77693.6	504319.2	4913891.8
2008	54300	148559	269942.1	7412.5	1284434.6	250774.0	73860.4	131719.5	574923.9	20444613.1
2009	13034.9	238462.1	540336.9	2200039.6	106100.9	394561.7	585514.4	260417.8	942247.1	8190526.8
2010	3890960	3000182.1	1248248.2	6530572.8	368962.3	1397196.8	761255.2	136857.1	1301059.3	11119347.1
2011	596488.4	4117870.1	1610606.3	7296881.4	423590.9	2642386.1	904182.5	170958.6	1631979.4	8840049
2012	1419595.1	2955570.7	1031257.9	11446718.4	806156.9	6665050.2	1276076.6	133455.2	3491859.2	8914131
2013	793767.6	3115737	2076244.5	1764271.1	10146475.7	4326707.6	2369603.1	158961.2	3819612.6	26465295.7
2014	540819	4827454	1185927	427524	4866610	7520000	932980	108810	5477819	29949459
2015	213445	28869107	851662	1309791	1754490	4941800	1676385	180084	4073116	6780693
2016	328507.8	11987806.6	1459541	233837.7	2707546.2	1650401.4	690695.8	314475.9	4715147.6	4615249.2
2017	732790.2	11839502.4	3915837.1	480798.5	3850385.5	265220.8	891614.1	146851.1	6150880.5	4056395.5
2018	641312.5	13284790.7	2838203.5	405417.6	4428397.3	1159365.1	1152149.6	1560874.4	6039996.7	434064.1

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مجموعات إحصائية ، سنوات مختلفة.

الملحق (4)
تطور المساهمة النسبية لبعض القطاعات السلعية الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة
(2019 - 2003)
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	قيمة الناتج للقطاع الزراعي	نسبة المساهمة في تكوين GDP (%)	التعدين والمقالع	نسبة المساهمة في تكوين GDP (%)	الصناعة التحويلية	نسبة المساهمة في تكوين GDP (%)	البناء والتشييد	نسبة المساهمة في تكوين GDP (%)
2003	23100583.7	2751478.3	11.9	20349105.4	88.09		0	0	0
2004	46245557.48	2661768	5.76	30807302.1	66.62	532354	1.15	1597061	3.453
2005	75004271.6	4926751.1	6.57	46987970	62.65	1470672	1.96	1103004	1.471
2006	95587954.8	5568985.7	5.83	53030897	55.48	1473218.3	1.54	779387.5	0.815
2007	111455813.4	5494212.4	4.93	59274337.1	53.18	1817913.8	1.63	972816.6	0.873
2008	157026061.6	6042017.7	3.85	87521201	55.74	2644173	1.68	1843678.3	1.174
2009	130642187	6832552.1	5.23	56563771.6	43.3	3411291.9	2.61	2312350.1	1.77
2010	167093204.4	8366232.4	5.01	73569919.4	44.03	3678714.6	2.2	2909700.5	1.741
2011	217327107.4	9918316.8	4.56	115999413	53.38	6132760.8	2.82	10358530	4.766
2012	254225490.7	10484949.3	4.12	127225674	50.04	6919449.2	2.72	15416432	6.064
2013	273587529.2	13045856.4	4.77	126445194	46.22	6286042.4	2.3	20201575	7.384
2014	266332655.1	13128622.6	4.93	117357982	44.06	4999233.9	1.88	19098018	7.171
2015	194680971.8	8160769.7	4.19	65590963	33.69	4234716.9	2.18	12514765	6.428
2016	196924141.7	7832046.9	3.98	67796890.8	34.43	4436442.7	2.25	12260517	6.226
2017	221665709.5	6598384.8	2.98	89065057.7	40.18	4819896.4	2.17	13408942	6.049
2018	254870184.6	6322747.2	2.48	118298240	46.42	4933429.4	1.94	11222146	4.403
2019	262917150	8766710.8	3.33	114449717	43.53	5257100.3	2	10731312	4.082

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مجموعات إحصائية ، سنوات مختلفة .

الملحق (5)
تطور المساهمة النسبية لبعض القطاعات التوزيعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة
(2019 - 2003)

(مليون دينار)

نسبة المساهمة في تكوين GDP	النقل والمواصلات	نسبة المساهمة في تكوين GDP	البنوك	نسبة المساهمة في تكوين GDP	تجارة الجملة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنة
		0		0		23100583.7	2003
4.605	2129414.3	2.302	1064707.1	5.76	2661768	46245557.48	2004
6.765	5073818.3	1.275	955937	5.69	4264949	75004271.6	2005
7.054	6742912	0.722	690307.3	6.64	6349972	95587954.8	2006
6.579	7333112.6	1.384	1542182.6	6.26	6973334	111455813.4	2007
5.46	8573606	1.53	2402803.4	5.34	8392556	157026061.6	2008
6.521	8519812.6	0.866	1131869	7.89	10308752	130642187	2009
5.657	9452250	1.235	2064162.8	7.46	12458720	167093204.4	2010
4.682	10175883.9	1.286	2794734	6.5	14115747	217327107.4	2011
5.68	14439898.9	1.662	4225297.4	7.72	19637453	254225490.7	2012
6.611	18087977.4	1.844	5044121.1	7.5	20532173	273587529.2	2013
7.304	19452890.3	1.17	3116107.6	7.86	20931618	266332655.1	2014
10.68	20800702.2	1.347	2622463	11	21326779	194680971.8	2015
11.49	22618847.1	1.737	3420766.6	9.44	18593823	196924141.7	2016
10.82	23981785.8	1.867	4137873.5	9.06	20071980	221665709.5	2017
9.9	25231406	1.95	4969878	7.51	19151591	254870184.6	2018
9.891	26005487.9	1.955	5138808.9	7.78	20449657	262917150	2019

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مجموعات إحصائية ، سنوات مختلفة.

الملحق (6)
المساهمة النسبية لبعض القطاعات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة
(2019 - 2003)
(مليون دينار)

نسبة المساهمة في تكوين GDP	ملكية دور السكن	نسبة المساهمة في تكوين GDP	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنة
		0		23100583.7	2003
3.45	1597061	3.45	1597061	46245557.48	2004
1.47	1103004	11.7	8750498.2	75004271.6	2005
7.59	7255499.2	11.2	10726238.4	95587954.8	2006
8.36	9322462.8	12.8	14302388.3	111455813.4	2007
7.02	11026981	14.9	23410748.4	157026061.6	2008
9.37	12247673.7	18.3	23843822.1	130642187	2009
7.96	13303485.4	19	31771897.7	167093204.4	2010
6.98	15160506.4	14	30518824.6	217327107.4	2011
6.08	15448866.8	14.7	37488456.8	254225490.7	2012
5.93	16216205.6	16.1	43982719.1	273587529.2	2013
6.57	17495088.1	17.2	45836270.9	266332655.1	2014
7.09	13793774.9	21.2	41229609.7	194680971.8	2015
7.3	14379154.5	20.8	40985235.6	196924141.7	2016
6.79	15052742.1	18.5	41013254.3	221665709.5	2017
5.77	14698641.6	18.2	46324555.6	254870184.6	2018
5.77	15168279.4	20	52595124.2	262917150	2019

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مجموعات إحصائية ، سنوات مختلفة .

الملحق (7)
تطور إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمدة (2003-2019)

نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (3)	إجمالي الودائع (2)	إجمالي الائتمان النقدي (1)	السنة
14.5	4281656	621130	2003
10.4	7936133	824673	2004
15.9	10769995	1717450	2005
15.7	16928295	2664898	2006
13.2	26188926	3459020	2007
13.3	34524959	4587454	2008
14.7	38582477	5690062	2009
24.4	47947232	11721535	2010
36.2	56150094	20344076	2011
45.9	62005935	28438688	2012
43.5	68855487	29952012	2013
46.1	74073336	34123067	2014
57.1	64344061	36752686	2015
59.6	62398733	37180123	2016
56.6	67048631	37952829	2017
50.1	76893927	38486947	2018
51.2	82106425	42052511	2019

المصدر:

- العمود (1، 2) من بيانات جدول (5، 6).
- العمود (3) من احتساب الباحثة .

Abstract:

The research aims to examine the relationship between bank credit and GDP growth in addition to estimating the long-term relationship between granting bank credit and the total supply of the economic sectors constituting the economic structure and the economic measurement of the impact of monetary and pledge credit on the overall supply, knowing that the research assumed that the credit activity of the financial and banking sector leads To increase the relative contributions of the different economic sectors, which leads to an increase in aggregate supply.

The research was based on the descriptive and deductive approaches, as the descriptive approach represented the theoretical description of the most important ideas and economic philosophy of the subject of the research, while the deductive approach included the analytical and deductive approach that works on linking causes with results based on “theoretical foundations and relying” on the analysis of concrete facts as well as the use of the quantitative method To estimate the relationship between the model variables, In economics, the Impulse Response Function was used with the tests of the model, and through the unit root test of the model, it was found that the first model stabilized at the level $I(0)$ and the second difference was $I(2)$, and the second model was stable at the level $I(0)$ and the first difference $I(1)$, which implies "there is no co-integration between the model variables, which has been proven through tests, that is, the lack of recognition of the existence of long-term equilibrium, i.e. a model of equilibrium in the short term, and the immediate response functions (impulse response functions) were used through Directing a shock of the amount of one standard deviation from the error limit of monetary and pledge credit, both public and private, towards GDP, and the effect of the general monetary credit shock on aggregate supply was found to be weak and negative as a result of directing most of the public monetary credit towards consumption, While the private monetary credit shock had a weak impact on the aggregate supply during the first periods and turned into a positive response as a result of many strict measures by the Central Bank represented in following up on investment loans to local investors, following up on the progress of vital and productive projects and ensuring the solvency of borrowers, Also, the customary delays between making a decision and getting to know the problem played an important role in the nature of the

immediate response to credit shocks, provided that the imbalance in the economic structure of the Iraqi economy prevented the clarity of the credit impact quickly, and the underwriting shock, in both its public and private parts, does not affect the overall supply. In the short term, the reason for this may be due to the nature of the sectors to which the credit is directed, most of which are related to the sectors of restaurants, hotels and trade, knowing that those who were granting pledge credit from the private sector are not committed to the conditions of granting credit and are not directed towards productive economic sectors as well as to The escape of granted capital and default of repayment by the debtors.

Ministry Of Higher Education and Scientific research
University Of Babylon/College of Administration and Economics
Department Of Financial Banking Sciences
Graduate Studies



The effect of bank credit on the Aggregate supply of the Iraqi economy for the period (2003-2019)

A thesis submitted by
Muna Abed Sakban

To the Council of College of Administration and Economics /
University of Babylon, which as a part of requirements for obtaining
a master's degree in banking and finance

Supervised by

Assistant Professor Dr.
Mahdi Khaleel Shadeed

Assistant Professor
Hussein Abbas Al-Shamry

2022 A.B

1444 A.H